

التسرُّب من التعليم
الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال

أ. عبد الله سهو الناصر

٢٠١٤



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/٢/٩٢٣)

٣٧١,٢٩١٣

الناصر، عبدالله سهو
التسرب من التعليم: الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال/ عبدالله سهو
الناصر.- عمان: المؤلف، ٢٠١٤

() ص.
ر.إ.: ٢٠١٤/٢/٣١١٨.
الواصفات: /المتسربون من المدرسة//المواظبة المدرسية
/العمالة//الأطفال/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن
رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

المراجعة

أ.جهان الزبن
وزارة التربية والتعليم

د. محمد الخوالدة
جامعة العلوم الإسلامية

د. عبدالله ابو تينه
جامعة قطر

التحرير اللغوي

أ. محمد سمير الجبلاني
وزارة التربية والتعليم

تصميم الكتاب

نامر عبد الفتاح الحوح
جمعية مصممي الجرافيك الأردنية

الإهداء

إلى من حمل على عاتقه همَّ شقِّ الطريق على صعوبته أمام جيل لم يتشرب
من فرات العلم والمعرفة قدرًا يبني له مستقبلًا حافلًا بالازدهار...

عزيزي المعلم

إلى من ذاق حلاوة العلم ثم قادتته أسباب وظروف لا إرادية إلى تذوق مرارة
الجهل في معترك الحياة ...

إلى نواة الأسرة وأحد أعمدتها

إلى من يجب أن يبقى صامدًا لا يتزعزع أو يتأثر بما حملته الرياح الأجنبية
من غزو ثقافي وفكري وعلمي وما إلى ذلك

عزيزي الطالب

إلى نواة المجتمع ومصدر جذوره وثماره..

إلى حضن التربية والشقِّ الآخر في وجه التعليم ...

الأسرة

أهدي إليكم جميعًا هذا الإنجاز، آملاً في أن يكون لمن مال عن جادة الصواب
ومنبع العلم بوابة يُلجُّ من خلالها إلى آفاق العلم والمعرفة، ويعود بها إلى المسار
الصحيح على طريق الدراسة والاجتهاد، لبناء مستقبله ومستقبل وطنه، وليغدو
رمزًا يشعُّ بالنور والعطاء كغيره من زملائه، وهذه هي قيمة طالب العلم وميزته
الحقيقية.

عبد الله الناصر

التقديم

تُعَدُّ مشكلة الهدر التربوي عقبة أمام تحقيق الأهداف والغايات التي تسعى إلى تحقيقها الأنظمة التعليمية جميعها، وحاضنة للمشكلات والتحديات التعليمية التي أثقلت كاهل الجهود التعليمية الهادفة إلى توفير التعليم للجميع وضمان استمرار الطلبة جميعهم به.

والمستعرض الحصيف لأبعاد المشكلات التربوية والمتأمل في المعطيات التعليمية يلمس وجود روافد عديدة أسهمت في اتساع نطاق مشكلتي التسرب والرسوب المدرسي، من أبرزها تراجع نوعية التعليم وضعف التحصيل التعليمي، والهروب من المدرسة، والغياب المتكرر، والتأخر الدراسي، ويدرك أيضاً خطورتها وآثارها السلبية في أفراد المجتمع جميعاً، بوصفهما سبباً في إضعاف البنية الاقتصادية للمجتمع وزيادة التكاليف وطول أمد الإعاقة الأسرية والاعتماد على الغير، كما تفرز في المجتمع مشكلات خطيرة؛ كعمل الأطفال واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر، وتؤدي أيضاً إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية؛ كانهراف الأحداث وانتشار السرقات والاعتداء على ممتلكات الآخرين، والحيلولة دون المشاركة الفعالة للطفل في المجتمع، والفشل في تحقيق الآمال التي عقدتها كل من الأسرة والمتعلم على حدٍّ سواء، وتعمل على إدخال هؤلاء المتسربين في المجتمع ليحتلوا أدواراً اجتماعية بسيطة بل هاشمية، وكذلك لا تتسم بالكفاءة الإنتاجية اللازمة بسبب ضعف الخلفية الثقافية من ناحية، وانخفاض المهارات العقلية والأدائية لأولئك المتسربين من ناحية أخرى.

وإدراكاً من وزارة التربية والتعليم لخطورة التسرب المدرسي، وسعيها منها إلى وقاية الطلبة منه ومن عواقبه، فقد تم اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الوقائية للحد من تسرب الطلاب، كالارتقاء بالتعليم الأساسي وتجويده، وتأكيد مفهوم إلزامية التعليم، بما يضمن التصدي لمشكلة التسرب بين الذكور والإناث ولاسيماً في الأرياف والمناطق الأقل حظاً، وإعداد برامج التقوية للطلبة المقصّرين دراسياً، والتوسع في فتح غرف المصادر لرعاية الطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم في مرحلة التعليم الأساسي،

وتفعيل برامج الدراسات الصيفية لتقوية الطلبة الراسبين والمكملين، مع برامج التعمق للطلبة المتفوقين في المدارس خلال الإجازة الصيفية، وتطوير خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والمهني بما يساعد الطالب على اختيار القرار التعليمي الأنسب إضافة الى انشاء قاعدة بيانات خاصة بالطلبة المعرضين لخطر التسرب بهدف متابعتهم تعليمياً واجتماعياً. وبهدف تحقيق المواكبة للإجراءات الوقائية التي اتخذتها الوزارة فقد تم اتخاذ إجراءات علاجية عديدة؛ كفتح مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين، وتنفيذ مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم، ومراجعة التشريعات التربوية كتعليمات الدراسات المنزلية لتسهيل عودة الطلبة المتسربين إلى التعليم، وتجسيدياً للنهج الاستراتيجي واستشراف الأبعاد المستقبلية للمشكلة، يتم العمل حالياً على مراجعة التشريعات والقوانين ذات العلاقة بتحقيق الجودة والنوعية في مخرجات النظام التعليمي وتطويرها.

ونأمل ختاماً أن تجسّد مسيرة البحث والاستقصاء في محيط مشكلة التسرب التي أخذ مؤلف الكتاب - مشكوراً - على عاتقه مسؤولية تكبّد عنائها وظلمة قرارها وقساوة أمواجها المتلاطمة، والمضي قدماً بأطفالنا الأعزاء إلى شاطئ النجاة ومرفاً الأمان، مشيداً بذلك منارة تضيء الدرب للتربويين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع، من خلال نوافذها المُشرّعة وأبوابها المطلّة على أبرز الهموم والتحديات التي يواجهها نظامنا التعليمي في وطننا العزيز.

الأستاذ الدكتور تيسير النعيمي

(وزير التربية والتعليم الأسبق)

الدكتور كيرتس رودز

المدير الدولي لمؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط
تستجيب برامج التعليم غير النظامي للمتسربين لاثنتين من مخاوف وتساؤلات جميع الآباء والأمهات؛ الأول: هل سيمتلك طفلي الأدوات والمعلومات التي يحتاج إليها لتحقيق النجاح في المستقبل؟ والثاني: هل سيتعلم كيفية استخدام هذه الأدوات وتلك المعلومات لبناء حياة شخصية أفضل له، وبالتالي أفضل للمجتمع؟. فالتعليم غير النظامي والبرامج التي تعالج التسرب من المدرسة التي يصفها هذا الكتاب تمكن الأطفال والشباب من الحصول على ما يلزمهم من أجل بناء قدراتهم التعليمية من

خلال أدوات تعليمية متعددة، منها القراءة والكتابة، وأساسيات الرياضيات، والعلوم الطبيعية. إضافة إلى ذلك يدعم برنامج التعليم غير النظامي للمتسربين بناء وتعزيز الثقة بالنفس، والتفكير المستقل، وكيفية استخدام الحوار بوصفه أحد أهم الوسائل الحديثة للتعلم مع ومن المدرسين وزملاء التعليم. وضمن هذه العملية، يسهم الجميع في تحديد ما يلزم تعلمه وكيفية تعلمه، ضمن نظام متكامل يعيد الأمل إلى الشباب ويؤدي إلى تطوير مصادر بشرية وطنية فعّالة.

فالتعليم غير النظامي للمتسربين يهدف بالدرجة الأولى إلى تعليم الأطفال واليافعين الذين خسروا فرصتهم بالالتحاق بالمدرسة نتيجة التسرب لفترات طويلة، وهذا الجيل من الأطفال واليافعين يحتاج إلى من يمدّ له يد العون لإعطائه فرصة ثانية للتعليم، وفتح باب الأمل الذي أغلق عليهم للحصول على شهادة تعليمية تعينهم على متطلبات الحياة الكريمة. وعلى هذا الأساس تم تصميم برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بوصفه أحد البرامج الفريدة بالتعاون ما بين المؤسسة الحكومية التي تمثلها وزارة التربية والتعليم والمؤسسات غير الحكومية التي وردت برامجها وأنشطتها في هذا الكتاب، ومنها مؤسسة كويست سكوب التي امتدت شراكتها مع وزارة التربية والتعليم لأكثر من ١٠ سنوات مضت.

يضع هذا الكتاب سنوات من الخبرة والتجربة بين يدي القارئ ليتعرف إلى واقع المتسربين من التعليم، والبرامج والإمكانيات التي تم وضعها نتيجة للتعاون بين المؤسسات العديدة لمنحهم مستقبلاً أفضل، آملي أن يمتد هذا الجهد لمزيد من العطاء من قبل جميع المؤسسات المعنية، من أجل خدمة أطفالنا وشبابنا الذين خسروا في مرحلة ما فرصتهم في التعليم.

شكر وتقدير

لقد حرصتُ من خلال كتابي هذا على أن أقدم مسلكاً تربوياً صحيحاً يشكل منارة علم لأبنائي الطلبة المعنيين بموضوع الكتاب، وقد سعيْتُ إلى إخراجه بصورة أتمنى أن تلقى القبول من زملائي المعلمين وأبنائي الطلبة، حتى نحصد معاً الثمار المرجوة ونحقق الآمال المعقودة على الجيل الحالي من أبنائنا الطلبة. ولذا فإنني أتقدم من معالي الأستاذ الدكتور تيسير النعيمي بعظيم الشكر وجزيل الامتنان، الذي شرفني بتقديم هذا الكتاب، وكذلك للدكتور كيرتس رودز المدير الدولي لمؤسسة "كويست سكوب" للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط لإسهامه القيم في إخراج هذا الكتاب، كما أقدم شكري الجزيل للدكتور عبد الله أبو تينة من جامعة قطر، والدكتور محمد الخوالدة من جامعة العلوم الإسلامية، والزميلة جهان الزين من وزارة التربية والتعليم، على مراجعتهم محتوى الكتاب، ولأخ نامر الحوح على تصميمه الرائع للكتاب، ولكل من ساندني في إعداد هذا الكتاب وإخراجه، وهم زوجتي وبناتي روان وبراءة وراما، وصديقي معن ريان وأقدم شكري واحترامي لزميلي خالد المحارب ومحمود مشعل على جهودهما وإسهاماتهما.

والشكر موصول لزملائي الدكتور صالح الخلايلة، والأستاذ محمد العكور، والدكتور محمد أبو غزلة من وزارة التربية والتعليم، والدكتورة منى مؤتمن من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، على دعمهم وتشجيعهم لي في مجال البحث والتأليف. والشكر أيضاً إلى الدكتور أحمد قبلان من الجامعة الهاشمية الذي أثناني بملاحظات وتوصيات قيّمة بعد اطلاعه على المحتوى، والتي كان لها الدور الكبير في إخراج هذا العمل بصورته النهائية.

قائمة المحتويات

الصفحة

الموضوع

المقدمة..... ١

الفصل الأول: التسرب من التعليم (مفهومه وأنواعه، وأسبابه،
وآثاره..... ٣

الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الدول حول مشكلة التسرب
والحلول والمسؤوليات..... ٣٣

الفصل الثالث: التسرب من التعليم في الأردن (إضاءات على
الجهود التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم
لمواجهة هذه المشكلة)..... ٤٧

الفصل الرابع: برامج التعليم غير النظامي العلاجية لمشكلة
التسرب في الأردن..... ٦٤

الفصل الخامس: التسرب من التعليم وعلاقته بعمل الأطفال..... ١٢٠

المراجع والمصادر..... ١٤٣

المقدمة

بعد هزيمة فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شعر الناس بخيبة أمل فادحة، وفي ظل هذا التشاؤم من الحرب الخاسرة طرح شارل ديغول سؤالاً ذا مغزى، وكان سؤاله يتضمن الاستفسار عن أوضاع التعليم في فرنسا في المدارس وفي الجامعات وعن القضاء، فأخبر أن التعليم والقضاء بخير، فعلق قائلاً: "إذاً فرنسا بخير"؛ ويُفهم من هذا أن التعليم في أي دولة هو الأساس في نهوض الدولة وتقدمها وصحتها. وقد سئل أحد الساسة أيضاً عن رأيه في مستقبل أمة فقال: "ضعوا أمامي منهجها في الدراسة أنبئكم بمستقبلها". ولذا فالتعليم هو أساس تقدم الأمم ومعيار تفوقها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولذلك فإن المجتمعات كافة توليه أهمية كبرى، إضافة إلى أن تطور الأمم يقاس بتطور أجهزتها التعليمية، فالتربية الصحيحة هي أساس تنمية العنصر البشري. وبالمعرفة وحدها تكسر الأمم حاجز التكنولوجيا والتطور والتقنية، وتكون قادرة على التكيف والتفاعل الإيجابي مع البيئة التي تعيش فيها.

ولما كان التعليم استثماراً بشرياً يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، فيسهم إسهاماً واضحاً في النهوض التنموية الشاملة ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فقد رصدت له إمكانات مادية وبشرية ضخمة، وعقدت الآمال على النظم التعليمية لتحقيق أعلى العوائد في الكم والكيف بأقل تكلفة ممكنة، حتى يسهم النظام التعليمي في تنمية الإنسان محور عملية التنمية بالمجتمع، وذلك بشكل فعال وكفاءة عالية.

ورغم ما سبق فإن الأنظمة التعليمية قد واجهت العديد من التحديات والمشكلات، ومن أبرزها التسرب من التعليم الذي تعاني منه الدول النامية، وما

ينتج عنه من آثار سيئة على المجتمع وعلى الجيل الناشئ، فمشكلة التسرب تعوق تقدم هذه الدول ونموها، كما تعدّ أحد المؤشرات الأساسية التي تساعد في تقدير مدى كفاءة النظام التعليمي في الدولة، وتعكس مدى مؤازرة المجتمع للتعليم؛ من حيث مسؤوليته عن توفير مناخ صحيّ يحفز على الالتحاق به والاستمرار فيه، وتعدّ أيضاً أحد المحكّات التي تشير إلى مدى التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بل إن التسرب من التعليم قد أصبح الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال في غزو واضح لمجتمعاتنا في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها أسر عديدة، وفي ظل انخفاض جودة التعليم وتركيز الأنظمة التربوية على النواحي الكميّة على حساب النواحي النوعية، وعدم جدية التشريعات بالزامية التعليم، فأصبح التسرب من التعليم وعمل الأطفال وجهين متلازمين كل منهما قد يكون سبباً للآخر.

وقد تضمن هذا الكتاب خمسة فصول تناولت التسرب من التعليم شارحة مفهومه وأنواعه وأسبابه وآثاره، والتحديات التي تواجه الدول نتيجة التسرب من التعليم، وتطرّقت كذلك إلى هذه المشكلة في الأردن والجهود التي بُذلت لمواجهتها، وكذلك تناولت بعض البرامج العلاجية التي تتفّدها وزارة التربية والتعليم في الأردن لمواجهة التسرب من التعليم في نظامها التربوي، وإلى علاقة التسرب من التعليم بعمل الأطفال.

الفصل الأول
التسرب من التعليم
(مفهومه، وأنواعه، وأسبابه، وآثاره)

الفصل الأول

التسرب من التعليم

(مفهومه، وأنواعه، وأسبابه، وآثاره)

يُقاس تطور الأمم بتطور أجهزتها التعليمية، فالتربية الصحيحة هي أساس تنمية العنصر البشري، وبالمعرفة وحدها تكسر الأمم حاجز التكنولوجيا والتطور والتقنية، وتكون قادرة على التكيف والتفاعل الإيجابي مع البيئة التي تعيش فيها. ولما كان التعليم استثماراً بشرياً يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ويسهم إسهاماً واضحاً في النهوض بالتنمية الشاملة ورفع المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فقد عقدت الشعوب الآمال على النظم التعليمية لتحقيق العائد الأعلى في الكم والكيف، حتى يسهم النظام التعليمي في تنمية الإنسان محور عملية التنمية بالمجتمع، وذلك بشكل فعال وبكفاءة عالية، ورصدت له الدول إمكانات مادية وبشرية ضخمة؛ إذ بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج القومي الإجمالي أعلى مستوياته في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، حيث بلغت نسبة الإنفاق فيها (٥,٧٪)، تليها دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية بنسبة (٥٪)، أما في الدول العربية مجتمعة فقد كانت نسبة الإنفاق على التعليم (٤,٥٪) من الناتج القومي الإجمالي، وإجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي (٢٥,٧٪).^١

وعلى الرغم من أن كثيراً من الدول قامت برصد ميزانيات ضخمة من أجل مواجهة متطلبات العملية التعليمية، إلا أن القطاع التعليمي لم يزل يواجه مشكلات عديدة أهمها مشكلة التسرب التي أدى بروزها إلى تأخير مسيرة التنمية الشاملة في كثير من تلك الدول، فازدادت نسبة الأمية، وضعفت البنية

^١ الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان- الأردن..

الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، وبالتالي ازدادت الاتكالية وزاد الاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات، فتمخّض عن ذلك تفاقم حجم المشكلات الاجتماعية، وإضعاف خريطة بناء المجتمع وإفسادها، وتحويل اهتمام المجتمع من البناء والإعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والإرشاد، كما أدى التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف وزيادة سيطرة العادات والتقاليد البالية التي تحدّ وتعوق تطور المجتمع.

ونُعَدُّ مشكلة التسرب مشكلة عالمية لا يكاد يخلو واقع تربوي منها، لكنها تتفاوت في درجة حدتها من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة دراسية إلى مرحلة أخرى، ومن منطقة إلى أخرى.

ورغم أن ظاهرة التسرب من التعليم تتخذ صفة العالمية لأن معظم دول العالم تعاني منها ومن تبعاتها، إلا أن المشكلة تكمن في الفروقات الكبيرة بين حجم انتشارها من دولة إلى أخرى وفي الاختلاف الكبير في طبيعة الأسباب التي تقف وراءها، ففي الدول المتقدمة تتراوح نسبة التسرب بين (٠-١٪)^١ وهي نسبة تكاد تكون معدومة، وتقع أسبابها في هذه الدول خارج مسؤولية الأنظمة التربوية أو السياسية أو الاقتصادية فهي تكون على مستوى نوعي وضيق جداً مرتبط بإشكاليات في الأسرة أو في الطالب نفسه، إضافة إلى أن صرامة الإجراءات القانونية المتبعة للحيلولة دون التسرب تحصر المشكلة في حدودها الدنيا، وهو عكس ما يجري في الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية، حيث إن التسرب يقوم على خلفية اقتصادية وسياسية وتربوية، وعلى هذا الأساس فقد سعت الجهود الدولية الحديثة إلى خفض نسبة التسرب، كما أكدت المؤتمرات الدولية للأعضاء والمشاركين فيها ضرورة العمل على تقليل نسبة التسرب العالمية.

^١ وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٥)، دراسة العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي.

الطلبة المعرضون لخطر الفشل الدراسي

تتعدد الأسباب التي تؤسس لمشكلة التسرب المدرسي، وهي تكمن في التغيب عن المدرسة، ومشاكل النظم المدرسية، والمشاكل المهنية، وبشكل الفشل الدراسي بداية الطريق للطلاب نحو التسرب المدرسي، وهذه مرحلة لا بد لنا فيها من التعرف الى مزاياها وخصائصها للوقوف عندها ومعالجتها.

إن مفهوم الطلبة المعرضين لخطر الفشل الدراسي استخدم حديثاً بلفظ (Atrisk)(في خطر) عند الحديث عن هؤلاء الطلبة، وذلك لأن تركهم المدرسة والخروج منها دون امتلاكهم المهارات الكافية لمواجهة الحياة كفيل بتعريض حياتهم ومستقبلهم للخطر. وعلى الرغم من تكرار ورود هذا التعبير (في خطر) إلا أن تعريفه الدقيق لم يزل مبهماً وغامضاً. وبناءً على إحصائيات مختلفة وعديدة فإن ما نسبته (٢٠٪) من الطلبة الصغار هم محل خطر لتطور مشكلات عديدة تؤدي إلى اعتراض حاضريهم ومستقبلهم.^١

وبناءً على ما سبق فإن من الواجب أن تتم تهيئة المعلمين وتنمية استعدادهم ليكونوا جاهزين للتعامل مع الطلبة الذين يكونون عرضةً لخطر الفشل الدراسي، فهناك أطفال كثيرون يدخلون المدرسة في المرحلة الأساسية وهم يعانون نقصاً في احتياجات أساسية عديدة، مما يجعلهم في جاهزية للفشل خلال سنوات المدرسة الأولى، ويزيد في هذا الأمر أن يكون لدى هؤلاء الأطفال مشكلات قائمة تتمثل في المشكلات الاجتماعية أو الأكاديمية أو الطلاق أو التفكك الأسري أو تعقيدات الحياة العامة، مما يؤدي إلى مشكلة مستقبلية تتمثل بالتسرب من المدرسة.

^١ وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٧)، دليل حماية الطلبة من التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل، عمان- الأردن.

وفي الأدبيات التربوية استخدمت تعابير عديدة لوصف الطلبة المعرضين للخطر، منها: المحرومون ثقافياً أو اجتماعياً، وذوو القدرات المتدنية، والذين لديهم ميل لترك المدرسة، والمنبوذين والمعزولون والمحبطون أو الذين يشعرون بالاغتراب عن المدرسة، وذوو التحصيل المتدني. وفي الواقع فإن المربين يستخدمون التعبير (في خطر) وهم يفصدون الطلبة الذين لديهم احتمالية التسرب من المدرسة قبل المرحلة الثانوية، وأحياناً يستخدمونه وهم يقصدون الطلبة الذين لا يحصلون المهارات الضرورية للانتقال الناجح إلى مرحلة القوى العاملة، وأحياناً يريدون الإشارة به إلى الطلبة ذوي المشكلات التعليمية التي تحد من اختيار توجهاتهم المستقبلية، وفي الوقت نفسه فإن علماء النفس والعاملين الاجتماعيين والمرشدين يستخدمون التعبير (في خطر) لوصف الطلبة الذين من الممكن أن يطوروا مشكلات انفعالية وسلوكية.

خصائص الطلبة المعرضين لخطر الفشل الدراسي

تتداخل مجموعة من الخصائص التي تميز الطالب المعرض للخطر على مدى السنوات الدراسية، وهي قد تؤدي إلى دفعه نحو اتخاذ القرار المتهور المتعلق بترك الدراسة والتسرب من المدرسة. وهذه الخصائص قد توجد مجتمعة أو بنسبة كبيرة، وهي تتضمن ما يلي:¹

- أن لديه تاريخاً في الفشل الدراسي.
- أنه أكبر عمراً من أقرانه في الصف نفسه بسبب الرسوب.
- أن لديه فرصاً محدودة للنجاح والتخرج من المدرسة.
- أن لديه مفهوماً واضحاً عن ذاته بوصفه طالباً متدني التحصيل.

¹ وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٧)، دليل حماية الطلبة من التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل، عمان- الأردن.

- شعوره بأنه فاشل.
- أنه يكره المدرسة.
- عدم استمتاعه بوجوده داخل المدرسة، وأنَّ شعوره يكون أفضل وهو خارج المدرسة.
- أنه يشعر بالغربة أو عدم الأمان داخل المدرسة.
- عدم مشاركته في الأنشطة المدرسية.
- ضعف قدرته على الانضباط الذاتي.
- يفتقر إلى المهارات والعادات الدراسية المناسبة.
- عدم درايته بالمهارات والعادات المناسبة للدراسة الصحيحة.
- ضعفه في القراءة وفي أساسيات الرياضيات.
- أنه يتصرف بأسلوب فوضوي أثناء الحصص.
- تكرر غيابه عن الدوام المدرسي.
- أنه يدخل في صراع أو مشكلات مع أكثر من معلم.
- أنه يخلق أسباباً عديدة تسوِّغ عدم نجاحه في المدرسة.
- أنه يطور مجموعة من القيم لتعزيز توجهه السلبي نحو الدراسة والمدرسة.
- أنه يدعم رفاقه الذين يشتركون معه في تلك القيم.
- أنه لا يلقى التشجيع الكافي من أسرته للدراسة.
- أنه يشعر بضغوط متعددة متعلقة بوضع الأسرة.
- انغماسه في بعض السلوكات الخاطئة التي تبعده عن جو الدراسة.

مدى الحاجة إلى فهم الخطر

تؤكد المفاهيم التربوية الحديثة على ديمقراطية التعليم ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، ولذلك فعلى المدرسة أن تتخذ الأساليب المناسبة الداعمة لنجاح الطالب في دراسته، وعليها ألا تهمل حاجات طلبتها الضرورية لإتمام ذلك.

وتزداد الحاجة إلى ضرورة الاهتمام بحاجات الطلبة في أي مجتمع مدرسي يكونون عرضة لخطر الفشل الدراسي، مما يدعو المجتمع المدرسي إلى أن يكون محلّ ترغيب وليس محلّ تهريب؛ فيُشعر الطلبة بأن في المدرسة من يساعدهم ويقف جانبهم، ليضع ذلك شعوراً جديداً لهم يلغي شعورهم بأن المجتمع المدرسي لا يلقي لهم بالاً ولا يهتم بهم.

عوامل الخطر

تتنوع عوامل الخطر التي تتراوح من مستوى الفرد إلى مستوى المجتمع، ومن هذه العوامل:¹

١. **تركيبة الأسرة ومستوى الدعم الذي تقدمه لأبنائها:** حيث إن لوضع الأسرة الاجتماعي والاقتصادي تأثيراً في احتمالية تسرب الطلبة من المدرسة، ولذلك فمن الطبيعي أن ترتفع نسبة الأطفال المعرضين لخطر الفشل الدراسي والتسرب من المدرسة في البيئات الفقيرة، وتزداد هذه الحالة اقتراباً من التحقق إذا كان آباء الأطفال قليلي التعليم، أو إذا كانت الأسرة تعاني من مشكلات وظروف حياتية صعبة كالطلاق أو الانفصال، أو التفكك الأسري، أو التعرض للإساءة أو مشاهدة العنف، ولهذه الأسباب دور كبير في وضع الأطفال تحت تأثير احتمالية التعرض لخطر الفشل الدراسي.

¹ وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٧)، دليل حماية الطلبة من التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل، عمان- الأردن.

٢. الرسوب في المدرسة: فالطلبة الذين عاشوا تجربة الرسوب في أحد الصفوف، هم أكثر عرضة للتسرب، لأن الرسوب يشكل العامل الأهم للفشل الدراسي والتسرب من المدرسة.

٣. العلامات المدرسية: يُعدُّ الأداء الأكاديمي الضعيف مؤشراً واضحاً لولادة خطر الفشل الدراسي، وفي الواقع فإن أحد الأسباب الأساسية المؤدية إلى الفشل الأكاديمي هو إعادة الصف (الرسوب).

٤. قلة المشاركة في النشاطات المدرسية: فالطلبة المعرضون لخطر الفشل الدراسي تقل مشاركتهم أو ينزلون تماماً عن المشاركة في النشاطات المدرسية المختلفة، وذلك لكرههم للمدرسة وعدم شعورهم بالانتماء الحقيقي إليها.

٥. السلوك الفوضوي: فالعلاقة واضحة بينه وبين تسرب الطلبة من المدرسة، لأنَّ الطلبة المعرضين لخطر التسرب لديهم ميل شديد وواضح نحو عدم الالتزام بأنظمة المدرسة وتعليماتها التربوية، وهذا يؤدي بشكل مباشر إلى الضعف الدراسي ثم إلى الفشل الدراسي ثم إلى التسرب من المدرسة.

٦. الغياب عن المدرسة: فالغياب المتكرر للطالب عن المدرسة، أو عدم انتظام حضوره الحصص يُعدُّ طريقاً سهلاً وميسراً لاحتتمال التسرب من المدرسة.

٧. مساحة المدرسة: إن المدرسة التي تضم أعداداً كبيرة من الطلبة ترتفع لديها نسبة الطلبة المعرضين لخطر الفشل الدراسي، وذلك لأن بعض الطلبة يتسربون من المدرسة حين يكون جو المدرسة سلبياً، وحين لا يتلقون الدعم الكافي من المعلمين، فهذا من أسباب كبر حجم المدرسة

وارتفاع نسبة أعداد الطلبة فيها، فيصبحون عرضة للشعور بالاغتراب والعزلة عن المدرسة.

٨. **طبيعة المناخ السائد في المدرسة:** إن ضعف وجود فرص نجاح الطالب في المدرسة ونقص القدرة لديه على وضع الأهداف المستقبلية، يساهم بشكل كبير في تهديد انتماءه للمدرسة والانجذاب نحوها، مما يخلق لديه شعوراً عدائياً نحو المدرسة ورفاقه والعاملين فيها، وينعكس ذلك على شكل شحنات من الغضب والسلوك الفوضوي مما يعوّق عملية تعليمه وتعليم أقرانه.

٩. **الجنس:** نسبة الطلاب الذكور المتسربين من المدرسة تميل لأن تكون أعلى من نسبة الطالبات، لأن الطالبات يتركن الدراسة لأسباب تتعلق بالزواج والحمل، أما الطلبة فتتشكل لديهم أسباب أكثر من ذلك بكثير، فتكون نسبة تسربهم من المدرسة أعلى من نسبة تسرب الإناث.

دور المدرسة في مواجهة عوامل الخطر

على الرغم من أن المدرسة ليست مسؤولة عن العديد من عوامل الخطر التي يتأثر بها الطالب، إلا أن بإمكانها عمل الكثير في سبيل الوقاية أو معالجة العديد من تلك الأخطار. فالمدرسة مطالبة بأن تعمل على التخفيف أو التعديل من تأثير عوامل الخطر في بيئة الطلبة، وليس مطلوباً منها تغيير البيئة، فالمشاكل الكبيرة ليست دائماً بحاجة إلى حلول كبيرة.^١ وحتى تتجح المدرسة في دورها هذا يجب على المعلمين أن يكافحوا لكي يفهموا سلوكيات الطلبة

^١ Dobizl, J.(2002). Understanding At-Risk Youth and Intervention Programs that Help them Succeed in School. University of Wisconsin, USA.

المعرضين للخطر كي يفهموا الصراعات العقلية والعاطفية لهؤلاء الطلبة ويكونون قادرين على التدخل وتوفير الدعم لهم.

وفي هذا المجال فقد اقترحت الدراسات والبحوث العديد من البرامج والاستراتيجيات للعمل مع هؤلاء الطلبة، منها:¹

- **الكشف المبكر:** يساعد الكشف المبكر في تحديد هؤلاء الطلبة والعمل على جسر الهوة بينهم وبين أقرانهم سواء كانت في التعليم أو السلوك. وكلما كان الكشف مبكراً كلما جاءت نتائج التدخل أفضل وأكثر جدوى.

- **المرونة لدى الطلبة:** من الملاحظ أن العديد من الطلبة ينجحون في دراستهم وحياتهم بالرغم من المواقف والظروف الصعبة التي تعترضهم، وذلك بفعل تطويرهم واستخدامهم للعديد من المهارات التي تساعدهم على النهوض من أوضاعهم والتكيف والمواجهة للوصول إلى النجاح. ومن أهم العوامل المساعدة على التكيف والمرونة: تعديل مصادر العزو بحيث يفسر الطالب نجاحه أو فشله لعوامل داخلية تتعلق بجهوده وليس بعوامل خارجية، واستغلال الوقت بشكل ملائم، ودعم الأسرة، ودعم المدرسة. وفي هذا المجال، على المدرسة أن تعمل على تزويد الطلبة بالاستراتيجيات والمهارات المناسبة لمساعدتهم على التكيف، وتعديل مصدر العزو لديهم ليصبح داخلياً، الأمر الذي يساعدهم على معرفة قدراتهم وبذل المزيد من الجهد لتوفير فرص النجاح.

- **العلاقات الجيدة بين المعلمين والطلبة:** يخطئ من يعتقد بأن الطلبة المعرضين لخطر الفشل الدراسي غير مباينين أو لا يهتمون بالنجاح، فهم في الحقيقة مهتمون كثيراً ويرغبون بالتعلم، ويقدرّون كثيراً أية مساعدة جادة

¹ وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٧)، دليل حماية الطلبة من التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل، عمان- الأردن

يعرضها أو يقدمها لهم الكبار. وحين يتمعن الفرد ويبحث بجدية في هذا المجال، فانه سوف يفهم رسالة الطلبة المعرضين للخطر وهي: "لا تتخلوا عنا".

وتلعب العلاقات الإيجابية بين المعلمين والطلبة المبنية على الاحترام والشعور بالأمن، دوراً مهماً في مساعدة الطلبة على التقدم والتطور أكاديمياً وانفعالياً. وقد أظهرت البحوث أن العلاقات الجيدة بين الطلبة والمعلمين تعمل على زيادة قدرة الطالب على تحمل المسؤولية، وتوجيه الذات والتعاطف مع الآخرين بصورة واقعية وحساسة، كما يعمل تزويد الطلبة المعرضين للخطر بفرص النجاح الأكاديمي ومشاركتهم بنشاط على كسر دورة العجز لديهم.¹

— بدائل مدرسية : بدأت بعض الدول بتطبيق سياسة تربية الغرض منها توفير مدرسة داخل المدرسة، بهدف تقديم خدمات تربية متخصصة للطلبة المعرضين لخطر الفشل الدراسي والذين لم يستفيدوا بشكل ملائم من البرامج المدرسية العادية في مجالات المهارات الأكاديمية الأساسية كالقراءة والكتابة، والاستكشاف المهني من خلال اطلاع الطلبة على ظروف العمل في العديد من المؤسسات أو حتى منحهم فرص العمل الجزئي في تلك المؤسسات²، مع تقديم الخدمات الإرشادية والنفسية والاجتماعية، من أجل الحيلولة دون الرسوب الذي يؤدي إلى آثار سلبية

¹ Lanser,C.(2003). The Effects of Learned Helplessness on Learning Disabled Students in the Secondary Education Classroom. Department of Education ,Kalamazoo College Michigan.

² Sagor, and Cox.(2004). At-Risk Students :Reaching and Teaching. Eye on Education Inc.USA.

على مفهوم الذات، ومن خلال تطبيق مفهوم ديموقراطية التعليم حتى يدرك هؤلاء الطلبة أن هنالك من يهتم بهم.

- **تطوير علاقات مع أسرة الطالب:** تعمل العديد من المدارس الفعالة على بناء وتأسيس اتصالات مع أسر الطلبة على جميع مستويات المراحل الدراسية، وذلك من خلال عقد ورش عمل وبرامج موجهة للآباء أو من قبل الآباء للمعلمين أو الطلبة.

- **تعليم المهارات الاجتماعية:** بينت الأبحاث وجود ارتباط بين المهارات الاجتماعية والوضع التعليمي لدى الطلبة الذين يعانون من ضعف الانتباه، وصعوبة إتباع التوجيهات، والشجار المستمر مع الآخرين، أو الذين يعجزون عن ضبط انفعالاتهم في حالة الغضب والشعور بالضغط والذين يكون أداؤهم المدرسي أقل من أقرانهم. والعديد من الطلبة يظهر تأثرهم بنقص المهارات الاجتماعية في السنوات الأولى من وجودهم في المدرسة. لذا فقد اقترحت العديد من الدراسات تصميم وتطبيق برامج في المهارات الاجتماعية لتحسين تفاعل الطلبة مع الآخرين في المدرسة ومساعدتهم على النجاح، باعتبار أن تلك المهارات خطوة أساسية نحو النجاح، ومن تلك المهارات: حل المشكلات، واتخاذ القرار، والتفاوض وحل النزاعات بالطرق السلمية، والكشف والتعبير عن المشاعر، والإصغاء للآخرين وبشكل عام يهدف تعليم المهارات الاجتماعية إلى تحقيق الأمور التالية لدى الطلبة:

- ١- أن يكون الطالب قادراً على اتخاذ القرار المناسب.
 - ٢- أن يكون الطالب قادراً على حل المشكلات.
 - ٣- أن يكون الطالب ماهراً في تكوين الصداقات.
 - ٤- أن يكون الطالب بارعاً في التخطيط لمستقبله.
 - ٥- أن يكون لدى الطالب تقدير ذات عال.
 - ٦- أن يحترم الطالب الآخرين.
 - ٧- أن يحترم الطالب الممتلكات سواء كانت تعود له أو للآخرين.
- **التعلم التعاوني:** اهتم العديد من التربويين بتوضيح دور التعلم التعاوني في زيادة فرص الطلبة في النجاح والتقدم بفعالية في المسار التعليمي. وبالنسبة للطلبة المعرضين للخطر فإن العمل ضمن الفريق أو المجموعة يساهم بشكل واضح في مساعدتهم، فهم يميلون إلى الاعتمادية، ولذلك فإنهم يستفيدون من العمل التعاوني في توفير فرص أفضل للفهم وتحقيق النجاح. والطلبة المعرضين للخطر بحاجة لأن يتعلموا الأمور الآتية من خلال التعليم التعاوني^١:
- كل طالب يجب أن يُشارك.
 - كل طالب يجب أن يُصغي للآخرين.
 - أي سؤال هو سؤال المجموعة.
 - لا أحد ينهي عمله قبل انتهاء عمل كل فرد في المجموعة.
 - بإمكان الطالب أن يسأل أي فرد في المجموعة.
 - مطلوب من كل فرد في المجموعة أن يعرض تقديم الخدمة.

^١ Sagor, and Cox.(2004). At-Risk Students :Reaching and Teaching. Eye on Education Inc.USA

- **التحقق والربط :** يُعدُّ مشروع التحقق والربط نموذجاً صمم لتنمية ارتباط الطالب بالمدرسة ولمنع الشباب من التسرب من المدرسة. وتوحي الأبحاث أن أحد أهم العوامل لنجاح الطلبة هو تواجد شخص بالغ في حياة الطالب لتحسين دافعيته، وتشجيع تنمية المهارات الحياتية المطلوبة لديه للمثابرة والمواظبة عبر المعوقات. إن مشروع التحقق والربط نموذج مُعدّ لتشذيب العلاقة بين هؤلاء الطلبة والمرشد المهتم بهم وبنجاحهم في دراستهم. ويعمل المشروع على تنمية الروابط بين الطلبة والعائلة والمدرسة وأعضاء آخرين من المجتمع لزيادة احتمالية أن كل طالب لديه شبكة دعم تقدم له المساعدة التي يحتاجها.¹

مفهوم التسرب

تُعدُّ مشكلة التسرب هدراً مباشراً للطاقات البشرية والمادية، وهي تزيد من العبء على الدولة لوجوب تقديم الخدمات والرعاية المناسبة لها بجميع أشكالها وأنواعها، ومن الممكن النظر إلى، مشكلة التسرب على أنها قضية متوارثة من جيل إلى جيل؛ فالشخص لا يبتدع تسربه من التعليم من تلقاء نفسه، بل يكون له قدوة معينة قد اقتدى به وسار على خطاه. وفي النهاية يتشكل مجتمع من أشباه المتعلمين أو حتى غير المتعلمين، مما يؤذن بعواقب وخيمة على النسيج الأخلاقي المجتمعي.

التسرب المدرسي والتسرب من التعليم

من المهم هنا توضيح الاختلاف بين التسرب من المدرسة والتسرب من التعليم:

¹ وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٧)، دليل حماية الطلبة من التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل، عمان- الأردن.

أ- التسرب من المدرسة

لقد تعددت تعريفات التسرب المدرسي، ومنها: الانقطاع عن المدرسة قبل إتمامها لأي سبب (باستثناء الوفاة) وعدم الالتحاق بأي مدرسة أخرى، والانقطاع المبكر عن الدراسة، ويعرّف أيضاً بأنه العزوف الكلي أو عدم الالتحاق بالمؤسسة التعليمية لأسباب ذاتية أو موضوعية مرتبطة بالطفل نفسه أو بمحيطه رغم إلحاح وزارات التربية والتعليم على إرجاعه وعودته لإكمال تعليمه.

وهناك العديد من الكتب والأبحاث التي تناولت موضوع التسرب المدرسي وقامت بإدراج مفاهيم عديدة له، ابتداءً من منظمة اليونسف إلى الباحثين والدارسين التربويين. ومن هذه التعريفات ما يلي:¹

- أن التسرب المدرسي هو: غياب الطلبة دون عذر أو بعذر غير مقبول عن المدارس.
- أن التسرب المدرسي هو: ترك الطالب للمدرسة قبل إنهاء الصف السادس الابتدائي.
- أن التسرب المدرسي هو: كل طالب ترك المدرسة قبل إكمال المرحلة المتوسطة.
- أن التسرب المدرسي هو: كل طالب ترك المدرسة قبل إكمال المرحلة الثانوية.
- أن التسرب المدرسي هو: عدم التحاق الأطفال الذين هم بعمر التعليم بالمدرسة، أو تركها دون إكمال المرحلة التعليمية التي يدرس بها بنجاح،

¹ الدوسري، سلمان أحمد (٢٠١٢)، التسرب المدرسي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مسترجع من موقع المكتب على شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١٣/١١/١، من الموقع <http://www.abegs.org/Aportal>

سواء كان ذلك برغبتهم أو نتيجة لعوامل أخرى، وكذلك عدم المواظبة على الدوام لعام أو أكثر.

والعامل المشترك بين هذه التعريفات هو (الطالب). مما يعني أن المتسرب من المدرسة هو طفل بعمر الدراسة المدرسية، وقد التحق بالمدارس، وتم تدوين اسمه وجميع بياناته في السجلات المدرسية، وبدأ تتبع مساره التعليمي. ويبدأ التسرب من التعليم بغياب الرقابة الذاتية، ويمر بمراحل تبدأ من الغياب المتكرر عن المدرسة، والهروب من الصف لعدم القدرة على التحصيل، مما يشير إلى وجود حلقات اتصال مفقودة بين الأسرة والمدرسة، وبين الطفل والأسرة، وبين الطالب ومجتمعه، وبين الطالب ومعلمه ومنهجه الدراسي.

ب- التسرب من التعليم

- أمّا التسرب من التعليم فمفهومه أوسع وأشمل وهو كالتالي:
- فالمتسرب من التعليم هو الشخص الذي لم يلتحق بالنظام التعليمي مطلقاً سواء كان تعليمياً نظامياً أم تعليمياً غير نظامي.
 - ولا يُشترط هنا فئة عمرية محددة، أي من الممكن أن يكون الشخص المتسرب من التعليم طفلاً في عمر الدراسة المدرسية، أو شاباً في عمر الدراسة الجامعية ، أو كبيراً بالسن .
 - وليس من الضرورة أن يكون المتسرب من التعليم شخصاً أمياً، فمن المحتمل أن يكون قد تلقى مهارات وخبرات علمية وعملية عديدة ولكن خارج النظام التعليمي الرسمي.

أنواع التسرب من التعليم

تُعاقب التريويون على وضع التصنيفات العديدة التي حاولوا أن يحصروا بها أنواع التسرب من التعليم، ولعلّ أكثر تلك التصنيفات شمولاً هو التصنيف إلى الأنواع التالية:^١

أولاً: التسرب حسب الدراسة، وينقسم إلى:

١. **تسرب الأطفال من الالتحاق بالمدرسة:** وهو المظهر الأول من مظاهر التسرب، ويتمثل بعدم الذهاب أو الالتحاق بالمدرسة بشكل قاطع.
٢. **التسرب قبل نهاية المرحلة:** والذي يكون الرسوب سبباً رئيساً فيه، ولذلك فهو على ارتباط مباشر بمشكلة الرسوب، ويتمثل في ترك الطالب للمدرسة قبل إنهاء المرحلة التعليمية.
٣. **التسرب في نهاية المرحلة:** ويشمل هذا النوع نهاية أيّ مرحلة تعليمية، فالطالب ينتهي من مرحلة تعليمية معينة ولا يلتحق بما بعدها من المراحل الدراسية الأخرى.

ثانياً: التسرب الكميّ

وينقسم التسرب الكميّ إلى:

١. **التسرب الكلي:** وهو انقطاع الطالب انقطاعاً كاملاً عن مواصلة دراسته، وفي هذا النوع قد يرتد المتسرب إلى الأمية. ويرتبط هذا النوع من التسرب بالمرحلة الأولى فقط (الابتدائية)، أما المرحلتين المتوسطة والعالية فلا يُعدّ التسرب فيها كلياً، لأن المتسرب منهما يكسب مهارات وقدرات تؤهله للقيام بالأعمال المختلفة.

^١ صالح، عامر (٢٠٠٩)، ظاهرة التسرب المدرسي في التعليم الابتدائي، الحوار المتمدن، العدد ٢٧٨٧.

٢. التسرب الجزئي: ويتمثل في الهروب والغياب من المدرسة ثم الرجوع إليها مرة أخرى، ويُعرّف بأنه إمكانية أن يكون التسرب وقتياً؛ أي يعود المتسرب لإتمام دراسته، وذلك إما بالتحاقه بنفس الصف أو بالتحاقه بالعام الدراسي الذي يليه.

ثالثاً: التسرب النوعي

يجسّد التسرب النوعي حقيقة مفادها أن للتسرب من التعليم دورة حياة وسياقاً طبيعياً يكون على النحو التالي:

١. التسرب المعنوي: يُعدّ تحقيق النمو الشامل والمتوازن للطالب سمة مشتركة بين الأنظمة التعليمية كافة، وأولوية تسعى الجهود التربوية إلى تحقيقها من خلال تطوير المناهج، وتخطيط الأنشطة التعليمية وتنفيذها بصورة تتضمن عوامل التشويق وال جذب وتحفيز الطالب للتفاعل والمشاركة فيها، ونظراً لعدم مراعاة الأنشطة التعليمية الصفية واللاصفية لقدرات الطلبة واحتياجاتهم النمائية، فإنّ معالم التسرب النوعي تبدأ في التجسّد والظهور من خلال الاستعداد النفسي للتسرب، ومن مظاهر ذلك شعور الطالب بالضيق والحزن، والعزوف عن المشاركة في الأنشطة، والتغيّب عن المدرسة دون وجود عذر يستدعي ذلك.

٢. التسرب المادي (الانسحاب الذهني وضعف التحصيل): يُعدّ تحقيق النمو المعرفي للطلبة هدفاً أساسياً وغاية مستدامة بوصفه محوراً أساسياً في منظومة النمو المتوازن، ولذلك تسعى الأنظمة التعليمية إلى تحقيقه من خلال المناهج والأنشطة التعليمية التي استعرضناها غاية ومضموناً خلال حديثنا عن التسرب المعنوي، ولعل افتقار الأنشطة التعليمية إلى عنصر التشويق وال جذب، وعدم مراعاتها للفروق الفردية وأنماط تعلم الطلبة سبب

في الشرود والانسحاب الذهني وضعف الأداء التعليمي، وتدني مستوى التحصيل، لتبدأ بذلك مرحلة التسرب المادي.

عوامل وأسباب التسرب من التعليم

هناك الكثير من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى التسرب، وقد تطرقت لها العديد من الدراسات والكتب والمؤلفات، وتحدث عنها العديد من التربويين ومن الممكن إجمالها على النحو الآتي:^١

أولاً: عوامل اقتصادية

تؤثر المستويات المعيشية المتدنية لدى أسر الطلبة تأثيرات سلبية في مستويات الطلبة التعليمية، مما يدفع البعض منهم إلى ترك المدرسة بحثاً عن أعمال بأجور منخفضة لإعالة أسرهم. فالأسر الفقيرة تعطي الأولوية في كثير من الأحيان لعمل أطفالها على حساب تعليمهم من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية عنها، فالأم في حاجة إلى بنتها في أعمال وإدارة المنزل، فتفضل تواجدها معها بدلاً من ذهابها إلى المدرسة، وكذلك الأب يفضل تواجد ابنه معه في العمل، وإكسابه مهنته نفسها بدلاً من الاستعانة بالغرباء لمعاونته، وهذه الأمور تسهم بدرجة كبيرة في التسرب من التعليم.

ثانياً: أسباب تعليمية، وتتنوع هذه الأسباب على النحو الآتي:

أ. المعلم

قد يكون بعض المعلمين سبباً محورياً في هروب الطلبة من المدرسة وتسربهم من التعليم، وذلك حينما يرتكب المعلم خطأ كالأخطاء التالية:

١. عدم مراعاة الفروق الفردية، من خلال الاستجابة للطلبة المتميزين والثناء عليهم فقط، وإهمال الطلبة الضعاف منهم، وتخصيص المقاعد الخلفية بالغرفة الصفية لهم؛ بحيث يصبحون منعزلين تماماً عن باقي الطلاب،

^١ وزارة التربية والتعليم، (٢٠٠٥)، دراسة العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي.

وهذا يؤدي تدريجياً إلى تسرب الضعاف منهم من المدرسة؛ لافتقادهم من يهتم بهم ولشعورهم بأنهم منبوذون من المعلم ومن زملائهم.

٢. إرهاق الطلاب بالواجبات المنزلية الكثيرة، وربط التفوق والتميز بالقدرة على أداء كل تلك الواجبات المنزلية دون أيّ أخطاء وبخط جميل ومنظم، فلا يجد الطالب بعد عودته إلى المنزل وقتاً لنيل قسط من الراحة والترفيه، فتكون نتيجة هذه السياسة نفور الطلبة بعد فترة من الدراسة ومن المدرسة بأسرها.

٣. استخدام أسلوب العقاب البدني والمعنوي أحياناً بسبب تصرف سيء يرتكبه أحد الطلبة أو بسبب إجابة خاطئة، وكذلك التلفظ بالألفاظ المؤذية والجارحة أحياناً، مما يؤدي إلى عدم شعور الطالب بالأمان، ووأد حبه للمدرسة والمعلم، فتكون النهاية ويكون تسربه من المدرسة أول النتائج.

٤. استخدام المعلم الطرق التقليدية في عرض المنهج، كقراءة الدرس من الكتاب المدرسي وكتابته على السبورة، ويكون على الطالب التردد العشوائي بعد قراءة المعلم ونقش حروف الدرس المكتوبة على السبورة، وهذا الأسلوب يقتل روح الإبداع لدى الطلاب ويضفي على جو الدراسة روح الكآبة، فينفر الطالب من الدراسة التي تبعد ملايين الأميال عن روح التقدم التكنولوجي التي يراها في كل مكان خارج مدرسته.

ب. الإدارة المدرسية

إن المدرسة هي المسؤولة عن نجاح الطلبة أو فشلهم أو إخفاقهم، ولها دور كبير في بقاء واستمرار الطلبة على مقاعدهم الدراسية؛ لأن مهمتها الأساسية تسهيل وتنمية وتطوير النظم التربوية، وليس ارتكاب الأخطاء التي تكون السبب بشكل مباشر أو غير مباشر في تسرب الطلبة من المدرسة، ومن أمثلة ذلك:

١. عدم قدرة بعض الإدارات على تقديم خدمات ميسرة للطلبة بتكلفة اقتصادية مناسبة، مما يحرم الطالب ذا الأحوال المعيشية المتدنية من متعة التعلم.
٢. عدم إدخال وسائل تعليمية تكنولوجية حديثة للمدرسة، لجذب انتباه الطلاب وتحبيبهم في الدراسة وتيسير مهمة المعلم، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم بشكل واضح في المدرسة.
٣. غياب الرقابة الجادة عند بعض الإدارات المدرسية على أداء وسلوك المعلم، فحينما يغيب ضمير المعلم يكتفي بكتابة الدرس على السبورة دون شرح وافٍ له، ويضطهد الطلبة ليلتحقوا بمجموعات الدروس الخصوصية، وفي الوقت نفسه لا يجد من يحاسبه.
٤. سوء توزيع الطلبة على الصفوف، حيث ترتفع الكثافة داخل هذه الصفوف لتصل أحياناً إلى (٥٠) طالباً بالصف الواحد، وهذا يؤدي إلى عدم التكيف بصورة صحيحة مع المعلم، بل إن المعلم في هذه الحالة يعجز عن متابعة تقدم الطلبة أو تخلفهم، مما يُشعر الطالب بعدم الاهتمام الحقيقي به، فيلجأ في النهاية إلى ترك المدرسة بعد أن يكون قد فقد الثقة بنفسه وبها.
٥. خشية بعض مديري المدارس على أسماء مدارسهم وسمعتها أكثر من خشيتهم على مصلحة الطلاب أنفسهم، فيطلب بعضهم من المعلمين ألا يرفعوا معدل الرسوب عن نسبة معينة، حتى لو كان الطالب ضعيفاً ولا يستحق النجاح، ونتيجة لذلك فإننا نجد كثيراً من الطلبة ينهون دراستهم في المرحلة الابتدائية رغم عدم إجادتهم القراءة والكتابة، وحينما يلتحقون بالمرحلة الإعدادية يشعرون بصعوبة الدراسة نتيجة لما سبق، فيلجأون إلى ترك المدرسة.

٦. التهاون في متابعة غياب الطلبة وانقطاعهم عن المدرسة، فالطالب حينما يشعر بأن غيابه عن المدرسة لا يُتابع ولا يُلَاقى الاهتمام من الإدارة المدرسية فإن الشجاعة تولد لديه للتسرب من المدرسة، فلا بد للمدرسة من متابعة الطلاب المنقطعين والتعرف إلى أسباب ذلك ومحاولة معالجتها.

٧. قِدم العديد من المباني المدرسية، وقلة الإمكانيات المادية داخل المدرسة يُسهم إسهاماً كبيراً في فشل العملية التعليمية، وقد أكدت التقارير أن العديد من المدارس تحوي الأجهزة العلمية والأدوات التعليمية المشتراة حديثاً لكنها مهملة في مخازن المدارس دون الإفادة منها، مما ينعكس بشدة على تدهور المرافق ويؤثر سلباً في مستوى تحصيل الطلبة وإمامهم بالمحتوى المقدم لهم، مما يدفعهم إلى ترك المدرسة.

ج. المادة الدراسية والامتحانات

المادة الدراسية قد تكون سبباً قوياً في كُره الطالب للمدرسة والتغيب عنها، وبالتالي التسرب منها، وذلك للأسباب الآتية:

١. ضعف ارتباط المناهج بحياة الطلبة في حاضرتهم ومستقبلهم، وعدم ارتباطه بالبيئة التي يعيشون فيها، وينعكس ذلك عليهم وعلى آبائهم، فيشعرون بعدم فائدة هذه المواد الدراسية، وعدم الفائدة من دراستهم، وذلك لتركيزها على القراءة والكتابة دون أن تفسح لهم المجال لممارسة الأنشطة، واكتساب خبرات حياتية متطورة.

٢. عرض المناهج بطريقة تقليدية تفتقد الإبداع والتطوير والابتكار، مما يشعر الطلبة بأن المناهج إنما هي عبء ثقيل على الأكتاف يصعب حمله، أما بالنسبة للامتحانات فهي لا تقيس سوى مدى قدرة الطالب على الحفظ وعلى التذكر، أما باقي المستويات المهمة كالتحليل والتركيب والتقييم فهي

بعيدة كل البعد عن أذهان الطالب، ومن هنا يفقد الطفل الشعور بالتجديد ويشعر بالملل والروتين.

ثالثاً: عوامل خاصة بالطالب: تتعدد العوامل الأساسية التي تؤثر في الطالب وتؤدي به في النهاية إلى التسرب من التعليم، ومنها:

أ- العوامل الصحية والجسمية والانفعالية

الصحة الجسمية لها أثرها الكبير في مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة، ونلاحظ أن إصابة الطالب بالأمراض كالحُمى أو الالتهابات أو سوء التغذية يؤدي إلى تكرار عدم ذهابه إلى المدرسة، مما ينعكس على قدرته على الفهم والاستيعاب ومتابعة زملائه في الدراسة. وهذا مما يؤثر في ظروف الطالب النفسية، ويؤدي به إلى مجموعة من الأعراض النفسية والانفعالية؛ حيث يصاب بالإحباط والاكتئاب، مما يدعم الاتجاه السلبي لدى الطلبة نحو المدرسة والتعليم.

ويضاف إلى ذلك الإجهاد والتوتر، والأزمات الحركية، والحركات العصبية، وعدم الثبات الانفعالي، والشعور بالذنب، والنقص، والحقد، والخروج عن النظام، وهي من الأعراض التي تصيب الطفل وتعدو عوامل تمنعه من الذهاب إلى المدرسة، ويرتبط الرسوب بقدرة الطلبة على التحصيل فعندما يفشل الطفل في التحصيل يتعرض للأمراض والاضطرابات النفسية، التي تؤدي بالتالي إلى التسرب الكامل أو الجزئي من التعليم.

ب- العوامل الاجتماعية

ومن الأسباب التي تؤدي أيضاً إلى التسرب من التعليم عدم قدرة الطالب على إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين، كذلك نجد أن المخالطة برفاق السوء واللامبالاة نحو الدراسة، وافتقاد التشجيع اللازم من الوالدين للدراسة

وعدم تحفيزهم أو متابعة علاقتهم بزملائهم يُفقد الطالب الشعور بالانتماء إلى المدرسة ويُهيئُه للتسرب.

ومن المؤكد أيضاً أن كثرة تنقل الطالب من مدرسة إلى أخرى يؤدي به إلى التسرب بسبب عدم قدرتهم على مواكبة المواد الدراسية، فقد تكون المدرسة الجديدة مختلفة عن المدرسة القديمة في طرق التدريس والتعليم، فطريقة تدريس المعلم تختلف من معلم لآخر، فيجد الطالب نفسه متأخراً دراسياً لعدم قدرته على فهم بعض المواد، مما يضطر إلى التغيب والتسرب من المدرسة.

ج- العوامل العقلية

تُعَدُّ العوامل العقلية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تسرب الطالب من المدرسة، فإذا كان ذكاء الطفل في دون المتوسط فإن هذا يؤدي إلى التعطيل الكامل أو الجزئي للتحصيل المدرسي، ومن أمثلة العوامل العقلية الضعف العقلي، ونقص القدرات العقلية والإدراكية، ونقص الانتباه، والتخلف العقلي، وضعف الذكاء، والنسيان والضعف في القدرة اللغوية.

وحيثما تواجه مشكلة من تلك المشكلات الطالب ولا يجد من يأخذ بيده ويساعده في التحصيل الدراسي، فإنه يجد مصيره في مؤخرة الغرفة الصفية مع الفئة المهملة.

د- العوامل النفسية، وتنقسم هذه العوامل إلى:

١. عدم رضى الطالب عن دراسته: فشعور الطالب بالرضى والقناعة بنهج دراسته يُسهم في بذل أقصى قدر عنده من الجهد للتزود بمعرفة الأشياء المتصلة بموضوع الدراسة، ولكن إذا حدث العكس فإن اهتمام الطالب بالدراسة سيقُلُّ ويختفي بالتدريج، ثم يختفي جهده المبذول وتتعدم إنتاجيته، فيصاب بعد ذلك بالإحباط ثم الفشل ثم الرسوب المتكرر ثم ترك المدرسة

والتسرب منها. فالميل للمادة الدراسية يؤهل الطالب للتكيف المدرسي ويدفعه للنجاح، وفقدان الثقة في التحصيل وشعوره بأن هذه الدراسة منعدمة الفوائد والأهداف، فيصيبه الملل ويؤدي به إلى مخالفة القوانين والأنظمة ليدفعه ذلك إلى الشغب، والخروج من المدرسة دون استئذان.

٢. **عدم انتظام الطالب في عمل الواجبات المدرسية:** فمن الملاحظ أن عدم انتظام الطالب في إنجاز واجباته المدرسية وتراكمها عليه يؤدي إلى الشعور بالضيق والتوتر وصعوبة التفاهم والتحصيل نتيجة لتأخره عن زملائه.

٣. **عدم المواظبة على الحضور اليومي إلى المدرسة وضعف التحصيل:** فإذا غاب الطالب عن المدرسة بشكل متكرر تكون النتيجة ضعف اهتمامه بالدراسة والمدرسة، مما يؤدي إلى تأخره ورسوبه، وقد يكون الضعف في التحصيل الدراسي والفشل في هذا التحصيل عائقاً أمام تحقيق النجاح، مما ينتج عنه كره الطالب للمدرسة والدراسة وبالتالي يدفعه هذا الشعور إلى ترك المدرسة.

٤. **عدم إشباع احتياجات الطلبة داخل المدرسة:** فالطالب يكون دائماً في حاجة إلى الحرية في الحركة والكلام والعطف والحب، وهي احتياجات أساسية لديه، وافتقاده لتلك الأشياء يشكل صدمة بالنسبة له، تؤدي به في النهاية إلى ترك المدرسة وعدم القدرة على الدراسة.

هـ- العوامل الأسرية

تتعدد العوامل الأسرية التي تتسبب في تسرب الطلاب من التعليم، وأبرز هذه العوامل:

١. **التفكك الأسري:** وما يسببه من افتقار الأبناء للإحساس بالأمن والاستقرار والانتماء، فالشجارات المستمرة بين الوالدين تصل في كثير من الأحيان إلى الطلاق، مما يؤثر بشكل مباشر في حالة الأبناء النفسية، ويولد الضعف الكبير لديهم في الفهم والاستيعاب والتحصيل، فيشعر الطالب تدريجياً بأن المدرسة عبء ثقيل عليه، مفضلاً الغياب عنها ثم الهروب منها نهائياً.

٢. **الظروف الاقتصادية السيئة للأسرة:** إن دخل الأسرة البسيط وكثرة عدد الأبناء يؤدي إلى أن يحرم الأب أبناءه من استكمال دراستهم ليتخلص من الأعباء المالية المطلوبة منه.

٣. **الأمية وضعف الثقافة:** إن أمية أحد الأبوين أو كليهما أو ضعف ثقافتهم يؤثر في تعليم الأبناء، وذلك لأنَّ همَّ الأبوين الأساسي في هذه الحالة يكون منصباً في كيفية تأمين سبل العيش وكسب الرزق، مما يُشعر الطفل بالإحباط في إكمال تعليمه والاكتمال لفقده عنصر التشجيع والتحفيز من الأبوين.

٤. **المتابعة الأسرية:** إن غياب المتابعة الأسرية لمستوى الطفل الدراسي تكون نتيجته أنَّ أولياء الأمور يتفاجأون بتدني مستوى أبنائهم الدراسي قبل الامتحانات ببضع أيام، وهذا يترتب عليه أداء سيء أو رسوب في الامتحانات، مما يسبب إحباطاً للطالب ويدفعه إلى ترك المدرسة التي تذكَّره دائماً بفشله، ومن هنا نجد أن المتابعة والتواصل بين المدرسة وأولياء الأمور لها أهمية قصوى.

٥. **طبيعة السكن:** فإذا كان الطالب بمنطقة من المناطق العشوائية فلا مفر له من الضوضاء المستمرة التي تؤثر في درجة تركيزه وتحصيله الدراسي،

ولندرة المهتمين بالتعليم في المناطق العشوائية يجد ذلك الطالب نفسه وحيداً في طريق التعليم، كما أن بعد المسافة بين السكن والمدرسة ولاسيما لمن يسكنون في بعض المناطق الزراعية أو التي تفتقد الخدمات يشكل عائقاً للانتقال والوصول إلى المدرسة.

٦. **القسوة والعقاب:** إن القسوة والعقاب البدني والضرب والسب لاستذكار الدروس، والاهتمام الزائد عن الحد في متابعة الطالب من قبل أسرته، وإظهار القلق تجاه متابعة واجبات الطلبة واختباراتهم، يؤدي بالطالب إلى كراهية الاستذكار والمدرسة، وإلى رغبته الشديدة في التخلص والهروب من شبح المدرسة الذي يعكر عليه صفو حياته للأبد.

٧. **العادات والتقاليد:** إن العديد من الأسر في بعض المجتمعات تحرم بناتها من الالتحاق بالتعليم بسبب بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الجامدة، أو إلحاق الأطفال في دور القرآن وحرمانهم من الالتحاق في التعليم.

٨. **استقرار الأسرة:** إن عدم استقرار الأسرة وكثرة تنقلها يجعل الطالب يلتحق بأكثر من مدرسة، مما يضعف انتماءه للمدرسة.

الآثار السلبية لمشكلة التسرب من التعليم

إن التسرب من التعليم هو هدر تربوي هائل، وله تأثير سلبي كبير في المجتمع وأبنائه، فهو يزيد من حجم الأمية والبطالة، ويضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد، ويزيد من الاتكالية والاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات، ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية كانهراف الأحداث والجنوح والسرقة والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم، مما يضعف خارطة المجتمع ويفسدها، كما أن التسرب يؤدي إلى تحول اهتمام المجتمع من البناء والإعمار والتطور والازدهار إلى الاهتمام بمراكز الإصلاح والعلاج والإرشاد، وإلى زيادة

عدد السجون والمستشفيات. ولقد ترتب على انتشار مشكلة التسرب من التعليم العديد من الآثار السلبية سواء على الفرد أو الأسرة أو المجتمع، ومنها:^١

- آثار التسرب على المتسرب ذاته.
- آثار التسرب في أسرة المتسرب.
- آثار التسرب في المجتمع.

أولاً: آثار التسرب على المتسرب ذاته

١. يؤدي تسرب الطالب من المدرسة إلى حرمانه من حقوق الطفولة التي يحتاجها كل طفل، لأنه حينما يترك المدرسة فلا بد له من العمل في هذا السن الصغير لمساعدة والديه في كسب قوت يومهم.

٢. يُحرم المتسرب في المستقبل من المكانة الاجتماعية المتميزة نظراً لعدم قدرته على الالتحاق بفرص العمل الجيدة بالمؤسسات المتميزة.

٣. يُعاني المتسرب من التعليم من عدم الاستقرار النفسي، فينتابه باستمرار شعور بالنقص والعجز والفشل والقلق، وانعدام الثقة بالنفس، والحساسية المفرطة من أي نقد، لأنه يعلم جيداً أن ضعف ثقافته يحرمه من التكيف مع الظروف المحيطة بالمجتمع.

٤. يُعاني المتسرب من التعليم مستقبلاً حينما يصبح أباً أو حينما تصبح أمّاً من ضيق شديد وقلق مستمر واكتئاب لعجزه أو عجزها عن التواصل مع الأبناء ومتابعتهم سواء في الحياة المدرسية أو في الحياة الاجتماعية.

ثانياً: آثار التسرب في أسرة المتسرب

يكون المتسرب ضعيف القدرة على المشاركة في بناء المجتمع من حوله، ورافداً يغذي ركب التخلف في البيئة التي يعيش فيها، وهو يكون أكثر ميلاً من

^١ منظمة العمل الدولية (١٩٩٢)، البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (NILO IPEC).

غيره إلى الانضمام إلى الجماعات غير السويّة ومسايرة قيمها ومعاييرها، ويضاف إلى ذلك أن المتسرب لا يجد سوى القليل من فرص العمل التي غالباً ما تكون من النوع الذي يعطيه دخلاً محدوداً، وهذا بسبب قلة خبراته وضعف إعداداته المهني، ممّا يعني أن الفرد المتسرب حينما يصبح رب أسرة فإنه لن يستطيع توفير مطالب الحياة الرئيسة لنفسه ولأفراد عائلته، وتحقيق مستوى اجتماعي وثقافي ومادي متميز لهم، ممّا يجعله أقل قدرة على الاستقرار، وأضعف تكيفاً مع تقلبات الحياة من حوله، ومعوّفاً عن النهوض بمستوى معيشة أسرته وطموحاتها.^١

ثالثاً: آثار التسرب في المجتمع

التسرب من التعليم ليس مشكلة تربوية فقط، فهي مشكلة يتخطى تأثيرها ظواهر اجتماعية في النظام العام للمجتمع كله، والخسارة التي يسببها التسرب هي خسارة لا يُستهان بها، وهي كالتالي:

١. ارتفاع نسبة الأمية، فالمتسرب هو أميٌّ صغير، لأن التسرب من التعليم ارتداد للأمية، وذلك يؤدي بالطبع إلى التأخر الحضاري في جميع المجالات.

٢. زيادة ظاهرة أطفال الشوارع ، فالطلبة حينما يتسربون من التعليم ولا يجدون رعاية تامة من الوالدين يخرجون إلى الشارع ويعملون به، ويختلطون بالمشبوهين، ويكتسبون معيشتهم من أنشطة مثل: حراسة السيارات أو السرقة، فهؤلاء الأطفال يمثلون ظاهرة في غاية الخطورة على المجتمعات، فهم لا يوجّهون نحو مجالات مهنية أو حرفية على أيدي مختصين، مما يدفعهم إلى الانخراط في عالم الجريمة حيث تدفعهم

^١ درويش، مصطفى (١٩٩٠)، انعكاسات ظاهرة التسرب على الطفل والمدرسة والمجتمع، مجلة التربية، ج(٢) ع(٦).
مصر، جامعة أسيوط

اضطراباتهم النفسية من الشعور بالنقص والقلق والحرمان وفقدان الثقة بالنفس إلى محاولة إثبات الذات عن طريق الاتجاه للإدمان والاعتصاب والسرقة والفسل.

٣. زيادة الأعباء المالية على الدولة، حيث تنفق الدولة أموالاً طائلة على التعليم ونتيجة للتسرب يصبح العائد بعد إنفاقها مهذراً.

٤. هدر الموارد البشرية للأمة، فوجود طاقات بشرية كبيرة غير مؤهلة للشروط الضرورية للإنتاج يؤدي إلى فاقد اقتصادي كبير ذي تأثير سلبي عالي.

الفصل الثاني

التحديات التي تواجه الدول حول مشكلة التسرب والحلول والمسؤوليات

الفصل الثاني

التحديات التي تواجه الدول حول مشكلة التسرب والحلول والمسؤوليات

إيماناً من دول العالم بخطورة مشكلة التسرب وما تفرزه من آثار سلبية تعوّق عجلة التنمية وتحول دون تطور المجتمع، وإدراكاً منها بأهمية العمل على محو أمية الشباب، وتأهيلهم علمياً ومهنياً للانخراط بما يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل والإسهام في تحقيق نهضة المجتمع وتطوره، فقد تضافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية والأهلية، وقدمت فيها المنظمات الدولية أشكال الدعم والمساندة كافة، فتبلورت هذه الجهود في تصميم برامج تعليمية تعويضية للطلبة المتسربين، كبرنامج "الفرصة الثانية" المطبق في المغرب، والهادف إلى تزويد الشباب المعرضين للخطر بالمعلومات والمهارات اللازمة للحياة، وبرنامج "التعلم بالتدريس الفردي" (سات) المطبق في كولومبيا، وبرنامج "المدارس الإعدادية المفتوحة" في أندونيسيا، ومشروع "التعليم غير الرسمي" المطبق في الفلبين، والبرنامج الأمريكي "جوب ستارت ديمنستريشن" الذي يستهدف المتسربين من المدارس من ذوي مهارات القراءة والكتابة المنخفضة، وبرنامج "تيليسكونداريا" (الثانوية بالتلفزيون) المطبق في المكسيك الذي يقدم مناهج على مدار السنة لطلاب المدارس الإعدادية من خلال التلفزيون في المناطق الريفية.¹

ولم تكن الدول العربية بمعزل عن الجهود العالمية المبذولة للقضاء على مشكلة التسرب، والهادفة إلى ضمان الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري بمختلف فئاته وشرائحه، حيث أشارت إحصاءات التعليم في الدول العربية إلى أن مشكلة الفاقد التربوي والتسرب تستحوذ على (٢٠٪) من ميزانيات التعليم في

¹ الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان- الأردن..

تلك الدول، فقد سارعت بعض الدول العربية إلى تصميم برامج وإطلاق مبادرات من شأنها الحد من تسرب الطلبة المعرضين لخطر التسرب، وتوفير الفرص التعليمية للطلبة المتسربين من المدارس، ففي المملكة العربية السعودية حقق برنامج "مدرسة بلا غياب" في محافظة (الزلفي) نجاحاً متميزاً من خلال تحقيق عدم الغياب نهائياً إلا بعذر مقبول من إدارة المدرسة، حيث اعتمد البرنامج على الجوائز التحفيزية والجلسات الإرشادية للطلبة، وفي العراق تم تصميم برنامج "التعليم المسرع" لتقديم الدعم للطلبة المتسربين من الدراسة؛ ليتمكنوا من الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية خلال ثلاث سنوات، وكذلك عملت المراكز الاجتماعية للتدريب المهني في السلطة الوطنية الفلسطينية على العناية بالطلبة المتسربين ممن تتراوح أعمارهم بين (١٣-١٦) عاماً، من خلال عقد الدورات التدريبية على المهن المختلفة، وفي اليمن تركزت الجهود من خلال برنامج "بدائل" لمكافحة عمل الأطفال من خلال التعليم على إعادة الطلاب العاملين والمتسربين من التعليم إلى الدراسة في التعليم العام والتعليم المهني. وفي العام ٢٠٠٧م، تم إطلاق برنامج "الدمج" أو "الدعم المدرسي" في لبنان بتمويل من الاتحاد الأوروبي لتوفير الدعم الأكاديمي للطلبة من خلال دروس التقوية والأنشطة الإرشادية^١، وفي الأردن أيضاً تم تصميم برنامج متطور للمتسربين من التعليم اسمه "برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين" في العام ٢٠٠٣ وقد تم إدراجه ضمن برامج التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم^٢.

^١ الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان- الأردن..

^٢ وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان، الأردن.

التسرب من التعليم ظاهرة أم مشكلة؟

يخلط الكثير من الناس بين أن يكون التسرب من التعليم مشكلة أو ظاهرة، وحتى نعالج هذا الخلط لا بد لنا من التمييز بين الظاهرة والمشكلة، لأن معرفة الفرق بينهما أمر في غاية الأهمية.

فالظاهرة الاجتماعية: هي حالة استثنائية تظهر بسرعة لوقت معين وتختفي بسرعة، أما المشكلة الاجتماعية فلها جذور وأسباب ومسببات وتشعبات كثيرة، كما أن الظاهرة تكون بأعداد كبيرة وتكون موجودة بقوة في المجتمع، مثل: ظاهرة العنوسة، وظاهرة البطالة، وظاهرة الطلاق، أما المشكلة فهي تشمل أعداداً أقل من الأفراد.

كما أن المشكلة الاجتماعية هي موقف غامض يحتاج إلى تفسير مقنع ومحدد، ويُعدّ موقفاً غير مرغوب فيه، لأنه يمثل تحدياً للمجتمع ويهدد كيانه ويتطلب معالجته وإصلاحه، وقد تكون المشكلة أيضاً ظاهرة بحاجة إلى دراسة أو تفسير، أو سؤالاً بحاجة إلى إجابة من خلال استخدام أساليب البحث العلمي، وهي كذلك ظاهرة اجتماعية سلبية غير مرغوب فيها، أو تمثل صعوبات ومعوّقات تعرقل سير الأمور في المجتمع، وهي نتاج ظروف مؤثرة في عدد كبير من الأفراد، حيث إنّها تجعلهم يعُدّون الناتج عنها غير مرغوب فيه، ويصعب علاجه بشكل فردي، بل يتيسّر علاجه من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي.

وهناك من ينظر إلى المشكلات الاجتماعية والظواهر الاجتماعية والقضايا الاجتماعية على أنها جميعاً مترادفات لمعنى واحد، وهناك من يقول إنها تبدأ بظاهرة تحدث في المجتمع وتنتشر ثم تصبح مشاهدة ولها عناصر إيجابية

وعناصر سلبية، ثم تتحول إلى قضية إذا أصبحت سلبياتها أكثر من إيجابياتها، أما إذا كانت السلبيات ملموسة وواضحة فإنها تصبح مشكلة.

ويكمن الفرق الجوهرى بين المشكلة والظاهرة بأنَّ المشكلة الاجتماعية يوجد لها حكم مجتمعي سابق لوقوعها (غير مرغوب فيها)، مثل (مشكلة المخدرات) لها حكم سابق ولها عقوبة، أما الظاهرة الاجتماعية فلا يوجد لها حكم مجتمعي سابق، مثل (ظاهرة الزواج، الطلاق، الهجرة،)، ومتى ما وُجد لها حكم مجتمعي بأنها (غير مرغوب فيها أو تهدد كيان المجتمع) تحولت من ظاهرة إلى مشكلة.

وبالتالي فإن التسرب من التعليم يُعدُّ مشكلة تربية وليس ظاهرة، وذلك للأسباب التالية:

- يوجد له حكم مجتمعي سابق لوقوعه بأنه حالة غير مرغوب فيها، ولأنَّ الطفل مكانه المدرسة.
- إن التسرب من التعليم حالة لها أسباب ومسببات وتشعبات كبيرة.
- إن التسرب من التعليم يمثل تحدياً للمجتمع، ويهدد كيانه، ويتطلب معالجة وإصلاح.

التحديات التي تواجه الدول نتيجة لمشكلة التسرب من التعليم

إن مشكلة التسرب من المشكلات التي تواجه الجهات التربوية بشكل خاص والدولة بشكل عام، ولذلك فمن الواجب معالجتها بجهد مشترك مع الأهل، والواجب أيضاً أن يتم التطبيق الفعلي لعقوبة الحبس والغرامة بموجب القانون الذي يفرضها في حالة امتناع الأهل عن إعادة أبنائهم المتسربين إلى المدارس، وعلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون لمعالجة هذه المشكلة الحساسة. ورغم

الجهود الكبيرة التي بذلت لمواجهة هذه المشكلة إلا أنه لم تنزل بعض الدول تواجه تحديات عديدة نتيجة لمشكلة التسرب من التعليم، وأهمها:

١. الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدول ولاسيماً بعض الدول العربية، مما جعل الجانب المادي يسيطر على العقول البشرية في هذه الدول، فالتعليم بعد أن كان فرصة للترقية الاجتماعية والاقتصادية أصبح عبئاً ثقيلاً على الأسرة الفقيرة التي يندفع الكثير من الآباء فيها إلى إخراج أبنائهم من المدرسة لتعليمهم مهنة يستطيعون من خلالها تحقيق الكسب المادي الذي يسهم في دعم أسرهم وإخراجهم من الظروف المعيشية الصعبة.

٢. العادات والتقاليد الجامدة، ففي بعض المجتمعات البدوية أو الريفية نلاحظ أن الآباء يجبرون بناتهم على ترك المدرسة في الصفوف الأخيرة من المرحلة الإلزامية، بسبب العادات والتقاليد الجامدة التي تحرّم خروج الفتاة واختلاطها بالمجتمع.

٣. تطوير المناهج من الناحية الكمية فقط وليس من الناحية الكيفية أو النوعية، وهذا يؤدي إلى أن يواجه الطلبة صعوبات كبيرة تتراكم حتى تؤدي في النهاية إلى تسربه من المدرسة.

٤. عدم تهيئة الجو النفسي للطالب في مدرسته، فمن المفترض أن تتوفر لديه أسباب الراحة التي تقوي صلته بالمدرسة، كالمعاملة الطيبة، وصلته بالوسائل والأنشطة التعليمية.

٥. عدم استقرار الأسرة في مكان سكن واحد بالانتقال للعيش وخصوصاً من المناطق البدوية إلى الريفية والانتقال داخل المدينة نفسها.

٦. خجل الطالب الذي يكبر سنه عن السنة الدراسية الواجب الالتحاق بها نتيجة لرسوبه أو تسربه من أن يعود ليجلس في مقاعد المدرسة مع الطلاب الأصغر منه سناً، فقد أكدت إحدى الدراسات أن الطلاب الأكبر سناً من أقرانهم هم الأكثر تعرضاً للتسرب.

٧. النقص في الثقافة المرتبطة بطرق التنشئة والتربية، فإهمال احتضان الطفل وحمايته من الشارع، وإجباره على العمل يقوده للانحراف والجريمة، ممّا يعوّق الجهود نحو إعادته إلى الدراسة.

العلاج والحلول الوطنية لمشكلة التسرب

لأن التعليم مسؤولية وطنية ومجتمعية فمن الواجب إعادة النظر في أداء المدارس ومنظومة التعليم ككل، بحيث يصبح للتعليم معنى وأهمية أكبر لدى الطالب، وتصبح المدارس وسيلة يسعى إليها رغبة لا رهبة، ووسيلة يجد فيها ما يعود عليه بالنفع، أما في المرحلة الثانوية والجامعية كذلك فالتعليم فقد قيمته الاجتماعية، فالطالب الذي لم يزل في مقاعد الدراسة أصبح يرى أن من أنهى تعليمه وتخرّج من الشباب بأعداد كبيرة يعاني من البطالة، فلا يجد الثمار الوافية للعلم والتعلم، فالموضوع هنا يصبح جزءاً من منظومة مجتمعية كاملة، ولا يمكن أن نأخذ بالحلول الجزئية ونقول إننا نحل المشكلة، بل يجب العمل على رفع مستوى الأسر، فهناك مشكلات تعليمية مرتبطة بثقافة الفقر في الأسر، فكثير من المشكلات التعليمية سببها المباشر انخفاض المستوى الاقتصادي، وحتى تحل هذه المشكلة فلا بد من تعاون الأفراد والمجتمعات والمنظمات والهيئات من خلال القيام بالأدوار الموجهة، وذلك من منطلق أن التعليم مسؤولية وطنية ومجتمعية، على النحو التالي:^١

^١ التسرب من التعليم، بحث مسترجع من شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٠ من الموقع:
<http://homeeconomics.mountada.biz>

١- دور الأسر في الحد من تسرب أبنائها من التعليم

- للأسرة دور مهم في تشكيل شخصية طفلها، وبناء ذاته وطريقة تفكيره وإبداعه، وتنمية ذوقه وصقل عاداته لضمان نموه الصحيح، وذلك من خلال:
- العلاقات الأسرية الهادئة التي تنسم بالتفاهم والمحبة والألفة بين أفرادها، فهذا له أثر واضح في استقرار الأمن النفسي للأبناء والتوافق في نفوسهم.
 - يجب أن يكون عقاب الأب والأم لأبنائهم ليس عنيفاً؛ لأن هذا العنف سيؤدّد سلوكاً عدوانياً من قبل الطفل تجاه أقرانه، لأنه سيقلّد سلوكياتهم نتيجة انعكاس تلك الأمور على شخصيته مما سيؤثر في تحصيله الدراسي، ويؤدي في النهاية إلى تركه للمنزل والمدرسة.
 - يجب أن يكون الوالدان على دراية كاملة بأمور وظروف أبنائهم، وأهم هذه الأمور معرفة أخلاق أصدقائهم، لتشجيعهم على مصاحبة الطلاب ذوي الخلق والفهم السليم، والمتفوقين في دراستهم، فالتربية السليمة تساعد الأطفال الراشدين على تفهم الثقافات بشكل أفضل ولاسيماً الثقافة المرتبطة بالتعلم.
 - على الأسر واجب الإسهام في القضاء على ظاهرة الأمية، بإيجاد مناخ أسري على درجة من الوفاق والأمان ويحوي درجة كبيرة من الحوار والتفاهم والمناقشة بين أفرادها، فكلما شعر الطفل بالمحبة والود داخل أسرته ازداد شعوره بالراحة والاستقرار النفسي الذي سينعكس بالتالي على حياته وتعاملاته وعلاقاته ودراسته وتحصيله.
 - على الوالدين العمل على تطوير ثقافتهم بشكل عام، ولاسيماً ما يتعلق بقضية عمل الأطفال، من خلال التعرف إلى الأضرار الناتجة عن ذلك.

٢- دور وسائل الإعلام في القضاء على مشكلة التسرب

يمكن لوسائل الإعلام أن تسلط الضوء على مشكلة التسرب من التعليم، لتساعد في تفعيل طرق ومفاهيم الحماية والتوعية، كما يمكنها نشر الثقافات الصحيحة والسليمة حول المفاهيم المرتبطة بالتسرب وخطورته ونتائجه التي تصل في النهاية إلى أشكال من العنف والانتهاك والاستغلال في الشوارع، فوسائل الإعلام لها دور كبير في إثارة روح التحدي داخل الإنسان، وبناء قدرته على صنع مصيره من خلال الاستجابة الفعالة لما يُنشر ويُذاع، فمبدأ إصلاح التعليم والتخلص من مشكلة التسرب واجب، وعلى هذه الجهة الإسهام في نشره وتوعية الناس به، فلا يخلو منزل من جهاز مرئي أو مسموع، ومن الأمور المقترحة القيام بها من قبل وسائل الإعلام ما يلي:

- ضرورة التوسع في البرامج الإرشادية والتوعوية التي تعبر عن مخاطر ومشكلات التسرب وعمل الأطفال.
- عقد مؤتمرات ولقاءات تناقش هذه القضية.
- التوعية بالبرامج الوقائية والعلاجية التي تقدمها المؤسسات الحكومية والمنظمات والجمعيات لعلاج المشكلات التعليمية.
- تحفيز المنظمات والقطاع الخاص على إيجاد حلول وبرامج مناسبة للتسرب المدرسي.
- توعية الرأي العام بأهمية المساواة بين الأولاد والبنات في حق التعليم.
- التعزيز والتوسع في برامج محو الأمية والبرامج الإرشادية والتوعوية من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة للأطفال الذين لم يدخلوا المدارس، أو أنهم تسربوا في أي مرحلة من مراحل التعليم المختلفة، وإتاحة

هذه البرامج المختلفة في القنوات المحلية ليسهل على جميع الطبقات والمستويات الحصول عليها والاستفادة منها.

٣- دور وزارات التربية والتعليم في علاج مشكلة التسرب

تلعب وزارات التربية والتعليم دوراً كبيراً في علاج مشكلة التسرب من التعليم بوصفها الوزارات المعنية بتقديم الخدمات التعليمية، ويتمثل ذلك بـ:

- العمل على توسعة التعليم المهني ومحو الأمية للطلاب القاطنين بعيداً عن المدارس.
- إعفاء الطلبة وأسرهم من رسوم الكتب والمصروفات المدرسية للأسر فقيرة الحال.
- توفير الأنشطة المختلفة والمتنوعة، وعمل نشرات توعوية بأهمية تعليم الأبناء لأولياء الأمور ولاسيما الأميين منهم.
- وضع إستراتيجية للكشف المبكر عن الحالات التي تعاني من مشكلات مدرسية وصعوبات في التعلم، والعمل على علاجها في أسرع وقت ممكن.
- إعادة النظر في أساليب التعليم وطرائق التدريس؛ بأن تكون موافقة لطبيعة المتعلم ومراعية لضرورة تأهيله في النواحي كافة.
- على وزارات التربية والتعليم إكساب المعلمين المهارات اللازمة للتطوير والإبداع، والتنويع في الأساليب التربوية الحديثة، ومواجهة القصور والنقص المهني الذي قد يواجههم من خلال البرامج التدريبية المستمرة والدائمة، وتدريبهم على استخدام طرق التعلم النشط في شرح المناهج.
- العمل على تنفيذ مشروعات جديدة؛ من بناء المدارس أو توسعتها، لتجنب الازدحام وتوفير صفوف كافية للطلاب.

- إنشاء صندوق وطني على مستوى الوزارة، يكون مخصصاً لحماية الطلاب وتمميتهم وتطوير المرافق والمباني الخاصة بالمدارس.
- زيادة أعداد مراكز التعليم المهني في جميع المحافظات، وتقديم التسهيلات والمكافآت التشجيعية للطلبة الملتحقين بها، والعمل على تنويع برامج التعليم المهني لتواكب حاجات السوق.
- منع استخدام القوة والعنف مع الطلاب من جانب القائمين على العملية التعليمية بجميع أنواعها، واستبعاد من يخالف ذلك من العملية التعليمية، والتأكد من تحقيق هذا المبدأ، ولذلك فعلى وزارات التربية والتعليم تكثيف حملات التفتيش لضمان تطبيق هذه الإجراءات وإحالة المخالفين إلى التحقيق لضمان الالتزام بها، وكذلك تشجيع المتبرعين للحد من المشكلة سواء مالياً أو معنوياً.
- مراجعة وتطوير المناهج التعليمية بما يتناسب ومتطلبات العصر ومواكبة الاقتصاد المبني على المعرفة.
- ضرورة دعم أجهزة مراقبة الجهات المعنية بهذه المشكلة، وإنشاء مركز معلومات موحد يجمع فيه معلومات وبيانات الطلاب لرصد الحالات الحقيقية المتسربة، والتعامل بشفافية مع هذه المعلومات.
- التوسع في فتح الصفوف الدراسية بمراكز الشباب في القرى والمدن، لئیسهم ذلك في جمع الأطفال المتسربين وتعليمهم بالاستعانة بالتقنيات المتطورة والحديثة في هذا المجال، مما يساعد على حل هذه المشكلة.
- توفير بيئة مدرسية مناسبة تلعب دوراً في القضاء على التسرب من خلال محاولة القضاء على الروتين، والعمل على التطوير المستمر في الأمور

كافة ولاسيما الأمور المتعلقة بتجويد المناهج الدراسية، أو تطوير وتوسعة المدارس الحكومية.

- القيام ببحث إحصائي مستمر لمعرفة أماكن تواجد الأطفال المتسربين داخل كل منطقة، وذلك لوضع الخطط السليمة بعيدة المدى لاستئصال هذه المشكلة.

٤- دور المدارس في القضاء على التسرب من التعليم

- تُعَدُّ المدرسة البيت الثاني للطالب، وبالتالي فإن لها دوراً كبيراً في القضاء على التسرب من التعليم، وذلك من خلال الأدوار التالية:
- تفعيل دور المرشد التربوي ومساعدة الطلبة في حل المشكلات التربوية.
- التعاون مع الأسر للتعرف على جميع المشكلات المتعلقة بالطلاب والخاصة بسلوكياتهم داخل منازلهم، وذلك من خلال عقد اجتماعات أولياء الأمور وتفعيلها بشكل مستمر.
- العدل في التعامل مع الطلبة، ومنع العقاب اللفظي والبدني بكل أنواعه في المدرسة.
- عدم تكليف الطلاب بمهام مدرسية تفوق قدراتهم.
- إشراك الأسرة بالأنشطة المدرسية لتوعيتها بمخاطر التسرب عليها وعلى أبنائها.
- استخدام دفاتر الحضور والغياب بمسؤولية ودقة للحد من ظاهرة التسرب، لمتابعة الطلبة الغائبين، والتواصل معهم وتشجيعهم على العودة إلى مدرستهم.
- الاهتمام بتشجيع الطلبة على ممارسة الأنشطة الحركية والألعاب داخل المدرسة.

- العمل على تسهيل الإجراءات للعودة مرة أخرى إلى المدرسة للطلاب المتسربين.
- زيادة الاهتمام بالنواحي الصحية للطلبة من خلال المدرسة والمؤسسات التربوية التي تشترك مع المدرسة، فيجب أن يكون هناك كشف دوري للطلبة، وذلك حتى يتم اكتشاف هذه المشكلات، سواء أكانت نفسية أم جسدية.
- القيام بالحل الفعلي بحل لمشاكل الطلبة داخل المدرسة ولاسيما المشكلات المتعلقة بعلاقة الطالب بزملائه، لأن ذلك قد يدعم الراحة النفسية للطالب ويجعله مقبلاً على الدراسة بسعادة، ومن الممكن أن يتم كل ذلك بتفعيل دور المرشد التربوي بالمدارس.

٥- دور المعلم في مواجهة مشكلة التسرب

- على المعلم دور كبير في معالجة هذه المشكلة من خلال:
 - متابعة الطلبة باستمرار، ومساعدتهم على إيجاد جو دراسي مريح، والتوعية المناسبة من خلال برامج خاصة ضمن أنشطة المدرسة وتحت إشراف الإدارة وبالتعاون مع المختصين، باستخدام الوسائل التعليمية المتنوعة لتقديم المناهج للطلبة بصورة شيقة وجذابة.
 - الإعداد والحرص المستمر لنسب الراسبين والمتسربين ومواد الرسوب وسنوات الإعادة، والدراسة الكاملة لحالات الطلبة ومشكلاتهم وتاريخهم التربوي والشخصي.
 - أن يكون المعلم نموذجاً إنسانياً مثالياً يحتذي به الطالب في حياته ويحبه ويقتدي به ويشاركه أموره ومشكلاته.

- أن يعمل المعلم على حل المشكلات المختلفة التي يتعرض لها الطالب في المدرسة، ويتواصل معه بشكل تربوي ومهني جيد.
- أن يبتعد المعلم عن استخدام الأساليب القاسية أو العقاب البدني كي لا يكرهه الطالب، لأن كره المعلم يؤدي إلى كره المدرسة الذي يؤدي بدوره إلى التسرب منها.
- أن يحترم المعلم شخصية الطالب، وأن يتعرف إلى اتجاهاته، فمعلم المستقبل لا يكفي أن يقوم بإعداد نفسه لمهنة التعليم فحسب، بل عليه أن يطور في نظم إعدادة للدروس وطرق عرضها للطلاب؛ لما في ذلك من شعور بالاستقرار الكامل للطالب وللمعلم.

الفصل الثالث

التسرُّب من التعليم في الأردن

إِضاءات على الجهود التي تقوم بها وزارة
التربية والتعليم لمواجهة هذه المشكلة

الفصل الثالث

التسرب من التعليم في الأردن

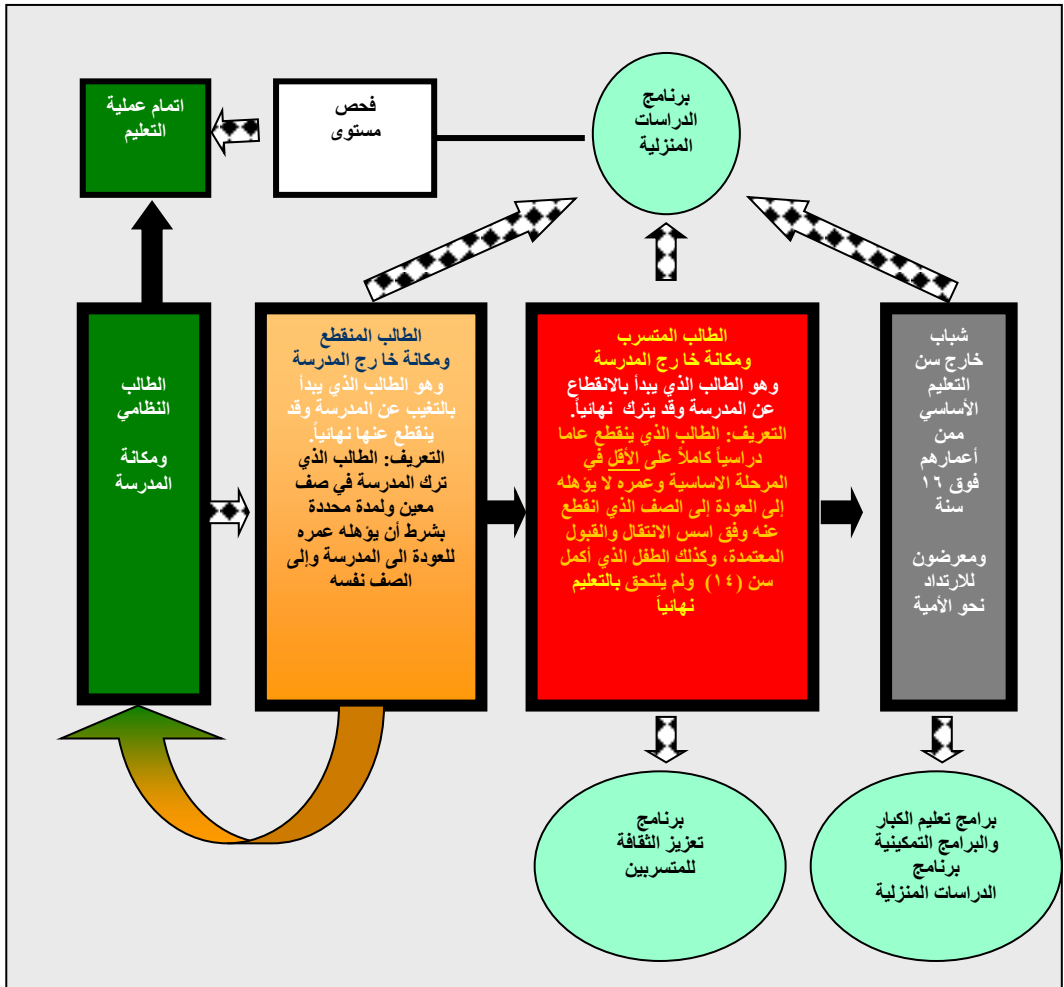
إضاءات على الجهود التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم

لمواجهة هذه المشكلة

إن المكان الطبيعي للطفل في سن الدراسة هو المدرسة، وبالتالي فإن الطريق الآمن له هو إكمال تعليمه داخل المدرسة من خلال التعليم النظامي لأن التعليم يوفر له بيئة آمنة، ويمنحه فرصة لتطوير قدراته ومهاراته، ويطور لديه المعرفة والمهارات الأساسية ولاسيما المرحلة الأساسية، بوصفها مرحلة إلزامية حسب ما نص عليه قانون التربية والتعليم، ولكن قد يخرج البعض عن هذا (system) كما هو موضح في الشكل اللاحق، فقد ينحرف الطفل عن مساره الطبيعي ليسلك الطريق غير الآمن وهو (طريق التسرب)، الذي يبدأه الطفل بعملية التغيب عن الحصص ثم التغيب تدريجياً عن المدرسة، ليصبح الطالب (منقطعاً) عن المدرسة فيستقر في الشارع، وهنا يمكن علاجه وإرجاعه إلى التعليم النظامي داخل المدرسة في ظل التشريعات التربوية التي أعطت مساحة للتغيب المشروع وغير المشروع للطلبة في المراحل التعليمية كافة، ولكن إذا استمر انقطاع الطالب عن المدرسة لمدة معينة فسيصبح الطالب (متسرباً)، ومكانه قد يكون كذلك الشارع أو عمل الأطفال، وبالتالي ينضم إلى شباب لا يمتلكون المهارات والمعارف، وقد يقع ضحية مصيدة عمل الأطفال الاستغلالي، ولكن بفضل ما وفرته وزارة التربية والتعليم من برامج علاجية يمكنه الالتحاق إما ببرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين أو بالدراسات المنزلية إن رغب في إكمال تعليمه، وإلا فالنتيجة الحتمية لهؤلاء الطلبة هي استقرارهم خارج سن التعليم الأساسي ممن أعمارهم فوق السادسة عشرة عاماً،

ومعرضين لشبح الأمية، إلا أنه يمكنهم كذلك الالتحاق ببرامج الدراسات المنزلية أو ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

وقد مثل قسم التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم "دورة التعليم وحياة التسرب" بالشكل التالي:



ونستخلص من "دورة التعليم وحياة التسرب" ما يلي:

- تبدأ مسيرة التعليم النظامي للأطفال ممن هم في عمر المدرسة منذ التحاقهم (بالصف الأول الأساسي حتى الصف العاشر الأساسي) للمرحلة الأساسية الإلزامية، ومن الصف الأول الثانوي حتى الصف الثاني الثانوي للمرحلة الثانوية.

- تبدأ مظاهر الهدر التربوي (التسرب) في مراحل عديدة ترتبط بمدى حضور والتزام الطالب النظامي بالدوام المدرسي، كما هو مبين في الشكل على النحو التالي:

المرحلة الأولى (التغيب والانقطاع الجزئي)

يبدأ الطالب في هذه المرحلة بالتغيب عن الدوام المدرسي في صف معين لمدة زمنية محددة، ويستطيع الطالب فيها العودة إلى المدرسة في الصف الذي انقطع عنه نظراً لملاءمة عمره له.

المرحلة الثانية: التسرب (الانقطاع الكلي)

تشير دورة التسرب إلى سمات وخصائص مرحلة التسرب من حيث المدة الزمنية للإنقطاع عن الدوام المدرسي، والفرص التعليمية التعويضية المتاحة لهم على النحو التالي:

- تبلغ مدة انقطاع الطالب النظامي عن الدوام المدرسي في المرحلة الأساسية عاماً دراسياً كاملاً فأكثر.
- صعوبة عودة الطفل المتسرب إلى التعليم النظامي، لأن عمره لا يؤهله لذلك حسب أسس انتقال وقبول الطلبة.

- تُعدُّ برامج الوقاية من خطر التسرب والجهود التوعوية في مجال بناء الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم أداة فعّالة تسهم في إعادة الطالب إلى مقاعد الدراسة (كطالب نظامي).

- يستطيع الطالب المتسرب الاستفادة من الفرص التعليمية التعويضية من خلال التحاقه بأحد برامج التعليم غير النظامي التي تنفذها وزارة التربية والتعليم كبرنامج الدراسات المنزلية، وبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين.

- تتميز دورة التسرب بملاءمتها للاحتياجات التعليمية للأطفال المتسربين ومراعاتها لأعمارهم وفق المستوى التعليمي وفترة الانقطاع على النحو التالي:

أ- يمكن للأطفال ممن أكملوا عمر (١٤) سنة ولم يلتحقوا بالتعليم نهائياً الاستفادة من الفرص التعليمية التي تنفذها وزارة التربية والتعليم، حيث يستطيع الطفل الالتحاق ببرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، أو التقدم لفحص المستوى والالتحاق ببرنامج الدراسات المنزلية وفق ظروفه وقدرته.

ب- تتيح برامج التعليم غير النظامي للأطفال ممن هم خارج سن التعليم الأساسي وأعمارهم (١٦) سنة الاستفادة من برامج التعليم غير النظامي كافة (برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية، وبرنامج الدراسات المنزلية، وبرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين) وفق ظروفهم وقدراتهم.

والمستعرض لعناصر دورة التسرب وقنواتها الطبيعية يستخلص ما تتميز به دورة التسرب حسب مضامين الشكل المبين أعلاه وعلى النحو التالي:

١. **التكاملية:** حيث ترتبط قنوات ومرحلة الانقطاع والتسرب ببعضها البعض، من حيث ارتباطها بطلبة المرحلة الأساسية، واستفادة مخرجاتها من برامج التعليم غير النظامي التي تنفذها الوزارة.

٢. الشمولية: شمولية دورة التسرب لأبعاد ومراحل مشكلة الانقطاع والتسرب كافة.

٣. الملاءمة: ملاءمة المفردات والمفاهيم الواردة في دورة التسرب لواقع مشكلة التسرب.

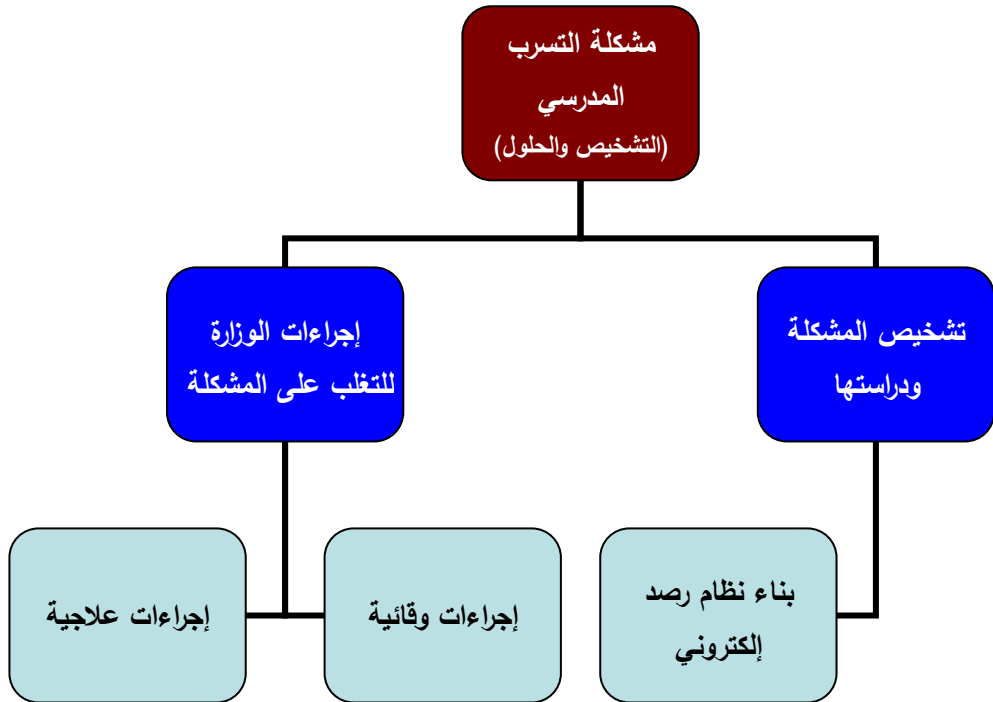
٤. الفعالية: فعالية البرامج التعليمية الواردة في دورة التسرب في علاج الإفرزات والتداعيات الخطيرة للمشكلة بمراحلها المختلفة، ووقايتهم من خطر الأمية، وتمكينهم من المهارات والأدوات اللازمة لبناء مستقبلهم.

٥. التأثير والإيجابية: من خلال إسهام المفاهيم والمفردات الواردة (كخارطة مفاهيمية) في الشكل (دورة التسرب) في تمكين المعنيين كافة بعلاج مشكلة التسرب (أفراد ومؤسسات)، كتصميم الأنشطة والبرامج التعليمية الفعالة التي تلئم احتياجات الأطفال المتسربين.

٦. الاستدامة: إذ يتيح الشكل (دورة التسرب) للقارئ الكريم استخلاص معنى محدد وصورة واضحة لتعريف التسرب والانقطاع، ومعرفة وإلمام بالبرامج والفرص التعليمية الملائمة، وتكوين إطار مرجعي يسهم في تمكينه من استثمار الجهد والوقت في بناء البرامج والتوعية أو التحريك المجتمعي.

ويُعدُّ التسرب المدرسي مشكلة خطيرة؛ كونه يشكل تحدياً أمام توفير التعليم للجميع، وعائقاً أمام تحقيق التنمية الشاملة والاستثمار الفعال لطاقات الشباب وإمكاناتهم، وشكلاً من أشكال الهدر التربوي التي يعاني منها النظام التعليمي، ومؤشراً يعكس مدى تحقق الأهداف التعليمية، وامتلاك الطلبة المهارات الأساسية اللازمة لمواصلة التعلم، أو لتعليم مهنة ما وفق حاجات سوق العمل.

وإدراكاً من وزارة التربية والتعليم لخطورة الآثار السلبية للمشكلة وأهمية التصدي لها، فقد عملت على بلورة الرؤى والتوجهات اللازمة للتغلب على المشكلة ضمن سلسلة من الإجراءات العلاجية والوقائية حسب ما هو مبين في الشكل التالي:



أولاً: تشخيص المشكلة ودراستها

قامت وزارة التربية والتعليم ببناء نظام إدارة المعلومات (EMIS) بهدف تحقيق التكامل بين أنظمة المعلومات التربوية والإدارية في مركز الوزارة وتطوير الكفاءة المؤسسية لمركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس، وتوفير المعلومات الدقيقة والشاملة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الرشيد، ومن خلال منظومة التعلم الإلكتروني يتم اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

أ- رصد غيابات الطلبة

تتم متابعة التزام الطلبة بالدوام المدرسي، وتُرصَد غياباتهم لضمان عدم انقطاعهم عن الدراسة، حيث يتولى المعلم (مربي الصف) عملية رصد الغيابات بصورة مستمرة وتوثيق ذلك ورقياً في سجل الحضور اليومي للطلبة، ثم توثق إلكترونياً من خلال حساب مربي الصف؛ حيث يتم إدخال غيابات الطلبة على منظومة (eduwave).

ب- متابعة غيابات الطلبة

تتم متابعة الطلبة متكرري الغياب من خلال الإدارة المدرسية والمرشد التربوي، ففي حال تكرر غياب الطالب يتم تنفيذ جلسات إرشادية من خلال المرشد التربوي في المدرسة، ويتم التواصل مع ولي الأمر بإشعاره خطياً أو هاتفياً بغياب الطالب أو بإستدعائه إلى لمدرسة إن لزم الأمر.

ج- متابعة الطلبة المنقطعين

تتم متابعة الطلبة المنقطعين، وإشعار ولي الأمر بتكرار غياب الطالب، وفي حال تجاوز غياب الطالب الحد المسموح به، تتم مخاطبة مدير المديرية التي تتبع لها المدرسة لمخاطبة الحاكم الإداري حسب ما نص عليه قانون التربية والتعليم فيما يتعلق بالزامية التعليم الأساسي.

د- متابعة الطلبة المتسربين

يتم بدايةً تحويل وضع الطالب التعليمي (ممن زادت نسب غيابهم غير المشروع عن الحد المسموح به وفق الأسس والتشريعات التربوية في الوزارة من خلال حساب مدير المدرسة على منظومة التعلم الإلكتروني (eduwave)، حيث يتم تحويله إلى "متسرب"، وتقوم الوزارة بتنفيذ مجموعة من البرامج العلاجية للطلبة المتسربين سيأتي ذكرها لاحقاً في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وفيما يتعلق بنسب التسرب من المدارس في الأردن (التي ترصد الطلبة الذين كانوا ملتحقين في المدارس ومسجلين فيها ثم تسربوا منها)، وحسب بيانات إدارة التخطيط التربوي/ قسم نظام إدارة المعلومات فيمكن أن نلاحظ حسب ما هو موضح في الجدول رقم (١)، أن هذه النسب تعد بشكل عام منخفضة نسبياً، وأنها تبلغ (٠,٣٠) في مرحلة التعليم الأساسي بعامة، و(٠,٣٣) في مرحلة التعليم الثانوي بعامة.

وهذا مما يتطلب تفعيل العمل في مجال تصميم وتنفيذ برامج التعليم غير النظامي الموجهة خاصة لهذه الفئة من المواطنين (الذين لم يلتحقوا أصلاً في المدارس والذين تسربوا منها)، بحيث تُعنى هذه البرامج بتلبية حاجاتهم واهتماماتهم ، وتنسجم مع ميولهم وقدراتهم، وتراعي خصوصيتهم، وتنفذ من خلال الشراكة الفاعلة بين الجهات الرسمية والأهلية.

كما ويبين الجدول رقم (٢) نسبة وعدد الأطفال خارج النظام التعليمي، لمن هم في سن المدرسة للمرحلتين (الأساسية الدنيا والعليا) حتى العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد بلغ عدد الأطفال ممن هم خارج المدرسة في سن التعليم في المرحلة الأساسية الدنيا (من الصف الأول حتى الصف السادس الأساسي) (٧,٣٧٧) بنسبة (٠,٨٪)، وبلغ عدد الأطفال ممن هم خارج المدرسة في سن التعليم الأساسي للمرحلة العليا (من الصف السابع حتى الصف العاشر الأساسي) بنسبة (٤,١٪).

الجدول رقم (١) يبين نسبة الطلبة المتسربين حسب الصف والجنس للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢

الصف	ذكر %	أنثى %	المجموع %
الصف الأول	٠,١٦	٠,١٥	٠,١٥
الصف الثاني	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨
الصف الثالث	٠,٤٥	٠,٣٢	٠,٣٩
الصف الرابع	٠,٢٧	٠,٢١	٠,٢٤
الصف الخامس	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣٠
الصف السادس	٠,٣٠	٠,٢٦	٠,٢٨
الصف السابع	٠,٣٧	٠,٢٦	٠,٣١
الصف الثامن	٠,٣٦	٠,٤٠	٠,٣٨
الصف التاسع	٠,٤٥	٠,٥٠	٠,٤٨
الصف العاشر	٠,٤٧	٠,٥٦	٠,٥٢
مجموع الأساسي	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٣٠
الصف الحادي عشر	٠,٣٤	٠,٤٨	٠,٤١
الصف الثاني عشر	٠,٣٧	٠,٦٤	٠,٥١
مجموع الثانوي	٠,٣٥	٠,٥٦	٠,٤٦
المجموع العام	٠,٣٢	٠,٣٣	٠,٣٣

الجدول رقم (٢) نسبة وعدد الأطفال خارج النظام التعليمي لمن هم في سن المدرسة للمرحلتين (الأساسية الدنيا والعليا) حتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢

النسبة/العدد	البيان
٠,٨ %	نسبة الأطفال ممن هم خارج المدرسة في سن التعليم في المرحلة الأساسية الدنيا (من الصف الأول حتى الصف السادس الأساسي)
٧,٣٧٧	عدد الأطفال ممن هم خارج المدرسة في سن التعليم في المرحلة الأساسية الدنيا (من الصف الأول حتى الصف السادس الأساسي)
٤,١ %	نسبة الأطفال ممن هم خارج المدرسة في سن التعليم الأساسي للمرحلة العليا (من الصف السابع حتى الصف العاشر الأساسي)
٢٠,٤٥٢	عدد الأطفال ممن هم خارج المدرسة في سن التعليم الأساسي للمرحلة العليا (من الصف السابع حتى الصف العاشر الأساسي)

هـ- الربط بين المدرسة والمديرية والإدارة المعنية في مركز الوزارة

عملت وزارة التربية والتعليم على بناء وتوفير نظام معلومات إداري تربوي متكامل يسهم في رسم و توجيه السياسات من خلال توفير المعلومات الدقيقة والشاملة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار الرشيد، ويدعم تحقيق تكافؤ فرص التعلم الكمّي والنوعي للجميع باستثمار الموارد المتاحة البشرية والمالية، فيتم من خلال نظام (EMIS) استخراج المؤشرات التربوية اللازمة، وانطلاقاً من استخدامات نظام الربط الإلكتروني يتم الحصول على البيانات كافة المتعلقة بالطلبة متكرري الغياب والمتسربين، وتمكين ولي الأمر من الإطلاع على منظومة التعلم الإلكتروني من خلال حساب خاص يمكن توفيره له.

ثانياً: إجراءات وزارة التربية والتعليم للتغلب على مشكلة التسرب

حرصت وزارة التربية والتعليم على دعم كل الجهود الوطنية الرامية إلى خدمة الإنسان، ومن هذا المنطلق وترجمة لشعار "التربية قضية وطنية" عملياً من خلال تعزيز مشاركة المؤسسات المجتمعية المختلفة في عملية تطوير النظام التربوي ومتابعة فعالياته، فقد عملت وزارة التربية والتعليم جاهدة مع المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بظروف الطلبة المتسربين لتحقيق أهداف التعليم للجميع، ووضع سياسات مساندة ومتبادلة بين القطاعات المختلفة، والسعي إلى الحد من التسرب المدرسي، فإذا تركت هذه الفئة دون رعاية وعناية، فإنه يتشكل ولاسيماً بين أفرادها ثقافة فرعية خاصة مخالفة لثقافة المجتمع وخارجة على القانون والعرف الاجتماعي، ولاسيماً أن هذه الفئة تتسم بالميل إلى العبث والاستهتار بالململكات العامة، والمجاهرة بالخروج على الأدب العام والمخالفات المرفوضة المتكررة، وعدم احترام مشاعر الآخرين.

لذا وإيمانًا من الوزارة بأهمية تكامل الجهود وانسجام إجراءات العمل اللازمة للحد من مخاطر مشكلة التسرب، تم العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة للحد من مخاطر المشكلة على النحو التالي:^١

أ- الإجراءات الوقائية

قامت الوزارة بإجراءات وقائية عديدة للحد من مشكلة التسرب المدرسي، ومنها:

- الارتقاء بالتعليم الأساسي وتجويده وتأكيد مفهوم إلزامية التعليم.
- إعداد برامج التقوية للمقصرين، والتوسع في فتح غرف مصادر التعلم.
- تفعيل برامج الدراسات الصيفية.
- تطوير الخدمات الإرشادية المتاحة ولاسيما بخاصة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تطوير المناهج والبرامج التعليمية.
- استخدام بدائل العقاب البدني لمعالجة مشكلات الطلبة.
- عقد الندوات والمحاضرات للتعريف بأخطار التسرب.
- تفعيل دور المجالس البرلمانية.

^١ وزارة التربية والتعليم، (٢٠٠٥)، دراسة العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي.

ب- الإجراءات العلاجية

قامت الوزارة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية بتنفيذ إجراءات عمل وسياسات تطبيقية تخرج عن كونها توصيات أو نداءات، بل تعدت ذلك من مجرد تطلعات وتوجهات إلى واقع الممارسات العملية الفعلية، ومن هذه البرامج:

- تنفيذ برنامج التغذية المدرسية، وتتوسع الوزارة في هذا البرنامج سنوياً ليشمل طلبة المرحلة الأساسية كافة، كما تتوسع الوزارة في البرنامج أفقياً على مستوى المناطق الجغرافية لمعالجة سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي قد تسبب التسرب.
- تنويع أساليب التقويم المدرسي لتتعدد طرائق وتقنيات تقويم تحصيل الطلبة، مما يسهم في تقليص نسب الرسوب، وبالتالي زيادة الدافعية لدى الطلبة للبقاء في المدرسة.
- تحسين وتطوير المناهج والبرامج التعليمية، بإدخال الأنشطة التعليمية المساندة للمناهج الدراسية، وبإشراك الطالب في التخطيط للأنشطة والمتطلبات التعليمية.
- البرامج التعويضية الموازية، وهي برامج تعليمية لمن ترك مقاعد الدراسة ولا يستطيع العودة إلى المدرسة، مثل برامج: الدراسات المنزلية، والدراسات المسائية، ومحو الأمية، وبرنامج "تعزيز الثقافة المتسربين"، وكذلك برنامج "الحد من عمل الأطفال"، وبرنامج "من المدرسة إلى المهن"، وبرنامج "تعزيز مشاركة الطلبة في الحياة المدرسية".

وتعكف الوزارة حالياً على توفير قاعدة بيانات للمتسربين للوقوف على أسباب التسرب ومحاولة معالجتها، وعليه فقد سجل الأردن مستوى متقدماً في حسن أدائه التعليمي حسب ما أشارت إليه التقارير العربية والدولية.

التطلعات المستقبلية

على الرغم من الإنجازات في تعميم التعليم الأساسي وتوفيره وإلزاميته، وتحسين الكفاءة الداخلية للنظام التربوي بدليل انخفاض معدلات الإعادة والرسوب، وانتقاء الفجوة بين الجنسين تقريباً في معدلات الالتحاق والبقاء، وتقليص الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في معظم المؤشرات المتعلقة بالتعليم، ورغم الجهود الكبيرة التي بُذلت خلال سنوات متواصلة لتوفير المخصصات اللازمة للارتقاء بنوعية التعليم من خلال تطوير المناهج والكتب المدرسية وتحسين البيئات المادية للتعليم/التعلم، ورفع مستوى تأهيل المعلمين/المعلمات أثناء الخدمة، وتطوير نظم الامتحانات والتخطيط والإدارة التربوية، ومواصلة الجهود المؤسسية في مجال تطبيق نظام إدارة الجودة (الآيزو ٩٠٠١)، بالانتقال من إصدار (١٩٩٤) إلى إصدار (٢٠٠٠) الذي يتضمن تركيزاً على بعد العمليات الإدارية، إضافة إلى ضمان جودة الخدمة المقدمة وسهولة الوصول إليها، وتوفير البيئة الداعمة والنظام الفعال للمساءلة، علماً بأن وزارة التربية والتعليم أول وزارة في العالم العربي تحصل على شهادة الآيزو (٩٠٠١)، إلا أن الوزارة تتطلع إلى أكثر من هذا بحيث يتم التركيز أكثر على تحسين نوعية التعليم، وذلك بالأخذ بما يلي:

- تصميم برامج تدريبية فعالة للمعلمين/المعلمات؛ لإكسابهم الكفايات والمهارات اللازمة للتدريس الصفي الفعال.

- التوجه نحو التعلم الاتقاني في صفوف المرحلة الأساسية، بحيث يتم التأكد من إتقان الطلبة للكفايات والمهارات اللازمة، وتطوير المحطات التقويمية المتمثلة باختبارات أدائية للأول الثانوي المهني، واختبارات للصفوف الرابع والثامن والعاشر، وجميع هذه الاختبارات تهدف إلى ضبط نوعية التعليم. وكذلك تطوير الاختبارات التشخيصية للصفين السابع والثامن، بهدف تشخيص جوانب الضعف والقوة لدى الطلبة في مباحث اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم.
- الاستمرار في تحسين بيئة عمليات التعلم/التعليم، ويمكن هنا تشجيع المؤسسات والهيئات والمجتمعات والمجالس المحلية على إنشاء مراكز خدمات للمجتمع المحلي، تشمل مرافق خاصة بتعليم الحاسوب وإجراء التجارب العملية. ويبدو ذلك مبرراً في ضوء استحالة تزويد المدارس كافة بما يلزمها من تجهيزات حاسوبية ومخبرية، نظراً لكلفتها العالية والتغير السريع في مواصفاتها.
- إيلاء عناية خاصة بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ودمجهم في الصفوف العادية مع الاستمرار في الإيفاء بحاجاتهم الخاصة. وفي هذا المجال لا بد من تعزيز علاقات تشاركية فعالة مع المنظمات الأهلية والتطوعية والدولية العاملة بهذا المجال وتوجيه الجهود للأخذ باستراتيجيات التأهيل المجتمعي لضمان الاستدامة في تقديم الخدمات بدلاً من تقديم الخدمات المباشرة من الوزارة أو من المنظمات الأهلية.
- إجراء مراجعة شاملة ودورية للمناهج والكتب المدرسية الحديثة، لتقييم سويتها ومدى ارتباطها بأهداف التطوير التربوي ولاسيماً في تنمية التفكير ومراعاة الفروق الفردية وتعزيز المهارات الحياتية الأساسية، في ضوء

الحاجات المتجددة للفرد والمجتمع الناشئة من التحديات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

- اعتماد اختبارات معيارية وطنية لجميع المباحث والصفوف في مرحلة التعليم الأساسي.

- تطوير أدوات التحقق من النوعية في التعليم .

وبصورة أكثر تحديداً، فإن التوجهات تشتمل على ما يلي:

- الارتقاء بنوعية التعليم من خلال الأساليب المختلفة، ومنها تطوير البرامج التجديدية التي تعمل على إكساب الطلبة مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات.

- تطوير المنهاج وتجويده وتركيزه على المنهج الإبداعي والمنحى العملي والعلمي.

- الارتقاء بتدريس العلوم والرياضيات واللغة العربية.

- رفع الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.

- إثراء بيئات التعليم ودعمها بالإمكانيات المادية والتكنولوجية .

- تنويع برامج رعاية الطلبة المتفوقين والموهوبين والتوسع فيها .

- إيلاء عناية خاصة بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تطوير

برامج وأنشطة خاصة بهم وتعميم غرف مصادر التعلم.

- تطوير البرامج التجديدية التي تعمل على تعزيز التربية الوطنية والمهارات الجسمية والاجتماعية.

- التوسع في افتتاح مراكز جديدة للتعلم المجتمعي.

- رفع الكفاءة المؤسسية للعاملين في رياض الأطفال، والتوسع في إنشاء رياض الأطفال الحكومية، ونشر الوعي المجتمعي والفهم العام لهذه المرحلة، وذلك من خلال مشروع (ERFKE).
- التوسع في فتح غرف مصادر التعلم.
- تدريب معلمي مدارس الصم والمكفوفين.
- التوسع الأفقي والعمودي لمشروع التغذية المدرسية.
- تفعيل وتطوير مجالس الطلبة، والعمل على تمكين الطلبة من تحمل المسؤولية والقيادة مع ضمان متابعة فعاليات هذه المجالس.

الفصل الرابع

برامج التعليم غير النظامي العلاجية

لمشكلة التسرب في الأردن

الفصل الرابع

برامج التعليم غير النظامي العلاجية لمشكلة التسرب في الأردن

إن الحدّ من التسرب والاقتراب من نهايته يستند إلى منظومة متكاملة من الإجراءات، وتشكل النوايا الحسنة والقناعة بالنظام الديمقراطي وقيمه الإنسانية مدخلاً لازماً لذلك ومظلة تحمي آلية التنفيذ، ولعل أبرز برامج التعليم غير النظامي العلاجية لمشكلة التسرب في الأردن هي التالية:

أولاً: برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

كان لشراكة وزارة التربية والتعليم مع مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط منذ العام ٢٠٠٣ إسهامٌ كبيرٌ في مجال توفير الفرص التعليمية للطلبة المتسربين وتقديم العون لهم من خلال تصميم وبناء وتفعيل برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، بما يحقق إعادة دمجهم مع فئات المجتمع الأخرى، وتأهيلهم علمياً وأخلاقياً ومهنياً للانخراط بشكل إيجابي في مجتمعهم، وإيجاد فرص تعليمية تعويضية تشغيلية متاحة لهم.^١

وخلال الأعوام من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ عملت الوزارة ومؤسسة كويست سكوب على استكمال تطوير الأدوات اللازمة للبرنامج من مواد قرائية ومواد تدريبية، وتدريب معلمين مؤهلين للعمل كمتسربين في المراكز التعليمية.

وتسعى مذكرة التعاون المشترك ما بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسة كويست سكوب منذ العام ٢٠٠٥ إلى الاستمرار والتوسع بنموذج برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بما يضمن جودة آليات عمل البرنامج ومخرجاته، وبشكل خاص استثمار منهجية التعليم التشاركي وضمان استمرار عمليات مراجعة وتقييم البرنامج، فتّم اعتماد مؤسسة كويست سكوب بوصفها جهة مختصة مع إدارة

^١ الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان- الأردن.

التعليم العام في وزارة التربية والتعليم للإشراف على أي أنشطة متعلقة ببرنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، وذلك لغايات ضبط جودة منهجية البرنامج ونوعية التدريب. وتم تشكيل لجنة فنية مشتركة للإشراف المباشر على تنفيذ البرنامج والتنسيق مع الجهات العاملة في ميادين تعليم المتسربين.

التوجه العام للبرنامج

إعادة توجيه مسار حياة الأشخاص المهمشين ودمجهم في المجتمع المحلي
عناصر التوجه العام^١



١- مؤسسات فعّالة

غالباً ما يتسم العمل المؤسسي بالجدية والصرامة في تطبيق الأنظمة والتعليمات والقوانين على الأفراد الذين ينتمون إليه ضمن السياق العام للمجتمع، حيث تهمل الفئات الخاصة أو المهمشة من سياق المجتمع العام.

^١ مؤسسة كوبست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، الدورة التدريبية لبرنامج التعليم غير النظامي في الأردن، المنعقدة لميسري برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٢، عمان-الأردن.

وحتى لو فتحت المؤسسات أبوابها لهذه الفئة من الأطفال والشباب، فإنها ستقدم الحلول نفسها والبرامج والمنهجيات نفسها التي أدت بالأطفال إلى التسرب. وبالتالي فإن إعادة توجيه مسار الأطفال بحاجة لحلول خاصة وخلاقة، تعتمد على مؤسسات مجتمع محلي غير تقليدية في تقديم الحلول، وتوفر بيئة جاذبة للأطفال وتمحي من ذاكرتهم صورة المؤسسة التي عملت على طردهم منها في يوم من الأيام.

ولا يمكن لمؤسسة واحدة أن تعمل على إعادة توجيه مسار حياة هؤلاء الأطفال أو الشباب، وذلك لأن الشاب في مثل هذه الظروف يحتاج لعدد من الاحتياجات، منها الترفيهية والتعليمية والتدريبية والمهنية، وهي احتياجات لا تستطيع مؤسسة واحدة توفيرها، فلا بد من بناء شراكات وثيقة بين مختلف مؤسسات المجتمع المحلي لتلبيتها وتحقيقها.

وفي ضوء ذلك فعلى المؤسسات أن يكون لديها ما يلي:

- أنظمة وتعليمات مرنة.

- حلول خلاقة وإبداع.

- تكامل في الأدوار.

٢- بيئة جاذبة

إن المقصود بالبيئة الجاذبة ليس البيئة المكانية التي اعتاد عليها الشباب حين كانوا طلاباً فحسب، بل هي البيئة التي تحوي اختلافاً في المنهجية والأساليب، وشكل الأنشطة المنهجية وغير المنهجية، وأساليب الثواب والعقاب، حيث أنها تكون صادمة للشباب بشكل إيجابي، فتحفزه على المشاركة والالتزام، وتمحي من ذاكرته البيئة التقليدية للمؤسسات، ويجب أن تشجع هذه البيئة الحوار وتعززه، وأن تعترف بأن الشباب يمتلكون خبرات فريدة من الممكن

الاستفادة منها، وأن تسهم في بناء الثقة بينهم من جهة وبين العامل الاجتماعي.^١

ولا يمكن أن تتم إعادة توجيه مسار حياة الأشخاص المهمّشين ودمجهم في مؤسسات المجتمع المحلي بشكل مفاجئ وسريع، بل يجب أن يكون هناك تدرج في عملية الدمج، بحيث تمر العملية بسهولة ويسر دون إجبار أو إكراه للشباب، ويجب أن تكون العملية متدرجة وسهلة تنتهي بالدمج الكامل في المؤسسات، ولذا فإن الأنشطة المتعددة تسهم في انجذاب الشباب لهذه المؤسسات. وفي ضوء ذلك يجب أن تتسم هذه البيئة بالسمات التالية:

- بيئة تعزز المشاركة والتفاعل.

- بيئة مكانية جاذبة.

- بيئة ذات أنشطة متنوعة.

٣- عامل اجتماعي فعّال

إن أكثر العاملين الاجتماعيين والمعلمين الذين استطاعوا الوصول لهؤلاء الشباب هم من المؤهلين أكاديمياً، أو ممن لديهم خبرات طويلة في العمل، أو ممن مرّوا بظروف مشابهة لظروف هؤلاء الشباب، وإن أفضلهم كان ممن لديه قدرة على استيعاب الآخر، ونجح في بناء علاقات صداقة مع الشباب. وبذلك ابتعدوا عن إصدار الأحكام المسبقة على الشباب، وبدأوا في البحث بالظروف المحيطة بهم وكيفية التخلص من آثارها.

وقد نجح العاملون الاجتماعيون والمعلمون الذين تبّنوا دورين في حياة الشباب؛ دور تربيوي واجتماعي يحاول من خلاله الدخول في حياة الشاب

^١ مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، الدورة التدريبية لبرنامج التعليم غير النظامي في الأردن، المنعقدة لميسري برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٢، عمان-الأردن.

والتعرف إليه وإلى مشاكله، ودور آخر أكاديمي يسعى من خلاله لرفع مستوى الشاب الأكاديمي، وفي ضوء ذلك يجب أن يتحلى العامل الاجتماعي بالخصائص التالية:

- أن تكون لديه القدرة على بناء علاقات ايجابية مع الشباب.
- أن يكون لديه دور تربوي وأكاديمي.
- أن يكون ذا كفاءة ومؤهلاً للتعامل مع الشباب.

الهدف العام للبرنامج

إعادة توجيه مسار حياة المتسربين من المدرسة، وتحسين مخرجات حياتهم المستقبلية من خلال توفير "فرصة أخرى" للتعليم والاستفادة من مؤسسات المجتمع المحلي.

أهداف البرنامج

يسعى البرنامج إلى إكساب الطلبة المتسربين من المدارس ضمن الفئة العمرية من (١٣-١٨) سنة للذكور و(١٣-٢٠) سنة للإناث مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات، وتأكيد على حقوقهم التعليمية المهملة وتطوير نضجهم المهني بإعادة تدريبهم وتأهيلهم وفق معايير تؤهلهم للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني.

بناء البرنامج

لقد روعي في بناء البرنامج القول المشهور لأرنست همنغواي: "إذا عرفنا كيف فشلنا نفهم كيف ننجح"، وحرصاً من الوزارة ومؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط على أن يكون الطفل المتسرب المحور الأساسي لمراحل بناء البرنامج كافة، فقد تم الاعتماد على منهجية البحث السريع بالمشاركة للوصول للأطفال المتسربين في أماكن تواجدهم؛ بهدف التعرف إلى

روتين حياتهم اليومي، وتحسس مطالبهم، والوقوف على أسباب تسربهم، والسؤال عن تفضيلاتهم والأنشطة المحببة لهم. وقد تم الاعتماد على النتائج التي توصلت إليها عملية البحث السريع والتوصيات التي تضمنتها الدراسات التشخيصية لأسباب التسرب في عملية البناء.^١

دورة حياة البرنامج

يمرُّ برنامج التعليم غير النظامي (تعزيز الثقافة للمتسربين) ضمن منظومة من المراحل التعليمية للوصول إلى الهدف المأمول، ويمكن توضيح هذه المراحل وفق الشكل التالي:^٢



^١ الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان- الأردن.

^٢ مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، الدورة التدريبية لبرنامج التعليم غير النظامي في الأردن، المنعقدة لميسري برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٢، عمان-الأردن.

أولاً: مرحلة التعليم غير الرسمي

- تُعدُّ هذه المرحلة أول خطوة في طريق تغيير اتجاهات المتسربين من المدرسة نحو التعليم، ولذا فإن هذه الخطوة هي الفيصل في أن تكسب المتسرب من المدرسة أو تفقده للأبد.
- يهدف التعليم غير الرسمي إلى جذب المتسربين من المدرسة، وتهيئتهم للانخراط في المسار التعليمي من خلال برنامج مرن يوفر لهم المساحة الكافية للحوار والمناقشة والتعلم.
- برنامج التعليم غير الرسمي هو ليس برنامجاً تعليمياً أكاديمياً، بل هو برنامج حوارى يرغّب المتسرب من المدرسة بالعودة إلى المسار التعليمي.
- يتم تنفيذ برنامج التعليم غير الرسمي داخل مؤسسات المجتمع المحلي، ولمدة زمنية تتراوح بين (٤-٦) أشهر.
- ينظر المتسربون من المدرسة لبرنامج التعليم غير الرسمي على أنه برنامج ترفيهي يقدم لهم نشاطات ورحلات استكشافية، ولا ينظرون له على أنه برنامج تعليمي.

عناصر التعليم غير الرسمي

هناك مجموعة من العناصر التي يركز عليها التعليم غير الرسمي، وهي:

١- المنهجية، وتتسم بـ:

- يعتمد البرنامج منهجية التربية الشعبية للمفكر باولو فرييري التي تعتمد على الحوار بوصفه مبدأً رئيساً في عملية التعلم المتبادل بين الدارس والمعلم.
- تُعدُّ هذه المنهجية جاذبة للمتعلمين بشكل عام، كونها تعتمد على المواقف الحياتية واهتمامات الدارسين بالموضوعات التي يرونها مناسبة لهم

ولحياتهم، بحيث تشكل كل حلقة من حلقات البرنامج للدارسين منهاجاً خاصاً بها.

- تربط المنهجية النشاط بالمعلومة التي تُعطى في الحلقة الدراسية، فيتم تطبيق النشاطات التي تتناسب المعلومة المأخوذة في الحلقة الدراسية.
- تعدد النشاطات في التعليم غير الرسمي هو عنصر أساسي لنجاحها.
- تسعى المنهجية إلى امتلاك الدارسين مهارة النقد البناء لأوضاعهم المعيشية، وإلى بناء وعيهم، ليقوموا بأنفسهم بتغيير أسلوب حياتهم وواقع معيشتهم.

٢- البيئة الآمنة

وهي تتطلب ما يلي:

- يجب أن تكون البيئة المكانية الفيزيائية مختلفة تماماً بالشكل عن البيئة التعليمية المتعارف عليها ضمناً في الصفوف التعليمية، من ناحية ترتيب الطاولات بالشكل الدائري كي تتناسب مع المنهجية.
- بيئة تتقبل الجميع بكل تصرفاتهم وتوجهاتهم وأشكالهم.
- بيئة تشجع على المناقشة والحوار والمشاركة.
- بيئة تحترم الحقوق وإنسانية الآخر.

٣- المثقف/ الميسر

- هو محور العملية التعليمية في برنامج التعليم غير الرسمي، ويشترط أن يكون لديه مرونة كبيرة وألاً يكون متشدداً برأيه، بل يكون مرناً لأبعد الحدود، وأن يكون ذا قدرة على استيعاب الأشخاص والمواقف، والتعامل معها بحكمة وبعد نظر.

- لا يشترط بالمتقّف/ الميسّر الدرجة العلمية، ولكن يشترط أن يكون لديه اطلاع واسع وثقافة عامة واسعة وقدرة كبيرة على الاستماع والتواصل مع غيره.
- ولا يمكن للمتقّف/ الميسّر النجاح في عمله إذا لم يستطع حب عمله وحب الفئة التي يعمل من أجلها وتقدير ظروفها الحياتية التي أدت بها إلى التسرب من المدرسة.
- على المتقّف/ الميسّر أن يلعب دور الرابط بين التعليم غير الرسمي والتعليم غير النظامي، وذلك لتسهيل عملية اندماج الدارس في التعليم غير النظامي.
- على المتقّف/ الميسّر تسخير طاقاته وإمكاناته كافة في سبيل إيصال المعلومة للدارسين.

مبادئ منهجية التربية الشعبية

هناك ثلاثة مبادئ أساسية تقوم عليها هذه المنهجية، وهي:^١

١. امتلاك المعلومة.

٢. زيادة الوعي.

٣. النقد البناء.

ويمكن توضيح هذه المبادئ في الشكل التالي:

^١ مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، الدورة التدريبية لبرنامج التعليم غير النظامي في الأردن، المنعقدة لميسّر برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٢، عمان-الأردن.



عملية التقييم في مرحلة التعليم غير الرسمي

– إن عملية تقييم نجاح منهجية التعليم غير الرسمي في تحقيق أهدافها مرتبطة بمدى قدرة الدارسين على نقد واقعهم وتغييره، بناءً على المعلومات التي تمت مناقشتها في الحلقة الدراسية، وليس على قدر امتلاكهم للمعلومات. وبما أن الدارسين ولاسيماً الأطفال منهم ينظرون إلى الحلقة الدراسية على أنها "نادٍ" يمارسون فيه شتى أنواع النشاطات التعليمية والتثقيفية والرحلات والنشاطات الرياضية والفنية وما إلى غير ذلك، فإن هذه المنهجية لا ترغب الدارس على تلقي المعلومة في وقت يشعر فيه أنه غير مستعد لتلقيها.

– تركز المنهجية على استخدام أساليب تعليمية عديدة، ومنها استثمار النشاط الرياضي في بحث مادة تخص الرياضيات أو الحساب، أو

استغلال المسرح في بحث مادة تخص اللغة العربية، وهكذا في بقية المواد.

مميزات التعليم غير الرسمي

يتميز التعليم غير الرسمي بالعديد من الميزات التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

المجال	المميزات
الهدف	جذب المتسربين من المدرسة وتهيئتهم للانخراط في المسار التعليمي من خلال برنامج مرن يوفر لهم المساحة الكافية للحوار والمناقشة والتعلم
مكان التنفيذ	غرف صيفية خاصة في مؤسسات المجتمع المحلي
المخرجات	- أن يقوم الدارس بنقد واقعه والعمل على تغييره. - ربط المتسرب ببرنامج تعليمي معتمد.
منهجية التعليم	منهجية تعتمد على الحوار في طرح المواضيع التي تهم الدارسين
المنهاج التعليمي	لا يوجد منهاج تعليمي، وكل حلقة دراسية تختار موضوعاتها التي ستبحثها.
القائم على التعليم	متقن/ ميسر، ولا يشترط فيه الدرجة العلمية وخبرة التعليم، بل المطلوب هو الخبرة الحياتية الواسعة والمرونة ومهارات الاتصال العالية مع الآخرين.
القبول في البرنامج	متاح لجميع المتسربين من المدارس.
تقييم الدارسين	يتم التقييم بناء على قدرة الدارسين على تغيير واقعهم، وعلى عدد الذين عادوا للمسار التعليمي.
التحويل	- يحول المتسرب إلى التعليم النظامي حسب آخر صف درسه، لمن عمره لا يزيد على ثلاث سنوات عن مستوى أقرانه. - المتسرب الذي ترك المدرسة لعام دراسي فأكثر ويزيد على ثلاث سنوات عن أقرانه يحوّل إلى برنامج التعليم غير النظامي.
مدة تنفيذ البرنامج	من ٤-٦ أشهر

ثانياً: مرحلة التعليم غير النظامي (برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين)

تهدف مرحلة التعليم غير النظامي إلى إكساب الطلبة الذين تسربوا من المدرسة المهارات المعرفية والأكاديمية التي يحتاجونها لمتابعة تعليمهم الأكاديمي والمهني.

ويتم ذلك من خلال آليات معينة موضحة بحسب الشكل التالي:



وتؤهل هذه المرحلة المتسرب للالتحاق بالتعليم الأكاديمي العام وإكمال التعليم الثانوي (دراسة منزلية)، أو الالتحاق بمؤسسة التدريب المهني للحصول على شهادة "عامل ماهر".

ويتم تنفيذ التعليم غير النظامي من قبل معلمين من وزارة التربية والتعليم لفترة زمنية تتراوح من (١٦-٢٤) شهر، وذلك حسب مستوى الطالب عند دخوله البرنامج.

عناصر برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

هناك مجموعة من العناصر يركز عليها البرنامج، وهي:

١. المعلم/ الميسر
 ٢. المنهجية.
 ٣. البيئة الآمنة.
 ٤. الأنظمة والتعليمات.
- ويوضحها الشكل التالي:



١ - الميسر

- يتشابه الميسر كثيراً مع (المتقن/ الميسر) من ناحية استخدام منهجية الحوار نفسها المتبعة في التعليم غير الرسمي.
- يجب على الميسر أن يكون معلماً أصلاً في إحدى مدارس وزارة التربية والتعليم، وذلك لأن هدف برنامج التعليم غير النظامي هو إكساب المتسربين المهارات الأكاديمية المناسبة للمرحلة العمرية.
- أن يكون لدى الميسر أدوات خاصة، مثل منهاج التعليم غير النظامي الذي يُعدُّ أساساً للمهارات والمعارف التي سيكتسبها الدارس أثناء وجوده في التعليم غير النظامي، وسيستخدمها كنصوص إدخالية في الحلقة الدراسية.
- أن يكون لدى الميسر أساليب مختلفة للتقييم، وذلك لأن التعليم غير النظامي يمرُّ في ثلاث حلقات دراسية يدرسها الملتحق بالبرنامج.
- أن يعمل الميسر على رفع مستوى النضج المهني لدى الدارسين، لتمكينهم من اختيار مسار التدريب المهني أو الأكاديمي.
- أن يمارس الميسر دوره كحلقة وصل بين التعليم غير النظامي ومؤسسة التدريب المهني أو التعليم النظامي.

٢ - المنهجية

لا تختلف منهجية التعلم في برنامج التعليم غير النظامي كثيراً عنها في التعليم غير الرسمي، فهي تركز على المرتكزات نفسها في الحوار والمناقشة وصولاً إلى النقد البناء للواقع من خلال رفع وعي الدارسين. ولأن الهدف هنا هو منح شهادة معتمدة من وزارة التربية والتعليم، فقد كان لا بد من إضافة عنصرين مهمين لهذه المنهجية، وهما:

أ- **المنهاج الدراسي:** هو مواد قرائية قامت وزارة التربية والتعليم بتحديد لها من الكتب المدرسية الموجودة في التعليم العام، وإن هدف وجود المنهاج الدراسي هو تحديد المهارات التي يجب على الدارس اكتسابها في هذه المرحلة الدراسية.

ب- **تقييم الدارسين:** يتم تقييم الدارسين في التعليم غير النظامي بهدف ترفيعهم من حلقة إلى أخرى، من خلال تقييمات يقوم بها الميسر في نهاية الحلقة التعليمية، ويكون التقييم مبنياً على أساس المهارات الأساسية التي يجب امتلاكها من قبل الدارس بعد نهاية كل حلقة.

وعلى الرغم من التشابه بين هذه المنهجية ومنهجية التعليم النظامي من ناحية وجود المنهاج الدراسي وتقييم الدارسين، إلا أنها تعتمد بشكل كبير على أداء الميسر وكيفية إدارته للحلقة الدراسية، فكلما كان مرناً في استخدام هذه الأدوات كانت فرصة نجاحه أكبر في جذب الدارسين للحلقة الدراسية وضمان فرصة استفادتهم.

٣- البيئة الآمنة

إن البيئة الآمنة في التعليم غير النظامي (برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين) لا تختلف كثيراً عنها في التعليم غير الرسمي، إلا في الأمور التالية:

- إن وجود المركز التعليمي في المدرسة هو جزء من منظومة المدرسة العامة، وبالتالي فهو يخضع للتنظيم الإداري والمهني الموجود أصلاً داخلها، وهو ما يمكن الصف التعليمي من الاستفادة من مرافق المدرسة، مثل مختبر الحاسوب والمكتبة والمختبرات العلمية.

- إن المركز التعليمي يفضل أن يكون في إحدى المدارس الموجودة في المنطقة، وذلك لأن المدرسة هي المكان المتعارف عليه في المجتمع للتعليم.

- يحكم البيئة الآمنة في التعليم غير النظامي، أولاً: العقد التربوي الذي يضعه المعلم/ الميسر والدارسون في بداية كل حلقة دراسية، ثانياً: تعليمات وزارة التربية والتعليم الخاصة بالتعليم غير النظامي، والتي تختص برصد الحضور والغياب وأساليب التعامل مع الأجهزة والأدوات والمدرسة والمعلم... إلخ.

٤- التشريعات التربوية

إن برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين هو أحد برامج التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم، وتنفيذه يكون من قبلها، ولذلك فمن الطبيعي أن يكون برنامجاً تضبطه وتحكمه التشريعات التربوية، من خلال:

١. أسس القبول في التعليم غير النظامي.

٢. أسس النجاح والترفيح بين الحلقات.

٣. أسس منح الشهادة.

٤. أسس التعامل مع المعلم/ الميسر.

٥. الأدوار المختلفة في الصف التعليمي.

ويلاحظ بالأسس التي تحكم برنامج تعزيز ثقافة المتسربين، أنها جاءت مرنة وتراعي اعتبارات وظروف المتسربين. ويبين الجدول التالي مقارنة بين التعليم غير الرسمي والتعليم غير النظامي من حيث المنهجية:

وجه المقارنة	التعليم غير الرسمي	التعليم غير النظامي
المبادئ الرئيسية	- إكساب الدارسين المعرفة. - رفع مستوى الوعي لدى الدارسين. - أن يقوم الدارس بنقد واقعه.	- إكساب الدارسين المعرفة - رفع مستوى الوعي لدى الدارسين - أن يقوم الدارس بنقد واقعه
طريقة التقييم	- قدرة الدارسين على نقد واقعهم.	- امتلاك الدارسين للمعلومات والمهارات المطلوبة، من خلال تقييمات مقيّنة تمكن الدارس من الانتقال من حلقة إلى أخرى.
أساليب التعلم	- الحوار والمناقشة لنصوص مولّدة ونصوص إختيارها الميسر أو الدارس.	- الحوار والمناقشة لنصوص مولّدة ونصوص إختيارها الميسر أو الدارس، أو يتم إختيارها من المنهاج الدراسي.
المنهاج الدراسي	- لا يوجد.	- يوجد مواد قرائية من الممكن للميسر الاسترشاد بها لتحديد المهارات المطلوب امتلاكها من قبل الدارسين.
المُخرَج النهائي	- أن يقوم الدارس بأخذ قرار العودة إلى مسار التعليم.	- أن يحصل الدارس على شهادة معترف بها تمكّنه من ممارسة عملية التعلم.

كما يبين الجدول التالي مقارنة البيئة التعليمية للمؤسسة التقليدية (المدرسة) ببيئة التعليم غير النظامي:

مجال المقارنة	البيئة المؤسسية التقليدية	البيئة الآمنة في التعليم غير النظامي
الأنظمة والتعليمات	ملتزمة بحرفية التعليمات والأنظمة والقوانين	ملتزمة بروح التعليمات والأنظمة، وتسعى إلى تطويرها بحسب المستجدات وحاجات الفئات المختلفة
منهجيات العمل	منهجيات عمل تقليدية تم بناؤها في فترة طويلة من الزمن، وتم قياس أثرها ونتائجها، وتؤكدت المؤسسة من نجاعتها وحسن إدارتها	تقوم بتجريب منهجيات جديدة ومختلفة، قد لا تكون مؤكدة من نتائجها ولكنها تحاول تجديدها لتناسب مع الاحتياجات الخاصة للفئات الخاصة
البيئة التعليمية	بيئة تعليمية تناسب استيعاب العدد الأكبر من المتعلمين واستغلال المكان بالشكل الأمثل	بيئة تعليمية متعددة تعمل على جذب انتباه الفئات الخاصة، وتعزز مواهبهم وتساعد على المشاركة
أساليب التعليم	أساليب تعليمية متعارف عليها، في معظمها تقليدية تلقينية تناسب معظم الدارسين، وتتيح مجال الابتكار على المستوى الفردي للمعلمين	أساليب مبتكرة وخلاقة، تعمل على جذب الدارس، وتحاول محو الخبرة السابقة في أساليب التعليم التقليدية
الأنشطة المنهجية والترفيهية	أنشطة اختيارية يمكن الاعتماد عليها لتعزيز عملية فهم المعلومات، وفي بعض الحالات لا يشترط أن تقارن بإنهاء المنهج المقرر	أنشطة أصيلة في عملية التعلم لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، ويجب أن تتناسب مع هوايات ورغبات الطلاب
المنهاج التربوي	هو أساس عملية التعلم، ويجب إنهاؤه في نهاية العام الدراسي، ويتم تقييم الطلاب بناء على مدى استيعابهم له	هو مادة استرشادية للمعلم، يُستخدم لتقنين المهارات والمعرفة التي ينبغي للدارسين امتلاكها في هذه المرحلة العمرية، ويمكن للمعلم استبدال المنهاج بأي مادة أخرى تؤدي إلى الغرض نفسه
تقييم الدارسين	يكون بهدف قياس فهم الطلاب للمنهاج الدراسي وتصنيفهم حسب تحصيلهم العلمي	يكون بهدف قياس مدى امتلاك الدارس للمهارات والمعرفة اللازم توافرها لديه حسب مرحلته العمرية.
المعلمون	تقليديون، ملتزمون بتخصصاتهم الأكاديمية وأساليبهم المتعارف عليها، والتي تتجج مع الغالبية العظمى من الطلاب	لهم دوران؛ الأول: تربوي اجتماعي والثاني: أكاديمي، ولديهم عدد من الأساليب التعليمية، وغير مقيد بتخصصاتهم

المعايير والإجراءات المتبعة لتحقيق الجودة والنوعية في مخرجات برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

في ضوء تزايد أعداد الخريجين من مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين البالغ عددها (٤٧) مركزاً، والحاجة الماسة إلى وجود معايير وإجراءات تضمن تحقيق الجودة والنوعية في مخرجات المراكز كافة، فقد وضعت الوزارة مجموعة من المعايير والإجراءات التي تسهم في تحقيق هذه الغاية، وذلك على النحو التالي:

أ- المعايير

- تقييم مدى امتلاك الخريج للمهارات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب).
- القدرة على استخدام جهاز الحاسوب (امتلاك المهارات الحاسوبية الأساسية).
- امتلاك المهارات الأساسية في اللغة الإنجليزية (قراءة وكتابة).
- امتلاك المعارف الأساسية المتعلقة بالنواحي الحياتية والوعي المهني.

ب- الإجراءات

- على مديرية التربية والتعليم قبل إصدار الشهادات لخريجي برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين السير بالإجراءات التالية:
- التحقق من ملفات الدارسين (المنوي تخريجهم)، والتدقيق في استمارات القبول.
 - التحقق من إجراء الاختبارات النفسية كافة، وفق الأصول ومنهجية البرنامج.
 - التحقق من نتائج الاختبارات التشخيصية لكل دارس (في اللغة العربية والرياضيات).
 - التحقق من توثيق بيانات الدارسين في سجلات المركز حسب الأصول.
 - مقابلة الخريجين وتقييمهم من خلال الأسئلة السابرة.

- التحقق من أوراق الاختبارات التي تم إجراؤها ولاسيما الاختبارات النهائية للحلقة الثالثة.

- التحقق من مصادقة الميسرين/ المعلمين على نتائج الدارسين.

مدة الدراسة في البرنامج

يمر الدارسون في هذا البرنامج ضمن ثلاث حلقات دراسية الأولى والمتوسطة والنهائية، مدة كل حلقة ثمانية أشهر، الأولى أو الابتدائية يستطيع المشاركون من خلالها اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب، والثانية تتعلق بالثقافة العامة، وهي العلوم والجغرافيا والتاريخ والمهارات الإرشادية، كأسلوب حل المشكلات والحاسوب واللغة الإنجليزية، أما الأخيرة فتركز على النضج المهني بشكل رئيس، حيث يتعرف المشاركون إلى المهن ومتطلباتها، وإلى بعض المهارات المعرفية والحرفية المتعلقة بها. كما يتم التطرق في كل مرحلة دراسية لمواضيع دينية، وذلك لحاجة المشاركين باستمرار (كما كانوا يعبرون) للتعرف إلى بعض الجوانب الروحانية.

المنهاج

تم وضع مجموعة من المواد القرائية، وتم اختيار موضوعاتها من المناهج المطبقة في مدارس وزارة التربية والتعليم، وتم إقرارها في الوزارة بقرار مجلس التربية والتعليم رقم (٢٠٠٤/٥٥) في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٤م،^١ والتي تم إعدادها من قبل متخصصين في المناهج، وتشتمل المواد القرائية التي تدرس للدارسين في الحلقة الأولى من البرنامج على مواد (اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والرياضيات، والتربية الوطنية، والتربية المهنية)، وتعادل المواد التي

^١ الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان- الأردن.

تدرس لصفوف المرحلة الأساسية من الصف الأول حتى الصف الرابع الأساسي، والمنحى التكاملي للحلقة الثانية يعادل المواد من الصف الخامس الأساسي حتى الصف السابع الأساسي، والمنحى التكاملي للحلقة الثالثة يعادل المواد من الصف الثامن الأساسي حتى الصف العاشر الأساسي، إضافة إلى تدريس اللغة الإنجليزية والحاسوب للحلقات جميعها.

طرائق وأساليب التعلم

أكدت نتائج الدراسات التشخيصية لأسباب التسرب أن أساليب وطرائق التدريس التقليدية التي تتمحور حول المعلم وتعدّ محور العملية التعليمية كانت سبباً رئيساً من أسباب التسرب^١، ولذا حرص القائمون على بناء البرنامج على اختيار أساليب وطرائق تدريسية تأخذ بعين الاعتبار حاجات الطلبة ورغباتهم، وتراعي قدراتهم بعدّهم محوراً رئيساً في العملية التعليمية، حيث تم استخدام منهجية النص (التربية الشعبية) في عملية التعلم، وتم تحليل هذا النص واستخلاص المعرفة منه، وجرى استخدام وسيلة مساندة وهي المواد القرائية على شكل كتيبات، كما تم إعداد نماذج للجلسات وهي ما يسميه البعض في لغة المدرّبين (خطط الجلسات)، التي تتضمن هدفاً ومخرجا لكل جلسة والأدوات المستخدمة والنشاط بالتفصيل.

كما يستعين الميسّر في الجلسات بمجموعة من الأنشطة الميدانية حسب ما يراه المشاركون مناسباً، وهي عادة ما تكون ممتعة للغاية لأنها غير متاحة لهم في حياتهم اليومية، وتتضمن رحلات جماعية ورسمًا في الطبيعة وسباحة أو درس طبخ أو إعداد وجبة طعام، أي حسب ما يبدعون من تخيل، وهي بالعادة

^١ وزارة التربية والتعليم، (٢٠٠٥)، دراسة العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي.

غير مكلفة لكونهم يستخدمون المصادر المتاحة في المجتمع المحلي، كما أنها تعتمد على مشاركات مؤسسات المجتمع المدني والمتطوعين والأسر.

تقويم الطلبة (الدارسين)

يتوجب على المُيسّر أن يجري تقييمًا يوميًا للجلسات التعليمية للتعرف إلى مدى تواصل المشاركين في الجلسات واستفادتهم واستمتاعهم. وفي بداية تنفيذه لهذه الجلسات يجري المُيسّر تقييمًا لمهاراتهم الكتابية للتعرف إلى مدى تجانس المشاركين في المهارات.

ومن ضمن متطلبات برنامج "تعزيز الثقافة للمتسربين" إجراء متابعة لكل مرحلة ينهيها المشارك في البرنامج؛ أي إعطاء نسبة مئوية للتواصل والمشاركة الفعالة في الجلسات، ونسبة مئوية أقل للاختبارات ضمن المهارات المعرفية التي اكتسبها المشارك في البرنامج، وبذلك يحصل المشارك في نهاية المراحل الثلاثة على شهادة لأغراض التحاقه في مؤسسة التدريب المهني في مستوى عامل ماهر. وقد حرص القائمون على بناء البرنامج على استخدام التقويم بأنواعه المختلفة (التقويم القبلي، والتكويني، والختامي) على النحو التالي:

١. التقويم القبلي (التشخيصي)

تم تصميم مجموعة من الاختبارات التشخيصية في مادتي الرياضيات واللغة العربية من قبل المختصين في الوزارة لقياس المستوى الأكاديمي للطلبة، والتعرف إلى الحصيلة المعرفية التي يمتلكونها، والاعتماد على مجموعة من الاختبارات النفسية للتعرف إلى ميول واتجاهات الطلبة المتسربين، وقياس مفهوم الذات لديهم، والوقوف على حجم الخبرات الحياتية التي يمتلكونها.

٢. التقويم التكويني

قد تكون الامتحانات سبباً في كره المدرسة والتغيب عنها أو التسرب منها، ولذا فقد استخدم المعلمون أدوات تقييم تعتمد على الملاحظة للحكم على مقدار التغير في سلوك الملتحقين، ومراعاة قدرات الطلبة عند وضع أسئلة الاختبارات، والحرص على تقديم التغذية الراجعة المباشرة للدارسين عن مستوى أدائهم.

٣. التقويم الختامي (النهائي)

يتم تقييم الدارسين في البرنامج وفق مستوى مشاركتهم في الأنشطة والفعاليات التي يتطلبها البرنامج سواء على مستوى الدروس الصفية أو خارج الغرفة الصفية، ويخصص لها (٥٠٪) من مجموع العلامات النهائي، وللحضور والغياب (١٠٪)، وللاختبارات التحصيلية بواقع اختبارين في كل حلقة (٤٠٪).^١

مواعيد الدوام في المراكز

يتميز الدوام في مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين بالمرونة العالية، إذ يتم تحديد دوام المراكز مساءً وفق ظروف الدارسين ورغباتهم، وبما يتناسب مع أوقاتهم، ولمدة لا تتجاوز ثلاث ساعات يومياً.

الأنشطة والفعاليات التي تقدم في البرنامج

للأنشطة التربوية التي يمارسها الدارسون خارج نطاق الغرفة الصفية في المركز أهمية كبيرة في الترويح عنهم وإشباع ميولهم، وهذا ما أدركه القائمون على تنفيذ البرنامج، فتم تخصيص موازنة فصلية لكل مركز لتغطية نفقات الأنشطة، وتمت إقامة العديد من المخيمات والرحلات والأنشطة الترويحية، ويتم توزيع الدارسين على هذه الأنشطة حسب ميول كل منهم ورغباته.

^١ الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان- الأردن.

الهيئة التدريسية التي تنفذ العملية التعليمية

يقوم بالتدريس في مراكز البرنامج معلمون (من معلمي المدارس الحكومية) تم اختيارهم بعناية وفق شروط معينة، وتم تدريبهم على أساليب التعلم النشط والتعلم التشاركي، وطرق إدارة الوقت، وأساليب تعديل السلوك، وأساسيات في علم النفس التربوي والإرشاد، وتأكيد أدوارهم الجديدة بوصفهم مديرين للحوار، وميسرين لعملية التعلم.

الإشراف على البرنامج ومتابعته

يتابع تنفيذ البرنامج والإشراف عليه لجان عليا وفنية، ومديرو التربية والتعليم، ومنسق البرنامج في الوزارة، ومتابعون ميدانيون، وضباط ارتباط ومديرو المراكز، الذين تم إخضاعهم جميعاً لدورات متخصصة في طرق المتابعة والتقييم.

البيئة الصفية

تمت مراعاة ملاءمة البيئة الصفية لمنهجية البرنامج، بأن يكون المكان محبباً وهادئاً وملائماً لخصوصية المشاركين من ناحية، وبسيطاً وغير مكلف وقريباً من مواقع السكن والعمل في الوقت نفسه من ناحية أخرى. وتتكون البيئة التعليمية المادية من (أجهزة حاسوب، ولوح وطباشير أو لوح أبيض وأقلام، وجهازي تلفزيون وفيديو، ومسجل، ومقاعد مريحة، وطاولة وسط، وسجاد، وخزانة لحفظ المواد التعليمية المساندة، وخزانة مقسمة لخلايا أو صناديق لكل مشارك مع مفتاح، ووسائل تعليمية مساندة كنموذج أجهزة جسم الإنسان ومجسم الكرة الأرضية). إن وجود الصف التعليمي في مكان قريب من أماكن تواجد الدارسين، يجعل عملية قدومهم غير مكلفة وسهلة وغير منفرة، ويمكنهم من التواصل باستمرار، كما أن وجود الصف ضمن مؤسسة مثل المدرسة يشعرهم بمحبة الناس واحترامهم لهم، ويتقبل هذه المؤسسة لتواجدهم ومشاركاتهم فيها.

ميزانية البرنامج

تم تخصيص ميزانية في الوزارة لتغطية نفقات تأثيث وتجهيز المراكز ودفع مكافآت العاملين فيها، وتم الاعتماد كذلك على دعم الشركاء كمؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط في تغطية نفقات المراكز منذ بداية تأسيسها، والصندوق الأردني الهاشمي، ومنظمة اليونسكو، واليونسيف.

أعداد المراكز والدارسين

حرصت الوزارة منذ العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط والصندوق الأردني الهاشمي وغيرهم من الشركاء على فتح مراكز لتعزيز الثقافة للمتسربين في المناطق التي يوجد بها طلبة متسربون. ويوضح الجدول رقم (٣) عدد مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين وعدد الملتحقين بها للأعوام من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٢م:^١

الجدول رقم (٣) يبين عدد مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين وعدد الملتحقين بها للأعوام من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٢م

العام	عدد المراكز (تراكمي)	عدد الملتحقين بالمراكز
٢٠٠٥	١٠	١١٧
٢٠٠٦	١٣	١٦٢
٢٠٠٧	٢٧	٣٧٢
٢٠٠٨	٣٩	١٨٤٣
٢٠٠٩	٣٩	١٥٩٠
٢٠١٠	٤٥	١٠٣٤
٢٠١١	٤٧	١٢٩٨
٢٠١٢	٤٧	٧٦٤
المجموع	٤٧	٧١٨٠

^١ وزارة التربية والتعليم، قسم التعليم غير النظامي (٢٠١٣)، إحصاءات قسم التعليم غير النظامي للأعوام من ١٩٧٨/١٩٧٩ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣، عمان- الأردن.

مميزات برنامج التعليم غير النظامي (تعزيز الثقافة للمتسربين)

هناك مميزات عديدة يتَّسم بها هذا البرنامج، وهي موضحة حسب المجالات الواردة بالجدول التالي:

المجال	المميزات
الهدف	إكساب الطلبة الذين تسربوا من المدرسة المهارات المعرفية والأكاديمية التي يحتاجونها لمتابعة تعليمهم الأكاديمي والمهني
مكان التنفيذ	غرف صفية خاصة في مدارس وزارة التربية والتعليم
المخرجات	- منح الدارس شهادة تعليمية معتمدة تؤهله لمواصلة تعليمه. - ربط الدارس بالتعليم النظامي أو التدريب المهني.
منهجية التعليم	منهجية تعتمد على الحوار في طرح الموضوعات التي تهم الدارسين
المنهاج التعليمي	يوجد منهاج تعليمي استرشادي للميسر مقسم الى ثلاث حلقات دراسية
القائم على التعليم	معلم/ ميسر يشترط فيه الخبرة في التعليم، والخبرة الحياتية الواسعة، والمرونة وقدرات الاتصال العالية.
القبول في البرنامج	متاح للمتسربين الذين يصعب عليهم العودة إلى المسار التعليمي العام
تقييم الدارسين	يوجد تقييم مقنن يتم بناء على تحصيل الدارسين، وذلك لترفيعهم من حلقة إلى أخرى أو لمنحهم الشهادة.
التحويل	حسب رغبة الخريج الحاصل على الشهادة يُحوَّل الدارس إلى: - الدراسات المنزلية - التدريب المهني
مدة التنفيذ	٢٤ شهراً مقسّمون على ثلاث حلقات، وكل حلقة تبلغ مدتها ٨ أشهر

ثالثاً: مرحلة التدريب المهني

- تُعدُّ مرحلة التدريب المهني الخطوة الأولى في عملية عودة المتسرب إلى "النظام العام للمجتمع المحلي"؛ بمعنى أن المتسرب في هذه المرحلة لن يُقدَّم له برنامج خاص، كما في المرحلة الأولى والثانية.
- قد يختار خريج التعليم غير النظامي مواصلة التعليم الأكاديمي، من خلال الدراسة المنزلية أو حتى العمل بوظيفة من خلال الشهادة التي يحملها، وفي كل الحالات فإن المبدأ واحد، وهو أن يدخل الخريج إلى النظام العام للمجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع.
- هدف المرحلة الثالثة هو إعادة المتسرب إلى نظام تعليمي أو مهني معتمد من قبل المجتمع المحلي، يساهم في تطويره ويساعده على بناء مستقبله.
- مدة تنفيذ البرنامج سنة واحدة، يستطيع الملتحق به بعدها أن يحصل على شهادة "عامل ماهر".

عناصر مرحلة التدريب المهني

تركز مرحلة التدريب المهني على ثلاث عناصر وهي: ١:

١. اختيار الدارس للمهنة.
 ٢. مرشد مهني متفهم.
 ٣. متابعة من المعلم/ الميسر.
- وبوضوحها الشكل التالي:

^١ مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، الدورة التدريبية لبرنامج التعليم غير النظامي في الأردن، المنعقدة لميسري برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٢، عمان-الأردن.

متابعة من المعلم/ الميسر

مرشد مهني متفهم

اختيار الدارس للمهنة

متابعة العلاقة مع الخريج
من أسس نجاحه في
التدريب المهني

الاحتفال بإنجازات الخريج
أحد أهم الأسباب في نجاحه

توفير مرجعية للنصح
والإرشاد خاصة وقت
الآزمات

أن يتفهم حاجات وخلفيات
خريجي التعليم غير
النظامي

أن يضمن للخريجين
الالتحاق بالدورات التي
اختاروها

أن يعمل على دمج
خريجي التعليم غير
النظامي بباقي الدارسين

دراسة الطالب للمهنة
التي اختارها.

لدى خريج التعليم غير
النظامي نضج مهني
كبير

لدى خريج التعليم غير
النظامي مهارات مهنية
مختلفة

مميزات مرحلة التدريب المهني

لمرحلة التدريب المهني ميزات عديدة، وهي موضحة حسب المجالات
بالجدول التالي:

المجال	الميزات
الهدف	إعادة المتسرب إلى نظام تعليمي أو مهني معتمد من قبل المجتمع المحلي، يسهم في تطويره ويساعده على بناء مستقبله
مكان التنفيذ	مراكز تدريب مؤسسة التدريب المهني
المخرجات	منح شهادة "عامل ماهر" في مهنة محددة
منهجية التعليم	المنهجية المتبعة للتدريب في المؤسسة
المنهاج التعليمي	لا يوجد منهاج خاص
القائم على التعليم	مدرب من مؤسسة التدريب المهني
القبول	يتم تسهيل القبول من خلال تنسيق المعلم/ الميسر والمرشد المهني في المؤسسة
تقييم الدارسين	يتم حسب تقييم الدارسين المتبع في مؤسسة التدريب المهني
التحويل	لا يوجد تحويل محدد، ولكن قد يحول بعض الخريجين للعمل حسب تعليمات المؤسسة
مدة تنفيذ البرنامج	سنة واحدة

رابعاً: تأسيس مشروع مستقل

- تهدف هذه المرحلة إلى حث خريجي التعليم غير النظامي على الاستفادة من خدمات المؤسسات العامة دون الحاجة إلى وجود معاملة خاصة بهم.
- تُعدُّ هذه المرحلة مرحلة اختيارية لخريج التعليم غير النظامي، وهي تعتمد بشكل كبير على رغبته في تأسيس مشروع مستقل له، من خلال التقدم لأحد الصناديق المقرضة لإنشاء مشروعات صغيرة.
- لا يضمن برنامج التعليم غير النظامي قروض الدارسين، ولكنه يسهل عملية حصولهم عليها من خلال مساعدتهم على إجراء دراسة الجدوى لمشروعاتهم المقترحة.

- يتم التعامل مع الخريج من وجهة نظر إقراضية بحتة، دون النظر لأي من الظروف التي واجهت الخريج أثناء تسريه من المدرسة، أي أن أسلوب التعامل معه يكون كأسلوب التعامل مع باقي المتقدمين، ويعتمد على الربح والخسارة وليس على الظروف الخاصة بالمتقدم.

مميزات مرحلة تأسيس مشروع المستقبل

تتسم مرحلة تأسيس مشروع المستقبل بمميزات عديدة موضحة حسب المجالات بالجدول التالي:

المجال	المميزات
الهدف	حث خريجي التعليم غير النظامي على الاستفادة من خدمات المؤسسات العامة، دون الحاجة إلى وجود معاملة خاصة بهم
مكان التنفيذ	مؤسسات الإقراض للمشروعات الصغيرة
المخرجات	مشروعات مستقلة ممولة للخريجين
منهجية التعليم	لا توجد منهجية خاصة
المنهاج التعليمي	قد يستفيد من دورة "كيف تدرس مشروعك الخاص؟"
القائم على التعليم	مدرب مختص في دراسات الجدوى الاقتصادية
القبول	لا يوجد أسس
تقييم الدارسين	لا يوجد
التحويل	لا يوجد
مدة تنفيذ البرنامج	حسب المشروع

ويمثل الجدول التالي مقارنة بين عناصر برنامج التعليم غير النظامي حسب المرحلة:

وجه المقارنة	التعليم غير الرسمي	التعليم غير النظامي	التدريب المهني	بناء المشروع المستقل
الميسر	متقن/ ميسر ضمن شروط خاصة، كأن يكون قريباً من المتسربين، وأن يكون مدرساً على مناقشتهم في احتياجاتهم، وأن يكون من المجتمع المحلي.	ميسر/ معلم من المؤسسة التعليمية، ولديه تدريب خاص	مدرب من المؤسسة التعليمية ليس لديه تأهيل خاص	موظف يتعامل مع كل المشروعات بمعايير الربح والخسارة
المنهجية	منهجية خاصة تحبب المتسربين في العودة إلى المسار التعليمي.	منهجية خاصة لها بعض المحددات مثل المنهاج والتقييم	لا يوجد منهجية خاصة ويتم التعامل مع المتسرب كأى متدرب آخر	لا توجد منهجية خاصة، ويتم التعامل مع المشروع كباقي المشاريع
المكان الآمن	مكان آمن داخل المجتمع يُنظر إليه على أنه نادٍ لممارسة الأنشطة الترفيهية، وهو متاح للمتسربين فقط	مكان آمن داخل مؤسسة تعليمية ينظر إليه على أنه مكان ترفيهي تعليمي متاح للمتسربين فقط	لا يوجد مكان خاص، بل هو مكان تدريبي تعليمي متاح لجميع الدارسين	لا يوجد مكان آمن، وعليه التعامل مع المجتمع والمشروع كأى مواطن آخر
التعليمات والأنظمة	عقد تربوي بين المتقن/ الميسر والدارسين داخل الحلقة الدراسية	عقد تربوي بين المعلم/ الميسر والدارسين، وتعليمات خاصة من وزارة التربية والتعليم	تعليمات عامة لمؤسسة التدريب المهني، والاستثناء الوحيد تسهيل عملية القبول واختبار التخصص	تعليمات عامة في تمويل المشروعات، تسري على جميع أنواع المشروعات

دور مؤسسات المجتمع المحلي

يتمثل دور مؤسسات المجتمع المحلي في البرنامج بحشد الأطفال المتسربين وجذبهم إلى مسار التعليم من خلال منهجية التعليم غير الرسمي والارتباط بمدرسة للتحويل إليها، وذلك بعد أن يقوم الدارس باتخاذ قراره في العودة إلى مسار التعليم بمساعدة المثقف/ الميسر في المؤسسة، وتتم ممارسة هذا الدور من خلال:

- توفير عدد من المثقفين/ الميسرين يكون متناسباً مع عدد المتسربين الملتحقين.
- توفير غرف صفية مناسبة لاستيعاب الدارسين وممارسة أنشطتهم الصفية.
- الإسهام في تنفيذ الأنشطة والرحلات التي تجذب الدارسين للعملية التعليمية.
- بناء علاقات إيجابية مع المدارس التي تقدم التعليم غير النظامي، وتسهيل اندماج المتسربين بها.
- مراعاة تطبيق المنهجية بأسلوب شيق ومتقن مع الدارسين.
- تنفيذ نشاطات التعليم غير الرسمي مع الدارسين لمدة لا تقل عن (٤) أشهر، وبواقع ثلاث جلسات أسبوعياً وأن تكون مدة الجلسة لا تقل عن ساعة ونصف.
- بناء علاقة إيجابية مع مديرية التربية والتعليم، لإعادة المتسربين الذين يحق لهم العودة إلى مسار التعليم النظامي.
- اختيار المثقفين/ الميسرين حسب معايير خاصة تناسب حاجة البرنامج.
- حشد الأطفال المتسربين من المدرسة بشكل منظم ودوري.

دور وزارة التربية والتعليم

يتمثل دور وزارة التربية والتعليم بتوفير البيئة التعليمية المناسبة (من معلمين، وصفوف، ومناهج، وتعليمات وأنظمة) التي تحفّز المتسربين للعودة إلى مسار التعليم، وذلك من خلال:^١

- توفير المدارس لتنفيذ البرنامج ولاسيما المناطق التي تشهد أكثر نسب للتسرب من المدرسة.
- توفير المعلمين/الميسرين الأكفاء حسب معايير اختيار محددة ومتوافق عليها.
- ربط كل برامج التعليم غير النظامي الأخرى مع برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين.
- إدخال برنامج التعليم غير النظامي ضمن البرامج الإستراتيجية التي تنفذها الوزارة.
- وضع المناهج الخاصة بالتعليم غير النظامي ومراجعتها دورياً.
- توفير الدعم المادي للعاملين في البرنامج من وزارة التربية والتعليم.
- ضمان تنفيذ جميع التعليمات والأسس الخاصة بالتعليم والرحلات والمخيمات...إلخ
- إدراج التعليم غير النظامي في التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم.
- مشاركة المؤسسة الراعية في تقييم جودة التنفيذ في المراكز.
- المساعدة في البحث عن فرص تمويلية لتعميم البرنامج في المملكة.
- الاعتماد الرسمي للبرنامج التدريبي للمعلمين/الميسرين، لإعداد وتدريب العاملين كافة في التعليم غير النظامي.

^١ وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان، الأردن.

- تنفيذ برنامج التعليم غير النظامي في المدارس بحسب الأسس والمعايير المتفق عليها.
- توفير الدعم المادي والمتابعة المالية (من صرف وقبض) للأنشطة الروتينية في الغرفة الصفية شهرياً.

دور التدريب المهني

- إن التدريب المهني مؤسسة متلقية لمُخرجات برنامج التعليم غير النظامي، وبالتالي فإن دورها يتمثل بما يلي:
- ضمان قبول الخريجين من التعليم غير النظامي في التخصصات التدريبية المهنية التي يختارونها.
- توفير مرشد مهني من متفهم لحاجات الفئة المستهدفة وقادر على استيعابها.
- بناء علاقات إيجابية مع المعلمين/ الميسرين في التعليم غير النظامي، وذلك لتسهيل عملية التحاق الطلبة.

دور المؤسسات المُقرضة

- لا يوجد دور خاص للمؤسسات المُقرضة للمشروعات الصغيرة سوى أن تقوم بالتعاون مع الجهة الراعية بتنفيذ دورة "كيف تدرس مشروعك الخاص؟"، التي تُعنى بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة.
- دور مؤسسة "كويست سكوب للتنمية في الشرق الأوسط"
- يتمثل دور مؤسسة كويست بضمن نوعية تنفيذ البرنامج على أرض الواقع، وضمان تأهيل مقدمي التعليم غير النظامي، والمتابعة والتقييم لأداء البرنامج على المستوى الوطني، ويتم ذلك من خلال:

- توفير التدريب المتخصص للمتقنين/ الميسرين، والمعلمين/ الميسرين حسب خطة تدريبية واضحة المعالم.
- توفير التجهيزات المطلوبة في المراكز التعليمية.
- توفير المتابعة والتقييم لأداء المدارس ومؤسسات المجتمع المحلي.
- توفير المنسقين المؤهلين لمتابعة أداء الميسرين داخل المراكز التعليمية وخارجها.
- تقديم ضمان جودة التنفيذ النوعي والمتابعة الفنية للميسرين.
- تقديم الدعم المالي للأنشطة والمخيمات والأنشطة اللامنهجية التي لا ترد في موازنة الوزارة، وذلك لضمان حسن تنفيذ المنهجية التعليمية.
- ضمان توفير المناهج الدراسية والمواد القرائية للميسرين؛ للاسترشاد بها في العملية التعليمية.
- دعم بناء مجتمع الخبرة من العاملين في برامج التعليم غير النظامي، ودعم نشاطات هذا المجتمع سنوياً.
- دور منسقي مؤسسة "كويست سكوب"**
- متابعة نوعية العمل في الميدان من خلال متابعة تنفيذ الجلسات بشكل دوري.
- المشاركة في الأنشطة اللامنهجية المنفذة كالمخيمات والرحلات.
- إعداد تقارير الأنشطة، إضافة إلى التقارير الدورية.
- المساعدة في تشبيك وبناء العلاقات مع المؤسسات العاملة مع الفئة نفسها في المنطقة.
- إعداد الميزانيات الخاصة بالأنشطة اللامنهجية، وتجهيز المراكز التعليمية في المدارس/ مؤسسات المجتمع المحلي.

- الترتيب للقيام بالتدريبات الخاصة بتأهيل الميسرين.
- توفير عمليات المتابعة والتقييم وتوفير التقارير الروتينية للجهات كافة.
- مساعدة الميسرين على تخطي العقبات التي تواجههم أثناء تنفيذهم لمنهجية التعلم التشاركي.
- العمل مع الميسرين على دراسة حالات الملتحقين وكتابتها.
- المشاركة في مؤتمر الحالة الذي يعقده الميسرون للملتحقين، ووضع الخطط المستقبلية للملتحقين.

المجالات الريادية في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

إن المستعرض للتجارب الدولية في مجال تنفيذ البرامج التعليمية للطلبة للمتسربين وما تتضمنها من تطلعات ورؤى مستقبلية، والمتأمل الحضيف للتجربة الأردنية الريادية المتمثلة في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، يستشعر عناصر القوة فيه، ويدرك عوامل نجاحه والتي تمثل التطلعات والرؤى المستقبلية لتلك البرامج، وتتمثل ريادية البرنامج في المجالات العديدة التي من أبرزها:^١

المجال الأول: رفع مستوى القرائية لدى الملتحقين بالبرنامج

يُعدُّ التعليم أساساً لتنمية الأفراد وتقدمهم في المجالات كافة، حيث إن الفرد لا يستطيع الريادة والتقدم بأي عمل ما لم يكن لديه قدر كافٍ من التعليم، ولذا فقد اعتمد البرنامج على منهجية التعلم التشاركي بهدف إكساب الدارسين المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، والتي يحتاجونها لينهجوا نهجاً جديداً ويحدثوا تغييراً في حياتهم، حيث تم وضع مجموعة المواد القرائية وتم اختيار موضوعاتها من المناهج المطبقة في مدارس وزارة التربية والتعليم وتم إعدادها

^١ الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان- الأردن.

من قبل مختصين في المناهج، وتشتمل المواد القرائية التي يتلقاها الدارسون على مدار (٢٤) شهرًا.

المجال الثاني: تنمية وتعديل سلوك الملتحقين بالبرنامج

تم تصميم منهجية البرنامج بما يساهم في تنمية وتعديل السلوك من خلال تزويد وإكساب المتسربين من المدارس ذكورًا وإناثًا، مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية وفق برنامج تعليمي يتناسب واحتياجاتهم، حيث اعتمدت منهجية البرنامج وفق هذا المجال بشكل رئيس على ما يلي:

- التكاملية، فعملية التعلم مسألة تكاملية بين الدارسين المتسربين والميسر، بمعنى أنهم يقررون ويضعون الأنشطة التعليمية مع الميسر، ويعمل الميسر على صياغة الإطار العام لعملية التعلم.
- أنّ التعلّم عملية تبادلية بين الأطراف، ففي الوقت الذي يتعلم فيه الدارسون المتسربون من الأنشطة والفرص المتاحة لهم، يتعلم الميسر أيضًا من الفرص المتاحة ومن التفاعل المستمر مع المتسربين.
- أن عملية التعلّم التشاركي تطوّر وتنمي جوانب مختلفة من حياة الدارسين وأدوارهم؛ لكونها لا تتركز في اتجاه محدد للأنشطة والمعرفة بل تنتشعب وتتنوع، وهذا يتيح للطفل أن ينمي جوانب فردية في شخصيته كالانتماء للأسرة والمكان، وفهمه لواقعه ونفسه ومحيطه، وإدراكه لما يدور حوله من مجريات وأحداث وغير ذلك.
- أن عملية التعلّم التشاركي تتيح الفرصة للمشاركين للوعي بحقوقهم الإنسانية وكيفية ممارستها والمطالبة بها ضمن دوائر مختلفة، أولها الأقران والأصدقاء، وثانيها الأسرة أو المركز الاجتماعي.

- أن المشاركين عندما يمتلكون المعرفة فإنهم يمتلكون معرفة تجريبية قادرة على تغيير الواقع، ويستطيعون المطالبة بحقوقهم المتمثلة بالمشاركة النشطة والنقدية.

- أن عملية التعلّم التشاركي هي عملية تنموية تثري أدوار الأطراف التي تشارك فيها حيث تلعب مؤسسات المجتمع المدني أدوارًا إيجابية، كما تركز على حتمية البحث الجماعي عن المعلومة من قبل المشاركين في العملية، وتكريسها لتصبح ممارسة واعية تسهم في تغيير حياتهم نحو الأفضل. وقد ارتكزت منهجية البرنامج على مرتكزات عديدة، وهي:

١. المبادرة: يشجع البرنامج روح المبادرة لدى الفئة المستهدفة، مما يعني الحد من الإحساس بالخوف وتعزيز الثقة بالنفس وبالطاقات الكامنة لديهم، كما يعني الانتقال من المبادرة الفردية إلى المبادرة الجماعية بتعزيز الحوار داخل المجموعة.

٢. ارتباط الوعي بالممارسة: يحرص البرنامج على توظيف الخبرات العملية التي اكتسبها الناس في حياتهم وخلال ممارساتهم.

٣. التنمية: يُعنى البرنامج بتطوير النظام القيمي لدى المتسربين، ويتسع مداه ليشمل الجوانب التربوية والانفعالية والاجتماعية في شخصية الطفل، فتعزيز قيم إيجابية كالصدق والأمانة والشجاعة يساعد في تشكيل مجموعات جديدة تحفز المتسربين للاندماج فيها عوضاً عن السلالية السلبية.

٤. تعزيز الأدوار: يساعد البرنامج على امتلاك المتسربين المعارف وإتقانهم كفايات التفكير الناقد والمهارات القيادية، ويمكنهم من اتخاذ القرارات في مجتمعاتهم بإيجابية بدلاً من بقائهم أفراداً مُهمّشين.

٥. **الانتماء:** يكسب البرنامج المتسربين القدرة على التساؤل والحوار مع أقرانهم حول اهتماماتهم ووجهات نظرهم، ونضالهم جميعاً متكاتفين نحو مستقبل أفضل متناغم مع احتياجات مجتمعهم، مما يخلق لديهم إحساساً بالانتماء والولاء، ويحفزهم لمزيد من التقدم والنجاح.

٦. **الحوار:** ينمي القدرة على التواصل وبناء العلاقات مع الآخرين، مما يؤسس جماعات دينامية ويعزز تقدير الذات لدى المتسربين، كما تعزز الممارسات الصفية كفايات الحوار الهادف لديهم مع الأطراف المتنوعة في الحياة الواقعية.

المجال الثالث: إسهام البرنامج في تهيئة الشباب للالتحاق بسوق العمل

حرصت وزارة التربية والتعليم على تهيئة الشباب وتمكينهم للالتحاق بسوق العمل إيماناً منها بأهمية الشباب وبدورهم الفعال في التنمية المستدامة لأنهم رأس المال البشري الأثمن، وذلك من خلال:

١. **التوعية المهنية:** وقد راعت الوزارة في تصميم وبناء البرنامج تأكيد محور توعية الشباب بأهمية الحرف المهنية، من خلال تصميم مادة قرائية تُعنى الحلقة الأولى منها بأهمية العمل وكيفية استخدام الأدوات والأجهزة المستخدمة في الحياة العملية، وتهتم الحلقة الثانية منها بموضوعات الصحة والسلامة المهنية والتخطيط لمهنة المستقبل، أما الحلقة الثالثة فتُعنى بإدارة المشاريع الصغيرة والتشريعات المنظمة للعمل في المملكة الأردنية الهاشمية.

٢. **التهيئة المهنية:** وتتمثل تهيئة البرنامج للمتدربين به من خلال:

- الإلمام بمجموعة الحقائق والمفاهيم بصورة وظيفية تمكنه من فهم البيئة التي حوله، والمحافظة على سلامة جسمه.

- التعامل مع البيئة المحيطة به، والإسهام في المحافظة عليها وتطويرها، والاستفادة منها، وتجميلها.
 - اكتساب ثقافة تقنية تمكنه من فهم آثار التقنية، والعلم، والمجتمع؛ بمساعدتها له على اتخاذ قرارات واعية في حياته اليومية.
 - التعريف بدور مؤسسات المجتمع المدني، والأسرة، والقوانين، والعلاقات التي تنظمها، وتقديره لها.
 - التعريف بأهمية المهنة في حياة الفرد والمجتمع، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل اليدوي والمهنة.
 - التعريف بمجموعة القواعد والأنظمة التي تنظم سوق العمل، وبأهمية إدارة المشاريع الصغيرة.
 - التعريف بالمهن المتوافرة حالياً والمهن المستقبلية، ومساعدته على اتخاذ قرار بشأنها والتوجه نحو المهنة التي تناسبه.
 - غرس الاتجاهات المهنية الصحيحة كحب العمل، وتقديره، والدقة، والسرعة في الإنجاز، والاقتصاد في النفقات، والتزام جوانب الأمن والسلامة أثناء العمل.
 - التزويد بمجموعة مهارات الحياة العامة التي تساعد على التصدي لمجموعة القضايا والمشكلات التي تواجهه.
٣. **التدريب المهني:** يسهم البرنامج وفقاً لمنهجيته في تخريج دارسين مؤهلين للالتحاق بمؤسسة التدريب المهني لمدة عام واحد فقط يتخرج منها بمستوى عامل ماهر يحصل بعدها على قرض من صندوق التنمية والتشغيل يمكنه من تأسيس مشروعه الخاص به وإدارته.

٤. **مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم:** وقعت الوزارة على اتفاقية تعاون في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٩م، مع مؤسسة (CHF) الدولية ومؤسسة كويست سكوب لتنفيذ مشروع "مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم" وتطبيقه في (٣٩) مدرسة موزعة في ثماني محافظات من محافظات المملكة، وذلك بهدف وقاية (٤٠٠٠) طفل من خطر التسرب، والحاق (٤٠٠٠) طفل متسرب بأحد الفرص التعليمية المتاحة، حيث تعمل الوزارة بالتعاون مع الشركاء على توفير معلمين لتدريبهم على منهجيات التعامل مع هذه الفئة من الأطفال، ومعالجة أوضاع الأطفال المعرضين لخطر التسرب؛ وذلك بالعمل مع المؤسسات الشريكة ضمن آلية تكاملية الأدوار من خلال: (التخطيط التشاركي، وبرامج التوعية المجتمعية، وتدريب المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية جاذبة ومحفزة للطلبة، والتعلم التشاركي، والأنشطة التعليمية الموجهة، وعملية التقييم والمتابعة)، لتحقيق هدف المشروع الذي انتهى في الثلاثين من شهر حزيران في العام ٢٠١٢م.

المجال الرابع: تنمية العاملين في البرنامج

يلتحق الميسر (المعلم) الذي يتولى إدارة العملية التعليمية في المراكز بدورة مكثفة تتضمن تدريبه على مهارات التعلم التشاركي (التربية الشعبية) التي تتضمن تعريفه بخصائص الفئة المستهدفة أيضاً، وتحتوي هذه الدورة على أدوات البحث بالمشاركة التي يحتاج الميسر استخدامها طيلة الوقت سواء في مرحلة تحديد الاحتياجات والقدرات أو في مرحلتي التنفيذ والتقييم، كما أن على الميسر الإلمام ببعض مفاهيم العمل الاجتماعي؛ فإن كان معلماً في مدرسة ابتدائية وسيمارس دوره بوصفه ميسراً عليه أن يلم ببعض المهارات كحل النزاعات مثلاً

وأسلوب حل المشكلات وغير ذلك، كما تتضمن الدورة التدريبية المكثفة تدريباً على استخدام جميع المواد التعليمية المساندة كالمواد القرائية والتخطيط للجلسات وغيرها.

يُضاف إلى ذلك التدريبات المختلفة الميدانية التي من أهمها كيفية حشد المشاركين من مواقع سكنهم وعملهم، والترويج للبرنامج ضمن المجتمع للتعريف بوجود صف تعلم تشاركي في الجوار.

والأهم من هذا وذاك اللقاءات الجماعية للميسرين التي يتعين على الميسر حضورها بشكل دوري (مثلاً كل شهرين)، وتعميق مفاهيمه ضمن المنهجية المتبعة، ومناقشة منجزاته، والاستعانة بخبرات زملائه من الميسرين الآخرين. فهي بمثابة خلوة لتعميق روح الجماعة بين الميسرين والعمل ضمن فريق واحد. وقد استفاد الميسرون (المعلمون) من خبراتهم في هذا البرنامج والاستفادة منها في التعامل مع الطلبة النظاميين داخل المدارس بما يسهم في الحد من تسرب الطلبة وزيادة دافعيتهم على التعلم.

المجال الخامس: الشراكة مع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والمدنية
إيماناً من الوزارة بأهمية الشراكة المجتمعية في توفير الخدمات التعليمية لأن التعليم يعدّ حقاً أساسياً كفله الدستور الأردني وأكدته المواثيق الدولية، وتجسيداً منها لمبدأ الفعل المدني فقد قامت الوزارة بعمل العديد من الشراكات وتوقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية مثل:

- وزارة التنمية الاجتماعية.
- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.
- مؤسسة التدريب المهني.

- صندوق التنمية والتشغيل.
 - مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط.
 - اليونيسيف.
 - منظمة العمل الدولية.
 - مؤسسة الإسكان التعاونية الدولية (CHF).
- وتسهم هذه المؤسسات والمنظمات في تقديم العديد من الإسهامات التي تتعلق بالتدريب والتمويل، ومشاركة الوزارة بالمتابعات الميدانية للبرنامج، وكذلك التوعية وغيرها.

المجال السادس: ريادة البرنامج ونجاحه بوصفه أحد برامج التعليم غير النظامي

- إن المتأمل للتجربة الأردنية الريادية المتمثلة في "برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين"، يستشعر عناصر القوة فيه، ويدرك عوامل نجاحه والتي تمثل التطلعات والرؤى المستقبلية لتلك البرامج، والتي تتمثل بالتالي:
- الاختيار الناجح للمواد التعليمية والأساليب التدريسية المبني على التخطيط المسبق.
 - استخدام أدوات البحث والملاحظة من خلال منهجية البحث السريع بالمشاركة، بهدف معرفة احتياجات الفئة المستهدفة و الظروف التي تعيشها بما في ذلك أسباب تسربها.
 - تجهيز بيئة تعليمية محفزة للملتحقين بالبرنامج، وتوفير اللوازم التعليمية كافة فيها (أجهزة حاسوبية، برادي، موكيت، طاولات، كراسي مريحة... إلخ).

- تدريب المدرسين على طرق التدريس الحديثة، والاحتياجات الخاصة، وأساليب تعليم الفئة المستهدفة، ومبادئ علم النفس، تماشيًا مع الأدوار الحديثة للمعلم بوصفه مرشدًا وموجهًا.
- مرونة الجلسة الصفية والخطة الفصلية للنشاطات لتتماشى مع الظروف المختلفة للدارسين.
- التفاعل الشخصي الكبير بين المعلمين والدارسين.
- النظر للبرنامج محليًا على أنه ذو جودة عالية وقابل للمقارنة بالبرامج التعليمية الأخرى من قبل الدارسين والمعلمين وأعضاء المجتمع المحلي.
- تأكيد البرنامج الدعم الاجتماعي والترابط العاطفي للدارسين وذويهم من خلال إشراك ذويهم في مختلف أنشطة وفعاليات البرنامج.
- إكساب الدارسين الملتحقين في البرنامج أنماطاً سلوكية إيجابية من خلال أساليب التعلم بالقوة.
- بناء العلاقات البناءة والمؤثرة من خلال إشراك المؤسسات المحلية في تحسين حياة الطلبة المتسربين مثل (مركز التدريب المهني، وصندوق التنمية والتشغيل).
- تجسيد فكرة "الجهود التشاركية" من خلال تعاون وزارة التربية والتعليم ومؤسسة كويست سكوب في تنفيذ البرنامج بخلاف بعض الدول؛ إذ يقتصر الجهد على وزارات التربية والتعليم فيها.
- التكاملية في الإجراءات؛ إذ يهدف البرنامج إلى توفير الفرص التعليمية للمتسربين كإجراء علاجي لمشكلة التسرب، ونقل أثر التدريب على منهجية البرنامج إلى داخل صفوف المدارس النظامية؛ للحيلولة دون تسرب الطلبة كإجراء وقائي.

- التجسيد الحقيقي لمبدأ "التعليم للجميع" من خلال استفادة الدارسين من مختلف البيئات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للبرنامج.
- تعزيز فكرة التعليم بوصفه استثمارًا مستقبليًا للدولة من خلال توفير الخدمات التعليمية للدارسين بصورة مجانية، لأنهم يُعدُّون رأس المال الأثمن.

- مثال حي لتعزيز القيم الإنسانية المتمثلة بالتكافل الإنساني، ونصرة الإنسان لأخيه الإنسان، من خلال السماح للدارسين العرب من الجنسيات كافة الذين حالت ظروفهم دون مواصلة التعلم بالالتحاق بالبرنامج.

شركاء في بناء ودعم برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين

أهم ما يميز البرنامج هو تعاون القطاع المدني والمنظمات إلى جانب وزارة التربية والتعليم في دعم البرنامج الذي يسعى إلى إيجاد الخطط العلاجية لمشكلة الطلبة المتسربين، ويأخذ هذا الدعم شكلين:

- **الدعم المادي:** ويتم من خلال تأثيث وتجهيز المراكز بالأثاث واللوازم والأجهزة التي تسهم في جعل البيئة الصفية جاذبة للدارسين، وكذلك دفع مكافآت العاملين والمشرفين على هذه المراكز، ودعم خطط الأنشطة التي تنفذها المراكز، إضافة إلى تمويل تنفيذ التدريبات اللازمة كافة للعاملين في المراكز.
 - **الدعم الفني:** ويتم من خلال تنفيذ الأنشطة التربوية الهادفة للدارسين في المراكز، كالرحلات والمخيمات والاجتماعات والاحتفالات، وكذلك التدريبات العاملين كافة في المراكز.
- ويصنف الشركاء بحسب حجم ونوع الدعم إلى:**

أولاً: شركاء مباشرين، وهم الشركاء الذين تم تعاونهم مع الوزارة مباشرة من خلال مذكرات التعاون، وهم:

- مؤسسة "كويست سكوب للتنمية في الشرق الأوسط" (من العام ٢٠٠٣ حتى الآن)، وقد تعاونت مع الوزارة بدعم البرنامج الكامل مادياً وفنياً، وتعدّ من أكبر الشركاء لهذا البرنامج، وتدعم (٤٢) مركزاً.
- الصندوق الأردني الهاشمي (من العام ٢٠٠٨ حتى الآن)، وقد تعاونت مع الوزارة من خلال دعم البرنامج مادياً وفنياً، في المراكز التابعة للدعم الاجتماعي في سحاب وماركا الشمالية والمفرق.
- منظمة العمل الدولية من العام (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، وقد تعاونت مع الوزارة بدعم البرنامج الكامل مادياً وفنياً، لمركزين في سحاب والزرقاء، وكذلك في طباعة المواد القرائية للحاسوب واللغة العربية.
- اليونسيف في العامين (٢٠١٢-٢٠١٣)، وقد تعاونت مع الوزارة من خلال دعم البرنامج مادياً في (١٢) مركزاً.
- ثانياً: شركاء غير مباشرين، وهم الشركاء الذين دعموا البرنامج من خلال مؤسسة كويست سكوب، وتمثّل دعمهم بتمويل البرنامج، وهم:
- الاتحاد الأوروبي (UN) من العام (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ومن العام (٢٠١٣-٢٠١٦).
- منظمة ميرسي كورب من العام (٢٠٠٧-٢٠٠٩).
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) من العام (٢٠٠٨-٢٠١٠).
- مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية (CHF) من العام (٢٠٠٨-٢٠١٢).
- معهد المجتمع المفتوح للعام (٢٠٠٩).

- جامعة اكسفورد للعام (٢٠٠٩).
- اليونسيف في العامين (٢٠١٠-٢٠١١).
- اليونسكو في العامين (٢٠١١-٢٠١٢).
- مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية (Save the Children International) من العام (٢٠١٢-٢٠١٤) من خلال الصندوق الأردني الهاشمي.

منجزات البرنامج

يمكن إبراز منجزات البرنامج بالتالي:

١. فتح مراكز للبرنامج بالتعاون مع الشركاء في مختلف المناطق التي ترتفع فيها نسب التسرب وفق الحاجة وتجهيزها وتأثيثها وفق متطلبات البرنامج.
٢. مؤسسة البرنامج بوصفه أحد برامج التعليم غير النظامي، ولذلك فقد تم وضع أسس في منتصف العام ٢٠٠٧م، وتم تخصيص موازنة له في الوزارة.
٣. حشد الطلبة المتسربين والعاملين للالتحاق بهذا البرنامج وفق الأوقات التي تتناسب مع ظروفهم.
٤. اختيار المعلمين والمعلمات للتدريس في هذه المراكز وإحاقهم بدورات تدريبية متخصصة على منهجية البرنامج بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب، حيث تجاوز عدد المتدربين من معلمين ومنسقين ومشرفين الـ (٣٠٠) معلم ومنسق.
٥. تنفيذ العديد من النشاطات العلمية والثقافية والترفيهية للطلبة كالمخيمات الكشفية، والزيارات العلمية والرحلات الفصلية والمسرحيات والندوات والمحاضرات العلمية والثقافية، إضافة إلى احتفالات.
٦. السماح للطلبة العرب بالالتحاق في البرنامج.

٧. تنفيذ البرنامج في أربعة مراكز لرعاية الأحداث للذكور والإناث في محافظات عمان وإربد والزرقاء بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك بهدف ترسيخ مفهوم الدفاع الاجتماعي بوصفه أولوية تعليمية.

تقييم البرنامج

تم تقييم أثر وسير برنامج التعليم غير النظامي "تعزيز الثقافة للمتسربين" عام ٢٠١١، بالتعاون مع جامعة أوكسفورد ومؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، وذلك استجابة للدعاء الذي أطلقه المجلس الوطني لشؤون الأسرة في العام ٢٠٠٤، والمتضمن الدعوة لإجراء دراسة لواقع الشباب المعرضين للخطر في الأردن، وكذلك استجابة للحاجة الملحة لإظهار الممارسات الفضلى مع الشباب المعرضين للخطر اجتماعيًا واقتصاديًا في الأردن.

وقد اعتمدت الدراسة التي تم تقييم البرنامج من خلالها على تصميم "التجربة العشوائية المضبوطة"، حيث تُعدّ هذه الطريقة من تقييم الأثر الأكثر حيادية، لأنها تقوم على المقارنة بين مجموعتين متكافئتين من الشباب تشارك إحداها فقط في التدخل، وقد كانت الفئة المستهدفة تتكون من (١٢٧) شابًا أردنيًا، منهم (٦٧) دارسًا من الملتحقين بمراكز تعزيز الثقافة للمتسربين، موزعين على (٦) مراكز في المناطق ذات الدخل المتدني، ويشكل الأطفال العاملون النسبة المرتفعة فيها، ومنها مركزان للإناث وأربعة مراكز للذكور.

وقد خلصت الدراسة إلى مخرجات عديدة يمكن استخلاص بعضها على النحو التالي:^١

^١ Oxford University, Questscope.(2010). A Pilot Impact and Process Study of Empowerment-based Non-formal Education for Out-of-school Youth in Amman, Jordan.

- أظهر البرنامج تراجعًا في سلوك الشباب المعادي للمجتمع، مثل الغش والعراك وسوء المزاج.
- أظهر البرنامج التكيف في العديد من العلاقات، مثل علاقات الأقران، والعائلة والتقدير الذاتي، مما يشكل أساسًا متينًا لسن الرشد.
- ظهرت بعض التغييرات الإيجابية على الجوانب العاطفية والمهارات الاجتماعية والصعوبات العامة والكفاءة الذاتية.
- ظهرت علاقة بين معدل الحضور المتدني للدارسين في البرنامج وبين ما يكتسبونه من تمكين للسلوكات الإيجابية، فالشباب ذوو الحضور الأكثر أبدوا تحسنًا أكبر من الشباب ذوي الحضور المتدني.
- اعتمدت قوة أثر البرنامج -بشكل معقول- على تنفيذ منهجية البرنامج بشكل كافٍ وكامل.
- أثرت المراكز والبيئة التعليمية ودعم الميسرين وتمكينهم إيجابًا في النتائج الإيجابية الفضلى في السلوك الاجتماعي الفعال.
- كان الأثر أكبر على الأطفال من عمر (١٣-١٥) عامًا مقارنة بالأطفال من عمر (١٦-٢١) عامًا.
- برز شعور عالٍ من الشباب بمرونة البرنامج وغناه بالأنشطة الهادفة.
- علاقة الدارسين مع معلمهم تأخذ طابع الصداقة أو الرابطة العائلية.
- يُعدُّ الحشد وحضور الدارسين للتعلم من أكبر التحديات في البرنامج.
- ظهر أثر منهجية البرنامج واضحًا في الميسرين، وانعكس إيجابيًا على أداء الميسرين وعلى العملية التعليمية في مدارسهم.

ومن خلال التغذية الراجعة من الفئة المستهدفة، وبهدف دفع النجاح المستقبلي للبرنامج لتغيير حياة المتسربين من المدارس، فقد تم استخلاص التوصيات التالية:

١. تطوير أدلة عمل للبرنامج، تتضمن التغيير والممارسات الفضلى والمكونات الأساسية للبرنامج.

٢. التنمية المهنية للميسرين بشكل دائم.

٣. بناء مجتمع معرفة أو مجتمعات الممارسة بهدف التواصل وحل المشكلات، وبالتالي رفع المعنويات وتحسين الإبداع والمشاركة والممارسات الفضلى.

٤. التركيز على بعض الأنشطة، مثل الرحلات والمخيمات، وكذلك بعض اهتمامات الدارسين، مثل الموسيقى والفن والرياضة.

٥. التركيز على عنصر الجودة والنوعية في البرنامج.

٦. تأكيد عملية التقييم والمراجعة المستمرة للبرنامج ومكوناته كافة.

٧. تطوير بعض النشاطات التي تفعل وتزيد من عملية التمكين لدى الدارسين، مثل برلمانات الشباب والقيادة الشبابية.

التطلعات المستقبلية في تنفيذ البرنامج

- التنسيق والتعاون بين الشركاء كافة في مجال الإعداد الفعال لفئة الأطفال المتسربين، بوصفهم موردًا بشريًا ثمينًا، التوسع في تنفيذ البرنامج في محافظات المملكة الباقية، وتكثيف جهود الشركاء في هذا المجال.
- تحفيز الأطفال المتسربين على الالتحاق بالمراكز من خلال توفير الحوافز التشجيعية.
- تحقيق التكامل في المعارف التي تعطى للدارسين في المراكز، وتحقيق التوازن في الجوانب المعرفية والسلوكية، بهدف إعداد الشخصية المتوازنة والأمن الاجتماعي.
- تكثيف الجهود في مجال متابعة الخريجين من البرنامج، والتنسيق مع مؤسسة التدريب المهني ضمانًا لاستدامة العمل.
- إجراء عمليات التقييم التكويني (المرحلي) للبرنامج واستثمار التغذية الراجعة في تحسين العمل.
- استثمار قصص النجاح في البرنامج (للخريجين والمدرسين) في الحملات التوعوية والإعلامية.
- التركيز على بناء القدرات والتدريب المستمر للعاملين في المراكز.
- التكامل بين التعليمين النظامي وغير النظامي من خلال نقل مهارات التيسير إلى الغرف الصفية النظامية.

ثانياً: برنامج الدارسين غير النظاميين (الدراسات المنزلية)

حرصاً من وزارة التربية والتعليم على إتاحة الفرص التعليمية للطلبة المنقطعين عن الدراسة والطلبة الذين تحول ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية دون إكمال مسيرتهم التعليمية، وتوفير الفرص التعليمية التي تناسب وضعهم المهني، وإيماناً من الوزارة بضرورة إكمال هذه الفئة دراستها العلمية والتحاقها ببرنامج أكاديمي يلبي احتياجاتها، فقد جاء هذا البرنامج ملبياً للحاجة، وقد بدأت الوزارة العمل به من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩، ويختلف هذا البرنامج عن غيره لأن الذي يلتحق به يتقن نفسه ذاتياً في المنهاج المقرر لطلبة الصف الذي يناسبه، ولكنه غير مكلف بالانتظام في الدوام المدرسي، وغير خاضع للتعليمات الخاصة بطلبة المدارس، ويستطيع التقدم لامتحان نهاية كل فصل دراسي في المدرسة التي يرغب فيها، ومصوغات تطبيق هذا البرنامج مراعاة ظروف أي مواطن لا يستطيع الالتحاق بالمدرسة، كإعاقات الجسدية أو ظروف الحياة الاجتماعية التي يعيشها أو غير ذلك.

ويستند العمل بهذا البرنامج حالياً إلى تعليمات الامتحانات الخاصة ببرنامج الدارسين غير النظاميين (دراسة منزلية) رقم (٤) للسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتها للعام ٢٠١١م.

الأهداف

تسعى الوزارة من خلال برنامج الدارسين غير النظاميين (الدراسات المنزلية) إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي:

١. إتاحة الفرصة للطلبة المنقطعين عن الدراسة النظامية بالمدارس لإكمال دراستهم العلمية والتدرج بها وصولاً إلى امتحان الثانوية العامة.

٢. إتاحة الفرصة للطلبة الذين أنهوا دراستهم بنجاح من برنامج محو الأمية وتعليم الكبار لإكمال دراستهم.

٣. إتاحة الفرصة للطلبة الذين أنهوا متطلبات النجاح في برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين لإكمال دراستهم الأكاديمية وصولاً إلى امتحان الثانوية العامة.

٤. إتاحة فرص تعليمية حقيقية تتناسب مع الظروف الاجتماعية والمهنية للراغبين بإكمال دراستهم الأكاديمية.

٥. فتح المجال للقادمين من خارج البلاد ممن لا يحملون شهادات مدرسية أو يحملون شهادة أدنى من الصف السادس الأساسي للالتحاق بالدراسة المنزلية وتحديد مستوياتهم العلمية.

شروط الالتحاق بالبرنامج

يشترط للالتحاق ببرنامج الدارسين غير النظاميين (دراسات منزلية) ما يلي:

١. أن لا يقل عمر الدارس عن اثنتي عشرة سنة.
٢. أن يكون قد مضى على تركه الدراسة كطالب نظامي سنة دراسية كاملة على الأقل.

٣. أن لا يسمح له عمره بالعودة إلى التعليم النظامي حسب أسس انتقال وقبول الطلبة المعمول بها.

ويهدف هذا البرنامج إلى تطبيق مفهوم التربية المستدامة والتعلم الذاتي، بالسماح للأشخاص الذين تركوا الدراسة النظامية بتقديم الامتحانات الفصلية في المدارس الحكومية مع طلبتها النظاميين في نهاية كل فصل دراسي، وإذا ما اجتاز أحدهم الامتحان بنجاح يرفع إلى الصف الذي يليه، كما يستطيع الدارس من خلال هذا البرنامج أن يتقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة، علماً بأنه قد بدأ العمل بهذا البرنامج من مطلع العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩،

ويوضح الجدول رقم (٤) أعداد المستفيدين من برنامج الدراسات المنزلية حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣.^١

الجدول رقم (٤) أعداد المستفيدين من برنامج الدراسات المنزلية حسب الجنس للأعوام الدراسية من ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣.

العام الدراسي	المتحقين بالمراكز		
	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٨/١٩٩٧	٩٣٥	٦١٢	١٥٤٧
١٩٩٩/١٩٩٨	٨٩٢	٣٦٨	١٢٦٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٧٦٢	٥٨١	٢٣٤٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٨١٥	٨١٢	٢٦٢٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦٩١	٦٥٦	٢٣٤٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥٢٣	٥٧٢	٢٠٩٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١٦١	٥٨٧	١٧٤٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٢٢٩	٦١٩	١٨٤٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤٦٤	٧١٧	٢١٨١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٢١٢	٦٣٠	١٨٤٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٣٤١	٥٥٧	١٨٩٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٥٣٩	٦٢٧	٢١٦٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٩٥٨	٩٨٨	٢٩٤٦
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢٣٨	١٠٥٥	٣٢٩٣
٢٠١٢/٢٠١١	٢٦٤٣	١٢٧٣	٣٩١٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٩٦٢	١٥٣٤	٤٤٩٦

^١ وزارة التربية والتعليم، قسم التعليم غير النظامي (٢٠١٣)، إحصاءات قسم التعليم غير النظامي للأعوام من ١٩٧٩/١٩٧٨ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢، عمان-الأردن.

الفصل الخامس

التسرُّب من التعليم وعلاقته بعمل

الأطفال

الفصل الخامس

التسرب من التعليم وعلاقته بعمل الأطفال

شهدت المجتمعات الإنسانية تغيرات جذرية أعقبت حدوث الثورة الصناعية، وقد اتَّضحت هذه التغيرات في تغير أدوات وعناصر الإنتاج، وانحسار مفهوم الأسرة الممتدة وظهور الأسرة النواة، والهجرة من الريف إلى المدينة.... إلخ، والمستعرض لطبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية بعد الثورة يستخلص جملة من الآثار الإيجابية تمثلت في زيادة الإنتاج، وإحداث نقلة نوعية في مستوى الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية، وبالنظر إلى الثورة الصناعية بوصفها سلاحاً ذا حدين ندرك خطورة الآثار السلبية والمشكلات التي أحدثتها الثورة، كتفشّي ظاهرتي البطالة والفقر، وزيادة الضغط على المرافق والخدمات العامة، وانتشار عمل الأطفال.

كما أن تدني الوضع الاقتصادي لأيّ مجتمع وما يلزمه من انخفاض بالمستوى التكنولوجي يتسبب في الطلب المتزايد على الأطفال للعمل في المصانع ولاسيّما في الصناعات والأعمال البسيطة التي لا تحتاج لمهارات معينة، ويتفاقم الفقر وتساعد نسبة التضخم وازدياد البطالة، فقد تكاثرت أعداد العائلات التي تعيش في ظروف اقتصادية صعبة، وهي تصبح بذلك جاهزة للدفع بأطفالها إلى سوق العمل. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال يتوجهون إلى العمل لمساعدة أسرهم، يليها الصرف على الذات؛ أي أن الهدف الأساسي لعملهم هو الحصول على ربح مادي لتوفير حدّ أدنى للعيش الكريم.

ولقد أصبح التعليم جزءاً من المشكلة، ولا بد من إعادة النظر بالمنظومة التعليمية ليصبح التعليم جزءاً من الحل، ففي أمريكا اللاتينية وأفريقيا خُفّضت

قيمة الإنفاق على التعليم نتيجة لما تعانيه البلاد من أوضاع اقتصادية متدنية، وبالتالي أصيب التعليم بانتكاسات عديدة عملت على إضعافه وتآكله، مما دفع بالأطفال نحو العمل، وانعكست تلك الظروف السياسية الصعبة والضائقة الاقتصادية بشكل سلبي على التعليم، فأصبحت المناهج المدرسية غير ملائمة لحياة الأطفال ونمائهم وبيئاتهم، إضافة إلى ذلك الجمود في الأساليب والوسائل التعليمية، وافتقارها إلى الإثارة والمغامرة والحوار والإبداع، وانخفاض مستوى أداء المعلمين وقصور المدارس وعجزها عن استيعاب أعداد الطلبة، وكنتيمة حتمية لتدهور الأوضاع التعليمية وارتفاع معدل التسرب من المدارس، فقد وجد الأطفال العمل ملاذاً لهم ووسيلة لكسب العيش وتلبية احتياجاتهم ومساعدة أسرهم.

وتواجه الأنظمة التعليمية مشكلات عديدة ترتبط ارتباطاً كبيراً بمشكلة عمل الأطفال، حيث إن الكثير من الدراسات قد أشارت إلى وجود علاقة مباشرة بين عمل الأطفال وما يواجهه التعليم الأساسي من مشكلات، وكذلك ارتباط العوامل التعليمية بتدني المستوى الاقتصادي للأسرة.

ومن أهم الأسباب التعليمية التي تدفع بالأطفال للعمل ما يلي:^١

١- عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي: حيث يُعدُّ من أحد الأسباب المباشرة لعمل الأطفال.

٢- عدم استيعاب التعليم الأساسي لجميع الأطفال: فقلة الاستيعاب في التعليم الأساسي هي من أسباب قصور التعليم، وبالتالي هي من الأسباب الأساسية لعمل الأطفال.

٣- الاعتقاد السائد لدى الكثير من الناس بعدم جدوى التعليم من الناحية المادية.

^١ الشيايب، محمد إبراهيم (٢٠٠٦)، الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة اربد، جامعة اليرموك.

٤- خلو المناهج من التحفيز والإبداع ورعاية المبدعين، إضافة إلى قلة البرامج اللامنهجية والنشاطات والأندية الرياضية والاجتماعية التي تنمّي وتصلق مواهب الأطفال.

٥- التسرب من التعليم، حيث أثبتت الدراسات أن مشكلة التسرب من التعليم تلعب دوراً كبيراً في إفراز مشكلة عمل الأطفال.

٦- تدني العائد الاقتصادي والاجتماعي من التعليم.

٧- إجبار الإناث على ترك المدرسة لمساعدة أمهاتهم في الأعمال المنزلية. والمتأمل الحصيف لمشكلة عمل الأطفال يدرك طبيعة الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهورها، وأسباب إقبال أرباب العمل وأصحاب المصانع والمنشآت على تشغيل الأطفال ضاربين بالقوانين والتشريعات عرض الحائط، وذلك للأسباب التالية:^١

١- قلة أجور الأطفال، وأنه من الممكن تعليمهم المهنة المطلوبة بسهولة ويسر.

٢- إن الأطفال أكفأ للقيام بالأعمال من الكبار، وأنهم سريعون في إنجاز الأعمال التي تُطلب منهم.

٣- إطاعة الأطفال للتعليمات والأوامر إطاعة عمياء دون اعتراض أو تأفف، وعدم مشاركتهم في الخلافات العمالية.

٤- عدم شمول الأطفال بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ويمكن لأصحاب العمل الاستغناء عنهم بسهولة.

وتشير الإحصاءات العالمية التي نشرتها منظمة العمل الدولية بأن عدد الأطفال العاملين في العالم للعام (٢٠١٢) قد بلغ (٢١٥) مليون طفل، بينهم

^١ درويش، هيفاء محفوظ (٢٠٠١)، عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية، دراسة على عينة من الأطفال العاملين وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

(١٥) مليون طفل عامل ومتسرب، مما يؤكد أن الطفل الذي يتخلى عن حقه بالتعلم (طوعاً أو قسراً) ويترك المدرسة يتجه إلى سوق العمل. ولصغر سن هؤلاء الأطفال وجهلهم بعواقب الأمور، فإن الإحصاءات تشير إلى أن (١١٥) مليون طفل من مجموع الأطفال العاملين يمارسون أعمالاً خطيرة، منها الجسدية، والنفسية، والجنسية، والاستغلالية، والأخلاقية، والصحية، وغيرها.

أما في منطقتنا العربية فقد بلغ عدد الأطفال العاملين قرابة (٩,٢) مليون طفل عامل، منهم الكثير من الأطفال المتسربين ١. ويشير التقرير الذي نشرته منظمة "الدولية للتعليم" "EI" إلى أن عدد الأطفال الذين تسربوا من المدارس قبل الحصول على المهارات الأساسية من القرائية أكبر من الأطفال الذين لم يلتحقوا أصلاً بالتعليم، ومعظم هؤلاء هم أطفال عاملون.

أما في الأردن فإن مشكلة عمل الأطفال موجودة ولها أسبابها ومبرراتها، فالأردن كغيره من الدول العربية تعرّض في نهاية الثمانينيات إلى كثير من الصعوبات الاقتصادية، مثل: زيادة المديونية، وانخفاض قيمة الدينار، وأزمة الخليج الثانية، وارتفاع الأسعار، وقد ظهر كل ذلك كثيراً من المشكلات الاجتماعية، كال فقر الذي يؤدي بالأسر الفقيرة إلى دفع أبنائها للانخراط في سوق العمل، فظهرت مشكلة عمل الأطفال كإفراز طبيعي للمشكلات الاقتصادية.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات التي تناولت مشكلة التسرب المدرسي وعلاقته بعمل الأطفال، وكذلك الدراسات التي تناولت مشكلة عمل الأطفال، لوحظ أنها أكدت أن التسرب من التعليم يُعدّ سبباً من الأسباب الرئيسة لعمل الأطفال،^٢ وأن بعض الأطفال العاملين يعزّون أسباب عملهم إلى التسرب من

^١ اليونيسيف (١٩٩٧)، وضع الأطفال في العالم، عمان- الأردن.

^٢ بطييط، ياسمين حسين (٢٠١٠) الآثار الاجتماعية- الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

المدرسة، ويُلاحظ أن الرغبة في تعلم مهنة ومساعدة الأسرة مادياً هما أهم سببين وراء ترك الطلبة لمدارسهم.

كما يُعدُّ تأثير الوالدين على الأطفال من الأسباب المهمة لعملهم، حيث يفضل الوالدين التحاق أبنائهم بسوق العمل على بقائهم على مقاعد الدراسة، فكثير من الأسر التي قد تتصف بالجهل والأمية لا تعي تماماً قيمة العلم والتعلم، وتعتقد مثل هذه الأسر أن إرسال أبنائها إلى سوق العمل في سن مبكرة لتعلم حرف بدائية ومهن هامشية يمثل ضماناً لمستقبلهم، ومن جهة أخرى فإن ذلك يمثل جهل بعض الأهالي بأبسط حقوق أبنائهم في التعليم.

المدرسة وعمل الأطفال

يمكن تلخيص دور المدرسة في تعزيز مشكلة عمل الأطفال بالنقاط التالية:^١

- ١- يلعب الفشل الدراسي في بعض الأحوال دوراً مهماً في التحاق الأطفال بالعمل حيث يصبح ذلك العمل الأمل الوحيد للطفل، ويغدو من المفضل لديه أن يتعلم حرفة أو صنعة تعينه على مصاعب الحياة، فيلتحق بعمل غير مناسب لمرحلته العمرية أو إمكاناته الخاصة، أو عمل يتضمن مخاطر لا قدرة له عليها في ظروف تخلو من المراقبة أو الإشراف المباشر أو الرعاية الصحية أو الاجتماعية، فتزيد بذلك أعداد الأميين المرتفعة داخل المنطقة العربية.

- ٢- الهروب من المدرسة بسبب العنف من قبل المدرسين أو الأقران.

- ٣- افتقار المعلمين إلى الأساليب التعليمية الإبداعية الحديثة التي تحث على التفكير بدلاً من التلقين، كغياب روح المغامرة والإثارة.

^١ بطييط، ياسمين حسين (٢٠١٠) الآثار الاجتماعية- الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

٤- ارتفاع كلفة التعليم الناتجة عن قلة المدارس أو عدم وجودها في المحيط السكني للأسرة، بالقدر الذي يشكل عائقاً اقتصادياً أمام الأهل، فيقررون عدم إرسال أبنائهم إلى المدرسة والبحث عن فرصة عمل مناسبة. ويتناقص معدل عمل الأطفال مع ارتفاع معدل القيد في المدارس رغم التفاوت بين البلدان، وهذه العلاقة غير واضحة لحدّ ما، لأن بعض الأطفال قد يعملون من أجل تمويل تكاليف تعليمهم أو تعليم إخوانهم الأصغر سنّاً.

مكافحة عمل الأطفال من خلال التعليم

قامت وزارة التربية والتعليم ببذل الجهود الوفيّة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني بهدف الحدّ من عمل الأطفال، سواء كان ذلك ضمن الجانب الوقائي أو ضمن الجانب العلاجي، ومن المشاريع التي نفذتها الوزارة، ما يلي:

أولاً: مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم من (٢٠٠٨-٢٠١٢)^١

يأتي مشروع "مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم" للإسهام في معالجة مشكلة عمل الأطفال والتصدي لها؛ حيث يهدف هذا المشروع إلى سحب (٤٠٠٠) طفل من العمل الاستغلالي، وحماية (٤٠٠٠) آخرين من الانخراط بهذه العمالة من خلال توفير الخدمات التعليمية ذات الجودة العالية وغيرها من الأنشطة التي تسعى إلى حماية الأطفال العاملين أو المعرضين لخطر العمل الاستغلالي (مهما كانت أعمارهم)، وإعدادهم لتعلم مهنة توفر لهم عيشاً كريماً في عمر مناسب.

وقد وقعت الوزارة على اتفاقية تعاون في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٨م، مع مؤسسة الإسكان الدولية (CHF)، ومؤسسة كويست سكوب لتنفيذ

^١ الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان- الأردن.

مشروع "مكافحة عمالة الأطفال عبر التعليم" وتطبيقه في (٣٩) مدرسة موزعة في ثمان محافظات هي: عمان، وإربد، والزرقاء، وجرش، والبلقاء، ومادبا، والكرك والعقبة. وقد بدأ تنفيذ مشروع في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨م، ويقوم بإدارة المشروع والإشراف على تنفيذه وزارة التربية والتعليم مؤسسة الإسكان الدولية (CHF)، وبالشراكة مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ومؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، وبالتعاون مع وزارة العمل، وبدعم من وزارة العمل الأمريكية لمدة أربع سنوات.

أهداف المشروع

يهدف هذا المشروع بشكل رئيس إلى سحب (٤٠٠٠) طفل من العمل الاستغلالي وحماية (٤٠٠٠) آخرين من الانخراط في العمل الاستغلالي، وهناك العديد من الأهداف الفرعية التي تتمثل بالتالي:

- توعية الأهل بخطورة عمل الأطفال في سن مبكر، من منظور الشرائع الدينية والقوانين المحلية والدولية واتفاقيات حقوق الإنسان.
- توعية الأهالي بأهمية التعليم لمستقبل أطفالهم، وتوجيههم للالتحاق بالجهات الرسمية وغير الرسمية الشريكة، وإعلامهم بالفرص المتاحة لمتابعة تعليمهم.
- التنسيق بين الجهود الوطنية ذات العلاقة لتوفير الخدمات التعليمية لهؤلاء الأطفال وكسب التأييد.
- زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم النظامي أو ببرامج التعليم غير النظامي من الأطفال العاملين.
- الإسهام بتطوير السياسات المتعلقة بمكافحة عمالة الأطفال.

- بناء قدرات العاملين في المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بعمل الأطفال.

- دعم البحوث العلمية الميدانية المتعلقة بعمالة الأطفال وقائيًا وعلاجيًا. ويُشار إلى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه من تنسيق عمل الشركاء وتكامل العمل فيما بينهم، وفيما يلي بعض أدوار الشركاء في هذا المشروع:

١- دور مؤسسة الإسكان الدولية (CHF)

- إدارة المشروع والإشراف على تنفيذه.

- التنسيق بين شركاء المشروع.

- التشبيك مع الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني كافة.

- بناء قدرات الشركاء.

- التوعية بأهمية التعليم، وحشد الجهود الوطنية والتنسيق فيما بينها لتوفير الخدمات التعليمية.

- تحريك المجتمعات المحلية حول عمل الأطفال، من خلال التشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي.

- زيادة الوعي حول موضوع عمل الأطفال وتنفيذ مجموعة من الحملات التوعوية التي تستهدف أهالي الأطفال العاملين إضافة إلى أرباب العمل.

- استهداف الفئات العمرية من (٦-٨) سنوات وأهاليهم من خلال مسرح الدمى.

- القيام بمخيمات كشفية تتضمن أنشطة ترفيهية للفئات العمرية من سن (١٢-١٨) عامًا.

٢- دور المجلس الوطني لشؤون الأسرة

- تطوير السياسات الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال.
- السعي لتعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الأطفال.
- وضع الإطار الوطني لحماية الأطفال من العمل الاستغلالي.
- إجراء البحوث والدراسات حول عمل الأطفال.

٣- دور مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط

- تشخيص حالات عمل الأطفال، وإحاقهم بالمسارات التعليمية المتوافرة ضمن المشروع.
- وضع خطط للوصول إلى الأطفال العاملين وسحبهم من عمل الأطفال.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي الشريكة في البرنامج لسحب الأطفال العاملين، وتنفيذ البرنامج التعليمي غير الرسمي البالغة مدته ثمانية أشهر، وهو عبارة عن برنامج يهيء الأطفال العاملين للالتحاق ببرامج التعليم غير النظامي أو العودة إلى التعليم النظامي.
- إلحاق الأطفال المسحوبين من عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (١٦) عامًا بالمسارات التعليمية النظامية أو غير النظامية في وزارة التربية والتعليم، ومتابعتهم لضمان بقائهم واستمرارهم وعدم عودتهم إلى العمالة الاستغلالية.
- توفير فرص الالتحاق بمراكز التدريب المهني للأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين (١٦-١٨) عامًا، وضمان بيئة عمل آمنة تتوافر فيها إمكانية التعلم والعمل معًا، والتدريب أثناء العمل حسب احتياجات الطفل المادية ورغباته.

- حماية الأطفال المعرضين لخطر الانخراط في العمل الاستغلالي من خلال توفير الدعم اللازم لضمان بقائهم واستمرارهم في البرامج التعليمية، ومن خلال الأنشطة التوعوية والترفيهية.
- توسيع وتطوير خدمات برنامج التعليم غير النظامي "تعزيز الثقافة للمتسربين" المنفذ من قبل وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب، من خلال دعم تسعة وثلاثين مركزًا تعليميًا من المراكز التعليمية غير النظامية التابعة لوزارة التربية والتعليم، إضافة إلى فتح وتأثيث عشرة مراكز جديدة، ومتابعتها من حيث التدريب والتقييم، وتوفير الدعم المالي لاستمرار عمل تلك المراكز.

واقع تنفيذ المشروع (آليات ومنجزات)

١ - بدء العمل بالمشروع:

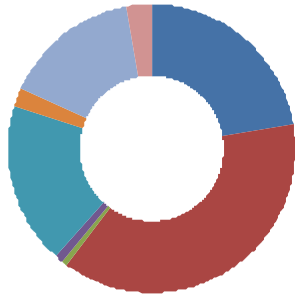
تم تطبيق هذا المشروع في مراكز عديدة للتعليم غير النظامي موزعة في محافظات عديدة كما هو مبين في الجدول رقم (٥):

جدول يبين عدد المراكز التي طبقت مشروع "مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم" حسب المحافظة

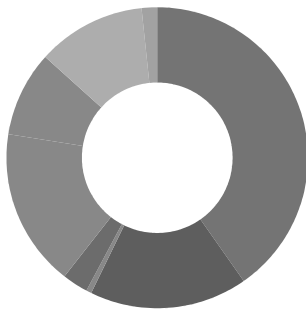
عدد مراكز التعليم غير النظامي		المحافظة
ذكور	إناث	
٤	٠	إربد
١	٠	جرش
١٠	٥	عمان
٦	٢	الزرقاء
١	٠	البلقاء
١	١	الكرك
١	١	مادبا
٢	١	العقبة

وبعد دراسة واقع الأطفال العاملين والملتحقين بمراكز التعليم غير النظامي، تبين أن الأسباب الرئيسة التي تدعو الأطفال إلى الانخراط في العمل تتضح في الرسوم البيانية التالية:

إناث

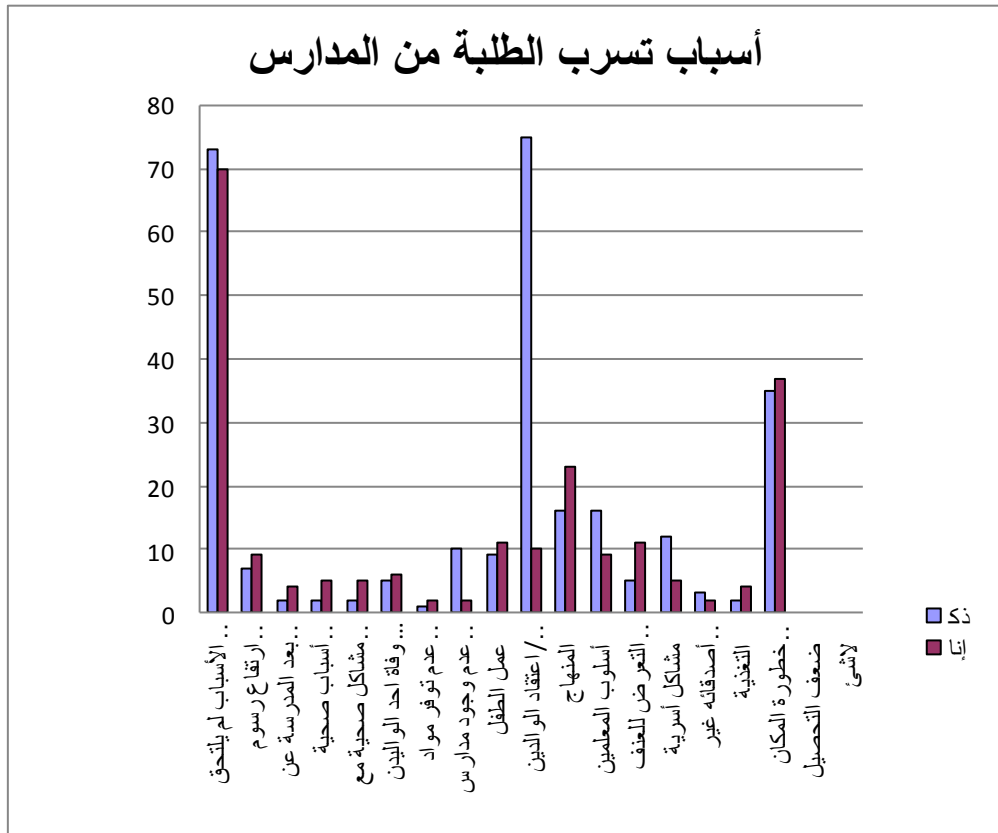


- زيادة دخل الأسرة
- المساعدة في أعمال العائلة
- بعد/ عدم وجود مدارس
- تغطية نفقات المدارس
- تطوير المهارات
- سداد ديون العائلة
- طلب الأهل
- أخرى



- زيادة دخل الأسرة
- المساعدة في أعمال العائلة
- بعد/ عدم وجود مدارس
- تغطية نفقات المدارس
- تطوير المهارات
- سداد ديون العائلة
- طلب الأهل
- أخرى

- لقد تم تحديد الأطفال المعرضين لخطر العمل الاستغلالي بناءً على:
- مدى مواظبتهم على الحضور المدرسي أو الانقطاع عن الدراسة.
 - أن البيئة التي يعيش فيها الأطفال تُعدُّ منطقة يكثر فيها عدد الأطفال العاملين.
 - وجود أشقاء عاملين لم يكملوا تعليمهم.
- وتبين من خلال الدراسة الأسباب التي تؤدي إلى تسرب الطلبة من مقاعد الدراسة، وهي مبينة في الشكل التالي:



وقد عمل المشروع على تأكيد إلحاق الأطفال بأحد برامج التعليم التي تناسب رغباتهم ومستوياتهم التعليمية، وتأكيد ضمان عدم ارتدادهم إلى سوق العمل وترك التعليم وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات، وهي:

- ١ - إحالة بعض الحالات إلى التربية الخاصة.
- ٢ - تقديم بعض دروس التقوية.
- ٣ - تقديم المشورة الجماعية.
- ٤ - دفع رسوم البرامج المهنية.
- ٥ - الإحالة إلى الخدمات الطبية وشراء بعض المعدات.
- ٦ - شراء الزي الموحد.
- ٧ - توفير أدوات الطالب.
- ٨ - الأنشطة اللاصفية بما في ذلك:
- معسكرات مخصصة للأنشطة الترفيهية والدعم النفسي والاجتماعي والتدريب على المهارات الحياتية.
- مشاريع إبداعية، من خلال التدريب على مشروع إنتاج الأفلام.
- موائد فطور رمضان.
- رحلات تعليمية واحتفالات صفية إضافة إلى الأنشطة الرياضية الخارجية.

المحاور الرئيسية للمشروع

- أ- محور التوعية ونشر الوعي، قام المشروع بتبني الحملة التوعوية من خلال:
- إعداد وتوزيع مطويات وبوسترات توزع على المدارس في المديرية المعنية.

- تنفيذ فعالية اليوم المفتوح، وذلك بالمشاركة في يوم الطفل العالمي في حدائق الحسين؛ للتعريف بأهمية قضية عمل الأطفال وضرورة التزامهم بالتعليم.

- تنفيذ خلوة القيادات الإعلامية؛ بهدف إطلاعها على مراحل سير العمل في المشروع وأهم المنجزات التي تحققت في المراحل السابقة.

ب- محور ضمان جودة العمل، حيث تم إجراء التالي:

- تدريب معلمي وميسري مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين على كيفية إدخال البيانات؛ بهدف ضمان حسن سير العمل.

- تشكيل فريق محوري لتنفيذ أنشطة البرنامج والوقوف على تفاصيله والتحقق من سهولة سير العمل و استدامته.

- تنفيذ لقاء تعريفى للمرشدين التربويين حول قضايا عمل الأطفال.

- تعزيز دور المرشد التربوي في الوقاية من التسرب.

- توزيع المادة التوعوية حول قضايا عمل الأطفال على المرشدين مرفقة بـ (CD) ليستخدما المرشد في جلساته الإرشادية في المدارس.

- تنفيذ لقاء تعريفى لمسؤولي التعليم وضباط ارتباط برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين لتوضيح سير العمل في المشروع والتعرف إلى المشاكل

التي يواجهونها في المديریات على اختلاف ظروفها على تذليلها.

ج- محور تطوير الأدوات التعليمية المتبعة: حيث تم إجراء التالي:

- تنفيذ دورات تدريبية مكثفة لميسري مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين، بهدف إثراء معارف ومهارات الميسرين وتبادل الخبرات في مجال عمل الأطفال.

- طباعة ملزمة تدريبية للميسرين العاملين في مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين؛ لتوظيف الخبرة وضمان استدامة أثر التدريب في المراكز جميعها.

- تصميم وتوزيع المادة التوعوية حول قضايا عمل الأطفال مرفقة بالدليل الإرشادي على الميسرين.

د- محور تقييم المشروع، ولمتابعة فعاليات المشروع وتحقيق أهدافه فقد تم ما يلي:

- تنفيذ لقاء تقييمي لمشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم ضمّ جميع الشركاء من وزارات ونقابات عمالية ومؤسسات المجتمع المدني ومرشدين من المدارس وميسرين من مراكز التعليم غير النظامي، إضافة إلى بعض دارسي المراكز (ذكور وإناث).

- إقامة حفل تكريم لعدد من ميسري وطلبة مراكز تعزيز الثقافة للمتسربين الذين خضعوا للمشروع.

إنجازات المشروع

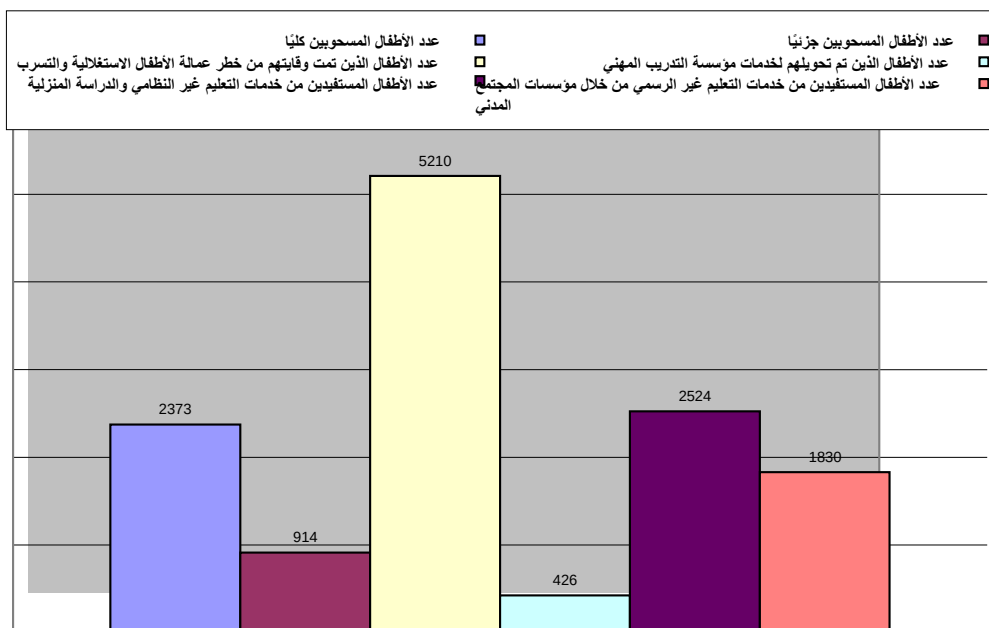
- تم سحب (٢٣٧٣) طفلاً عاملاً من سوق العمل، وتمت إعادتهم إلى التعليم بما يتناسب مع رغباتهم ومستوياتهم التعليمية، ومنهم من أعيد إلى مقاعد الدراسة في المدارس النظامية، وتم إخضاعهم لجلسات إرشادية حول حق التعليم وأهميته وحقوق الطفل بشكل عام. ومنهم

(٩١٤) طفلاً عاملاً تم سحبهم من سوق العمل بشكل جزئي، وتم إلحاقهم بالتعليم النظامي أو التعليم غير النظامي بما يتلاءم مع رغباتهم ومستوياتهم التعليمية، وبدعم مستمر من خلال جلسات إرشادية مكثفة حول عمل الأطفال وأهمية التعليم، إضافة إلى خدمات دعم رصد الحضور المدرسي الذي يقدمه المشروع.

- حصول ما يقرب من (٤٤٥٤) طالباً وطالبة على خدمات رصد حضور وغياب الطلبة من خلال المشروع، بهدف الحد من تسربهم من مقاعد الدراسة والتزامهم بالتعليم النظامي.
- أنهى ما يقرب من (٢٥٢٤) طفلاً عاملاً خاضعاً لمشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم متطلبات برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين، مما مكّنهم من إكمال تعليمهم الأكاديمي كدارسين غير نظاميين (دراسة منزلية).
- بلغ عدد الأطفال الذين تم تحويلهم لخدمات مؤسسة التدريب المهني بعد إنجائهم متطلبات برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين (٤٢٦) طفلاً.
- تمت مساعدة (١٨٣٠) طفلاً متسرباً للالتحاق بالتعليم غير الرسمي من خلال المشروع ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني، ثم الانتقال إلى التعليم الرسمي بنوعيه النظامي وغير النظامي.
- تمت وقاية (٥٢١٠) أطفال معرضين لخطر العمل الاستغلالي والتسرب من المدارس.

ويمكن تصور نتائج المشروع بشكل شمولي من خلال الرسم البياني التالي:

مخرجات مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم



ثانياً: مشروع مستقبل واعد من (٢٠١٢-٢٠١٤):

عملت وزارة التربية والتعليم بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية على تنفيذ مشروع مكافحة عمل الأطفال، من خلال توفير الفرص التعليمية للأطفال، وتعزيز الفرصة المعيشية المستدامة لأسرهم "المستقبل الواعد" بالتعاون أيضاً مع الوزارات المعنية في الأردن.

الهدف العام للمشروع: دعم الجهود الوطنية لمكافحة عمل الأطفال.

الأهداف الخاصة للمشروع

تتدرج الأهداف الخاصة للمشروع تحت العناوين التالية:

١. الحد من عمل الأطفال الاستغلالي، وتوفير الخدمات لتشجيع التعليم وسبل العيش المستدامة.

٢. تعزيز السياسات والقدرات المرتبطة بمجال عمل الأطفال، والتعليم، وسبل العيش المستدامة .

٣. رفع مستوى الوعي حول عمل الأطفال الاستغلالي وأسبابه الجذرية، والتركيز على أهمية التعليم والتعلم.

وتحت هذه الأهداف تتبلور أشكال التدخلات المتنوعة لمشروع المستقبل الواعد لتوفير مقاربة شمولية على مستويات عديدة تعالج الأعراض (عمل الأطفال والتسرب) والأسباب (الفقر وتحديات التعليم) وتسعى لكسر الطوق من خلال الوقاية والتوعية، مدركة أنها تُبنى على ثروة من القدرات المتوافرة والموارد الوطنية الواعدة والخبرات المتاحة.

وتتكون هذه التدخلات من:

- توفير الخدمات اللازمة لتعزيز التعليم.
- تحسين الفرص المعيشية.

- تنمية الإدراك والتوعية بخطورة عمل الأطفال وأسبابه.
- تنمية القدرات المؤسسية حول عمل الأطفال.
- البحوث والدراسات المتعلقة بعمل الأطفال.

المناطق المستهدفة

يشمل المشروع مناطق استهداف في أربع محافظات تُعدُّ من أفقر المناطق الأردنية، وهي:

١. محافظة العاصمة (لواء ماركا).
٢. محافظة الزرقاء (الغويرية والرصيفة).
٣. محافظة المفرق (البوادي الشرقية والغربية).
٤. محافظة معان (البوادي).

الفئات المستهدفة

يتوجه مشروع "المستقبل الواعد" بغاياته نحو الفئات التالية:

- الأطفال العاملين من عمر (٧) إلى (١٧) عامًا.
 - الأطفال الدارسين المعرضون لخطر التسرب.
 - أسر الأطفال العاملين والمعرضين لخطر التسرب.
- أما من حيث استجابة مشروع "المستقبل الواعد" فتأتي مقسّمة كما يلي:

أولاً: التعليم

- إعادة ما أمكن من الأطفال العاملين والمتسربين للنظام التعليمي.
- تأهيل الأطفال الأكبر عمراً، وإلحاقهم بالتعليم غير النظامي أو بمراكز التدريب المهني.
- تحسين ظروف العمل، والسعي لتوفير التدريب الحرفي للشباب العاملين الأكبر عمراً.

- الحيلولة دون التحاق الأطفال بالعمل، من خلال المتابعة المدرسية والأنشطة غير المنهجية وتحسين البيئة التعليمية.
- بناء قدرات المدارس لرصد ومتابعة الأطفال الأكثر عرضة لخطر التسرب.
- العمل مع مؤسسة التدريب المهني لتطوير تدريباتها المتنوعة وفق العرض والطلب حسب متطلبات السوق.
- توليد الاهتمام في الوسط الشبابي لتعلم الحرفة/ المهنة.
- زيادة الشراكة مع القطاع الخاص لزيادة إمكانية التشبيك والإحلال الآمن في فرص العمل والتشغيل المتاحة.

ثانياً: الفرص المعيشية

- إنشاء وتكوين لجان حماية الأطفال في المجتمعات المستهدفة.
- ربط الأسر والخدمات ببعضهم البعض من خلال تلك اللجان.
- ربط الأهالي وأولياء الأمور بخدمات التشغيل والتدريب على المهارات المهنية والمعرفة المالية.
- بناء قدرات مقدمي الخدمات للتحويل من نمطية التبعية الخيرية إلى فكر التنمية المستدامة.

ومما سبق خلال ما تناولناه في الفصول السابقة نجد أن العلاقة بين التسرب من التعليم وعمل الأطفال علاقة لا يمكن نكرانها، فالتسرب حتماً الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال بغض النظر عن نوع وطبيعة هذا العمل.

تم بحمد الله

المراجع والمصادر

المراجع العربية

- بطيبط، ياسمين حسين (٢٠١٠)، الآثار الاجتماعية- الاقتصادية لظاهرة عمالة الأطفال في منطقة سحاب، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.
- التسرب من التعليم، بحث مسترجع من شبكة الإنترنت بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٣ من الموقع: <http://homeeconomics.mountada.biz>
- درويش، مصطفى (١٩٩٠)، انعكاسات ظاهرة التسرب على الطفل والمدرسة والمجتمع، مجلة التربية، ج(٢) ع(٦). مصر، جامعة أسيوط.
- درويش، هيفاء محفوظ (٢٠٠١)، عمالة الأطفال وعلاقتها بنمائهم وتنشئتهم الاجتماعية، دراسة على عينة من الأطفال العاملين وأترابهم من طلبة المدارس في محافظة الزرقاء، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.
- الدوسري، سلمان أحمد (٢٠١٢)، التسرب المدرسي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مسترجع من موقع المكتب على شبكة الانترنت بتاريخ ١/١١/٢٠١٣، من الموقع <http://www.abegs.org/Aportal>
- الشيايب، محمد إبراهيم (٢٠٠٦)، الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة اربد، جامعة اليرموك.
- منظمة العمل الدولية (١٩٩٢)، البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (NILO IPEC).
- مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية في الشرق الأوسط، الدورة التدريبية لبرنامج التعليم غير النظامي في الأردن، المنعقدة لميسري برنامج تعزيز الثقافة للمتسربين بتاريخ ١٢/٩/٢٠١٣، عمان-الأردن.
- الناصر، عبدالله سهو (٢٠١٣)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان-الأردن.

- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧)، التعليم غير النظامي في الأردن، عمان-الأردن.
- وزارة التربية والتعليم، إدارة البحث والتطوير التربوي (٢٠٠٥)، دراسة حول العوامل التي تؤدي إلى تسرب الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي.
- وزارة التربية والتعليم، قسم التعليم غير النظامي (٢٠١٣)، إحصاءات قسم التعليم غير النظامي للأعوام من ١٩٧٨/١٩٧٩ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣، عمان-الأردن.
- وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم (٢٠١٣)، النظام التربوي في الأردن "واقع وتحديات"، ورقة عمل مقدمة للندوة الإقليمية حول الأضرار اللاحقة بالتعليم وسبل تجنبها بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٣، جامعة شهيد جمران، طهران.
- وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية (٢٠٠٧)، دليل حماية الطلبة من التسرب والالتحاق المبكر بسوق العمل، عمان-الأردن.
- اليونيسيف (١٩٩٧)، وضع الأطفال في العالم، عمان-الأردن.

المراجع الأجنبية

- Dobizl, J.(2002). **Understanding At-Risk Youth and Intervention Programs that Help them Succeed in School.** University of Wisconsin, USA.
- Lanser,C.(2003). **The Effects of Learned Helplessness on Learning Disabled Students in the Secondary Education Classroom.** Department of Education ,Kalamazoo College Michigan.
- Sagor, and Cox.(2004). **At-Risk Students :Reaching and Teaching.** Eye on Education Inc.USA.

- Oxford University, Questscope.(2010). **A Pilot Impact and Process Study of Empowerment-based Non-formal Education for Out-of-school Youth in Amman, Jordan.**